البركة

التقرير السنوي 2014

معــاً نحقــق رؤيتنــا

المحتويات (اضغط على النص لفتح الصفحة)

المؤشرات المالية 04
العلامة التجارية والرؤية 06
مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية 08
الإدارة التنفيذية 16
تقرير مجلس الإدارة 20
تقرير الرئيس التنفيذي 24
الحوكمة المؤسسية 56
المسئولية الاجتماعية 76
تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة 78
تقرير مدققي الحسابات المستقلين 80
البيانات المالية الموحدة 81
الإفصاحات العامة الإضافية 137
الإدارة التنفيذية للمجموعة 162
شبكة البركة العالمية 163

شركاء في الإنجاز

”فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أن الإنسان مستخلف في المال وليس مالك للمال، وأن الإنسان مأمورٌ بإعمار الأرض،

وأن الإنسان مطلوب منه أن يوجد عمل للآخرين. والله سبحانه يقول: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) ويقول: (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه).

إذاً المال الذي لدينا هو ملك الله سبحانه وتعالى ولا بد لنا أن نطبق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال.“

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة، مجموعة البركة المصرفية

معنى البركة

تأتي بمعنى النماء والزيادة وكثرة الخير. والبركة هبة من الله عز وجل فوق الأسباب المادية التي يتعاطاها البشر. وإذا بارك الله في المال، نمّاه وكثّره وأصلحه وثمّره ووفق صاحبه لصرفه في أمور الخير والطاعة.

albaraka

مجموعة البركة المصرفية
المقر الرئيسي

الدولة: مملكة البحرين
الإفتتاح في 2015

المؤشرات المالية

	2014	2013	2012	2011	2010
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	**918**	909	880	730	659
صافي الدخل التشغيلي	**396**	420	422	344	316
صافي الدخل	**275**	258	235	212	193
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	**152**	145	133	118	106
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	**13.98**	13.31	12.28	10.91	9.73
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	**23,464**	20,968	19,055	17,154	15,878
إجمالي التمويلات والاستثمارات	**17,624**	15,355	14,319	11,818	11,391
إجمالي حسابات العملاء	**19,861**	17,744	16,398	14,680	13,571
إجمالي حقوق الملاك	**2,075**	1,983	1,968	1,799	1,817
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	**1,388**	1,299	1,294	1,203	1,224
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	**1,500**	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	**1,093.9**	1,048.3	1,014.5	869.6	790.5
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	**%14**	%13	%13	%12	%11
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	**%12**	%11	%11	%10	%9
العائد على متوسط الموجودات	**%1.2**	%1.3	%1.3	%1.3	%1.3
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	**%57**	%54	%52	%53	%52
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	**%9**	%10	%10	%11	%11
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	**8.5**	7.7	7.3	6.6	6.3
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**%25**	%27	%25	%33	%33
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	**1.23**	1.20	1.19	1.11	1.13
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	**10,853**	9,891	9,398	9,021	8,503
إجمالي عدد الفروع	**549**	479	425	399	370

* معدله بواقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي الموجودات
مليون دولار أمريكي

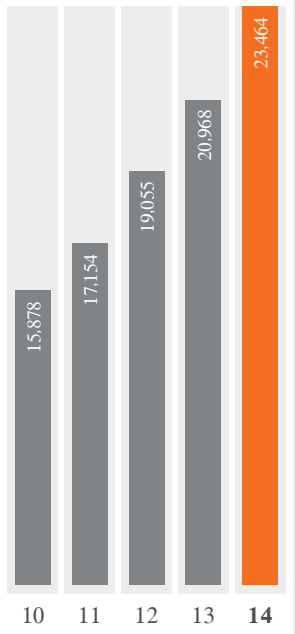

إجمالي حقوق الملاك
مليون دولار أمريكي

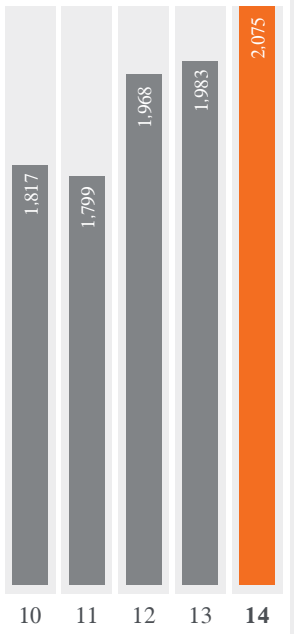

إجمالي حسابات العملاء
مليون دولار أمريكي

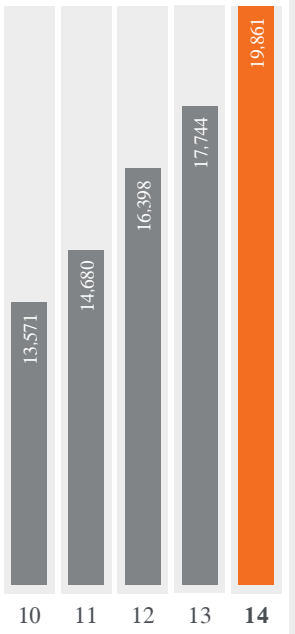

إجمالي التمويلات والاستثمارات
مليون دولار أمريكي

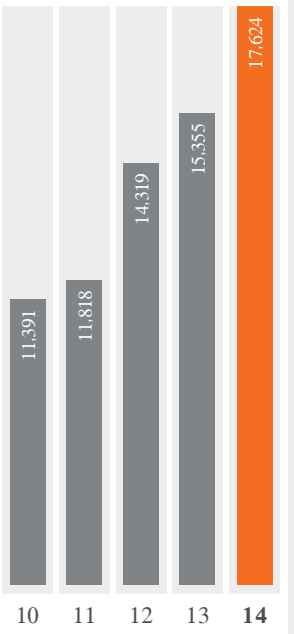

مجموع الدخل التشغيلي
مليون دولار أمريكي

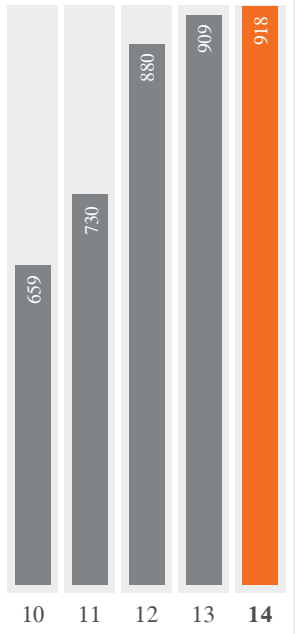

صافي الدخل
مليون دولار أمريكي

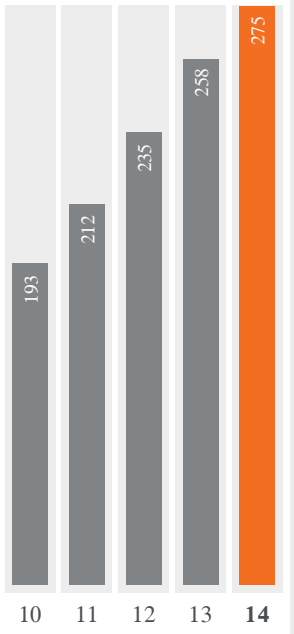

إجمالي عدد الفروع

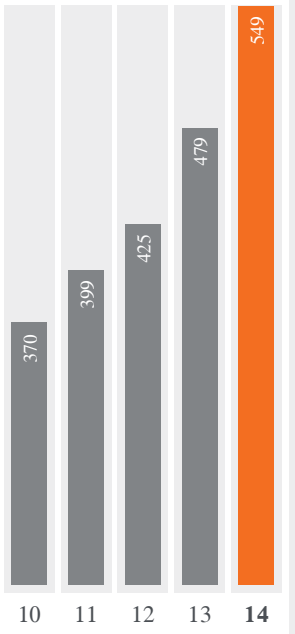

العدد الإجمالي للعاملين

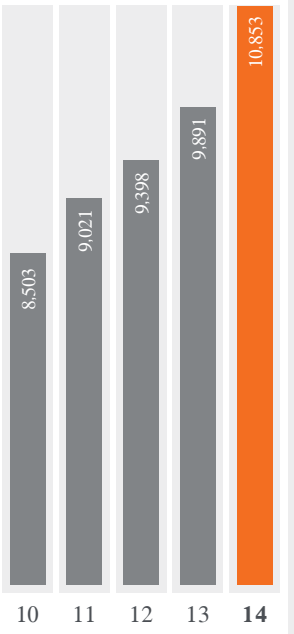

العلامة التجارية والرؤية

رؤيتنـــــا

”نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع“

شركاء في الإنجاز

إن علامة البركة التجارية هي اليوم في طليعة المصارف الإسلامية وتؤكد التزام المجموعة بأن تصبح الرائدة العالمية الطبيعية في العمل المصرفي الإسلامي. إن هذه العلامة التجارية ليست فقط رمزا قويا لتوحيد جميع الشركات التابعة لها تحت راية واحدة، ولكنها أيضا تعني بناء الثقة وتحقيق قيمة مضافة لحياة عملائنا.

إن الكيان المؤسسي الموحد للبركة يربط البعد الفلسفي للمشاركة والشراكة مع التقاسم العادل للمخاطر والمنافع – وهو الأساس الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية.

نحن في البركة نعتقد بأن قيمنا وطموحاتنا هي أكثر من مجرد تعظيم حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو قنوات التسليم. إننا نعتقد بأننا ببناء علاقاتنا مع العملاء على أساس روح الشراكة الحقيقية فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائيا.

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامة المسئولية الملقاة على عاتقنا، بإعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسئولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن ”الشراكة“ تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كتشابك معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم: ”أبعد من مجرد تعاملات مصرفية“.

قيمنـــــا

الشراكـــة
إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابطا قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

المثابرة
إن لدينا الحيوية والمثابرة اللازمتين لنحقق تأثيراً إيجابياً في حياة عملائنا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

الجوار
نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائما؛ ويلقى عملاؤنا دائما ترحيبا نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

راحة البال
يحق لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

المساهمات الإجتماعية
بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونمونا سيفيد العالم من حولنا.

وعد علامتنا التجارية

ما الذي يمكن أن يتوقعه مساهمونا وعملاؤنا من علامتنا التجارية:

نحن نلتزم بالأخلاق المهنية
تشير أبحاثنا إلى أن ولاء عملائنا لنا يعود إلى معاييرنا الأخلاقية العالية. نحن نساهم في نجاحات عملائنا وفي التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام. إن مساهمينا وعملاءنا وموظفينا يضعون ثقتهم فينا بناءا على ما يرون فينا من قيم أخلاقية – وهذا هو أسلوب عملنا.

نحن نؤمن بالشراكة
يمكن تعريف علاقاتنا بعملائنا بأنها "شراكة"، حيث أن نجاحنا ونجاح كل واحد من عملائنا متشابكان كتشابك معتقداتنا التي نؤمن بها سويا. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا.

إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعا. الشراكة هي حجر الزاوية لما نمثله وهي أساس كل ما نقوم به. وهكذا فإننا نبني الثقة من خلال فهم متطلبات العملاء المتنوعة وتحقيق قيمة مضافة لهم.

نحن ملتزمون
إن الشراكة والعلاقات طويلة الأمد مع العملاء أمر أساسي لمجموعة البركة، وهذه القيمة الأساسية راسخة في رؤية ورسالة البركة.

إن وعدنا "مصرفك شريكك" يهدف إلى مكافأة الجهد المبذول والمساهمة في تنمية المجتمع، مما يجعل البركة العلامة التجارية المفضلة عالميا للخدمات المالية. نحن نتحلى بالمسئولية، في العمل اليوم وفي التفكير للغد، مما يدل على الشفافية والريادة.

مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية

مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة
رئيساً

فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
عضواً

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة المستقلون

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
رئيساً

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضواً

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف*
رئيساً

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي*
عضواً

الدكتور/ باسم عوض الله*
عضواً

لجنة المسئولية الاجتماعية

الدكتور/ باسم عوض الله*
رئيساً

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضواً

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضواً

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي*
رئيساً

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف*
عضواً

لجنة المخاطر

الأستاذ/ سعود صالح الصالح*
رئيساً

الأستاذ/ جمال بن غليطة*
عضواً

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضواً

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضواً

* عضو مستقل

مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة، ويرأس حالياً مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. كما أنه عضو في مجالس إدارة العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية في جميع أنحاء العالم. يعد الشيخ صالح كامل رجل أعمال سعودي معروف ومرموق ومن رواد الاقتصاد الإسلامية والصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، ويملك خبرة عريضة تفوق 50 عاماً في هذا المجال. كما أنه مؤسس مجموعة دله البركة ومجموعة البركة المصرفية. وتقديراً لإنجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي تم تجسيدها في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم «إعمار الأرض»، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال حياته المهنية. الشيخ صالح كامل، حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله السعودي رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري «عبدالله السعودي ومشاركوه» ذ.م.م في البحرين. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من1980م حتى1994م. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14عاما شغل خلالها مناصب مختلفة. الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي ويملك خبرة تزيد على 50 عاماً في هذا المجال. وقد تلقى العديد من الأوسمة والميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية من أبرزها حصوله على لقب «الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً» في عام 1980م في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة «أفضل شخصية مصرفية» عام 1990م من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية, وجائزة «الشخصية المصرفية العربية» في العام1993م من اتحاد المصارف العربية، إلى جانب العديد من الأوسمة والميداليات الذهبية من أبرزها جائزة ملك أسبانيا والرئيس الإيطالي في العام1977م والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام1993م. كما منح مؤخراً جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير – التابع للجامعة العربية في عام 2012م. الأستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية رائدة وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل الرئيس التنفيذي لمجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار)، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الجزيرة. وقد شغل الأستاذ عبدالله كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دله وصولا إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام 1999م، عندما شغل منصبه الحالي. يملك الأستاذ عبدالله كامل خبرة تمتد لأكثر من 26 عاماً في مختلف المجالات. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المئوية، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبدالله كامل، رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ صالح محمد اليوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح اليوسف عضو مجلس إدارة بنك البركة في لبنان. شغل في السابق منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. وقبل ذلك شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي والبنك المركزي الكويتي. كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، البحرين، ورئيس مجلس مستشاري المؤسسة العربية المصرفية – داوس آند كو، فرانكفورت، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة، وعضو مفوض في مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال في الكويت. الأستاذ صالح اليوسف عضو في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها مجموعة الأوراق المالية، وبنك الخليج ش.م.ك في الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب في البحرين، والبنك الأهلي المتحد ش.م.ب في لندن، ومؤسسة الخليج للاستثمار. الأستاذ صالح اليوسف، رجل أعمال كويتي مرموق يملك خبرة مصرفية تزيد عن 32 عاماً، وهو حاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت.

مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف هو الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، ورئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر، وبنك البركة التركي للمشاركات، وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة مصر، وبنك البركة لبنان، وبنك البركة سوريا، وبنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود. كما أنه نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك البركة تونس، وشركة إتقان كابيتال – السعودية. شغل الأستاذ عدنان يوسف في السابق منصب رئيس اتحاد المصارف العربية لفترتين متتاليتين، كما حاز مرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التي يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. وحصل أيضاً على جائزة الملك حمد (وسام الكفاءة من الدرجة الأولى)، وجائزة تتويج للتميز في القيادة والأداء المؤسسي فئة "القيادة الحكيمة في مجال الصيرفة العربية عام 2012م، وجائزة "التميز في الإنجاز" لعام 2012م المقدمة من بيت التمويل الأمريكي "لا ربا". يملك الأستاذ عدنان يوسف خبرة مصرفية دولية تزيد على 39 عاماً، وهو شخصية مصرفية بحرينية مرموقة حاصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/عبدالإله عبدالرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله صباحي نائب رئيس مجموعة دله البركة، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، والشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى. يتمتع الأستاذ عبدالإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة الدولية تزيد عن 33 عاماً، قضى الـ 22 سنة الأخيرة منها مع مجموعة دله البركة في المملكة العربية السعودية. الأستاذ صباحي مصرفي سعودي معروف حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سوريا. شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء. تمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي لأكثر من 42 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ إبراهيم الشامسي مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ جمال بن غليطة

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ جمال بن غليطة الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات الإسلامية، ورئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة، وعضو مجلس إدارة شركة تنفيذ المحدودة وشركة شعاع كابيتال. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام قطاع أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. وقد ساهم الأستاذ جمال بن غليطة في الإشراف على نمو أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، ثم تولى مسئولية التخطيط لإطلاق أعمال بنك الإمارات الإسلامية منذ تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للبنك في عام 2011م. قاد الأستاذ جمال بن غليطة مسيرة النمو التي حققها بنك الإمارات الإسلامي ليصبح المصرف الأسرع نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أسهم النهج المبتكر الذي اعتمده الأستاذ جمال في إدارة بنك الإمارات الإسلامي في حصول المصرف على العديد من الجوائز محلياً ودولياً، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ جمال بن غليطة مصرفي إماراتي مرموق يملك خبرة تمتد لأكثر من 24 عاماً في الخدمات المصرفية وهو حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، ومصرف عجمان، وشركة غلفا للمياه المعدنية. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب عدد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين. يملك الأستاذ بن فاضل خبرة لأكثر من 29 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية، وهو مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ باسم عوض الله

عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية الواقع مقرها في دبي، وهو حالياً عضو في المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شغل في السابق العديد من المناصب الرسمية في الأردن منها: السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1992م – 1996م)، المستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1996م – 1999م)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي(1999م – 2001م)، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن (أكتوبر 2001م – فبراير 2005م)، وزير المالية (أبريل 2005م – يونيو 2005م)، مدير مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن (أبريل 2006م – نوفمبر 2007م)، رئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن (نوفمبر 2007م – سبتمبر 2008م)، وقد عمل الدكتور باسم عوض الله قبل ذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية في المملكة المتحدة. وحصل على وسام الحسين للخدمة المميزة، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية. كما تم منحه مقعد الملك عبدالله بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز اكسفورد للدراسات الاسلامية في جامعة اكسفورد وذلك في شهر سبتمبر عام 2012م. وعمل كزميل زائر في مركز اكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة اكسفورد في عام 2010م. وعمل الدكتور باسم عوض الله أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010م وحتى 2013م. الدكتور باسم عوض الله شخصية أردنية مرموقة، يمتلك خبرة تمتد لأكثر من 28 عاماً في مجالات متنوعة، حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن في المملكة المتحدة عام 1985م و1988م.

مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المشاريع في شركة دله البركة القابضة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة دله للإنتاج الإعلامي، وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله للاستثمارات العقارية في مصر، وشركة ألماظة للتنمية العقارية في مصر، وشركة جبل عمر للتطوير، وشركة الخزامي للإدارة، والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، وشركة دله الصحية، والصندوق السعودي للفروسية، وشركة عكاظ للصحافة والنشر، كما أنه عضو في لجنة الإدارة في شركة دله البركة القابضة وعضو سابق في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة. الأستاذ محي الدين كامل شخصية نشطة في مجال العمل العام والمجتمع في السعودية، وهو رجل أعمال سعودي معروف، يمتلك خبرة 13 عاماً في مجالات متنوعة، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي

عضو مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة شركة إف.أيه.آر فينشر القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل، وشركة ريسورت للأسمنت، وشركة أسمنت نجران، ومجموعة بخيت الاستثمارية، وشركة تبوك للتنمية الزراعية، وبنك البركة التركي للمشاركات. وقد شغل الأستاذ فهد في السابق منصب مدير عام الخزينة في بنك الراجحي في الفترة من فبراير 1995م وحتى مايو 2008م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 36 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال. الأستاذ فهد الراجحي رجل أعمال سعودي معروف، وحاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود الصالح رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية. شغل في السابق عدة مناصب عليا منها رئيس مجلس إدارة شركة صائب – بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، فضلا عن عضوية مجلس إدارة شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف). يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في مجال الخدمات المصرفية تربو على 30 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني في الرياض. ثم تدرج بعدها في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، الرياض، ثم منصب أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. الأستاذ سعود الصالح شخصية سعودية مرموقة، حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أريجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية.

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

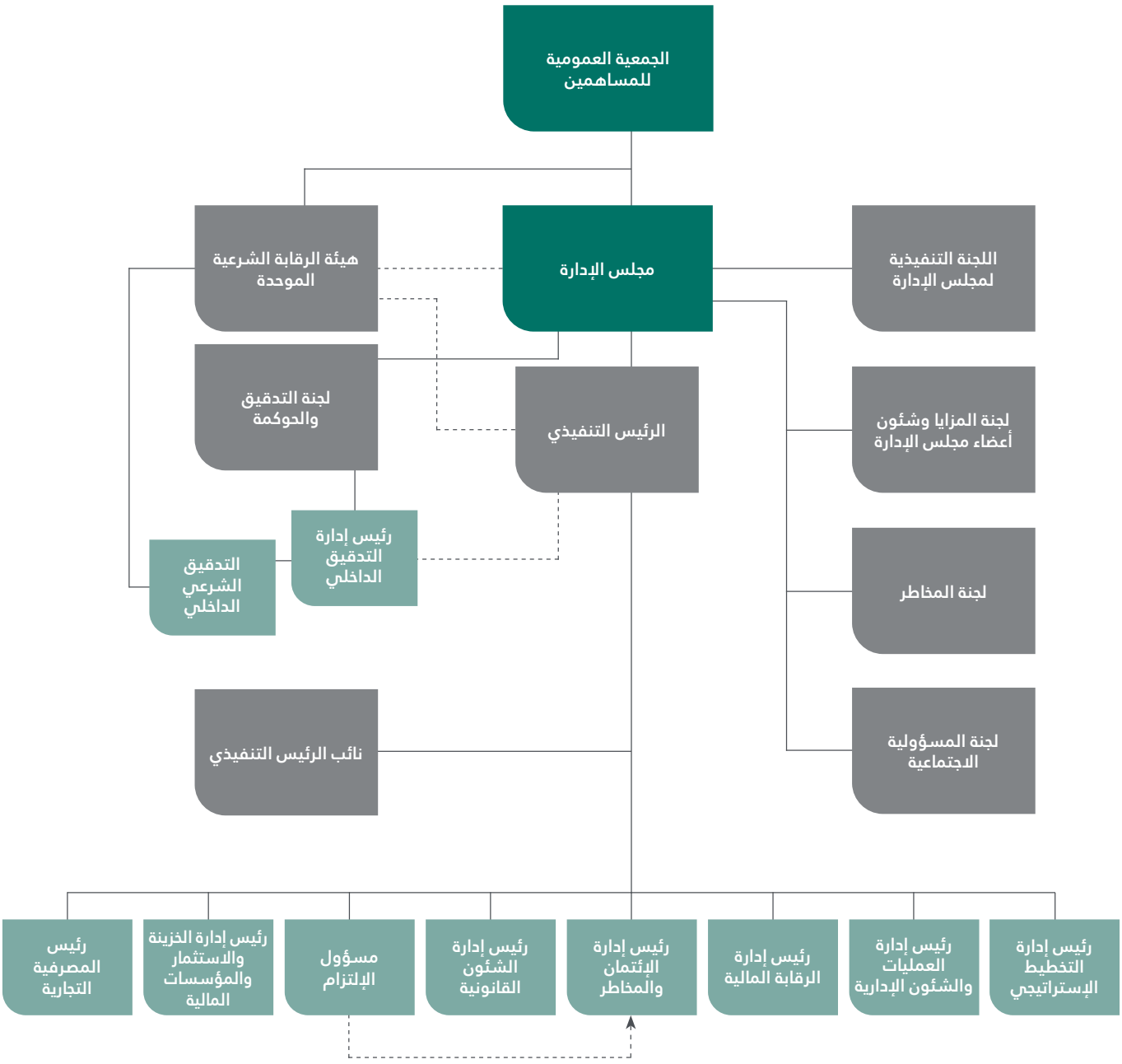

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

الرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يوسف يمتلك خبرة تزيد عن 39 عاما في مجال الصيرفة العالمية، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها والرئيس التنفيذي لها منذ أغسطس 2004م. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان وبنك البركة (باكستان) المحدود. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة كل من بنك البركة الإسلامي– البحرين وبنك البركة تونس.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس تنفيذي – رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 34 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، حيث أنه سكرتير اللجنة. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق في جميع البنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسئولية التدقيق أيضاً على مراجعة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات، وكذلك إجراءات الرقابة لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة. وقد رأس سابقاً فريق التدقيق في قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، وقبلها كان رئيس العمليات في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة (1980م).

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي

نائب رئيس تنفيذي – رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنامورثي بأكثر من 38 عامًا من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكلة التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004م، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو – كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، وبعد أن عمل لعدة سنوات في مجال المحاسبة في كل من الهند والبحرين، انضم الأستاذ كريشنامورثي للوحدة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية التابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة 11 عامًا قبل الانتقال لإدارة الخزينة بالشركة الأم ليكون مسئولا عن إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية والعمليات المحاسبية في الخزينة.

الأستاذ كريشنامورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي – رئيس العمليات والشؤون الإدارية

يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق 41 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية، وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة (باكستان) المحدود. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2006م كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه بعد مسيرة مهنية ناجحة في مصرف فيصل الإسلامي (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي مكتب أمريكا إكسبريس في البحرين، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن، حيث بدأ حياته المهنية في بنك حبيب المحدود عام 1973م.

الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب

نائب رئيس أعلى– رئيس الرقابة المالية

يملك الأستاذ حمد عقاب خبرة مصرفية تربو على 21 عاماً في الرقابة المالية والتدقيق. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس المعايير المحاسبية والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر. علاوة على ذلك، فإنه يشغل منصب رئيس لجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات، وعضو في لجنة التدقيق في البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر، وعضو لجنة المسئولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في فبراير 2005م، عمل الأستاذ حمد عقاب كمدير أول التدقيق الداخلي في مصرف الشامل. وقبل ذلك كان عضواً في فريق التدقيق في مجموعة آرثر أندرسون.

الأستاذ حمد عقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري عالمي معتمد.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي

نائب رئيس أعلى – رئيس إدارة الائتمان وإدارة المخاطر

يملك الأستاذ بيتر سُلاي خبرة مصرفية دولية تتجاوز 40 عاماً في مجالات الائتمان، وإدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، وتمويل التجارة، وهو عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية منذ سبتمبر 2006م. وقد عمل في السابق مع بنك الخليج الدولي ش.م.ب، حيث انضم إليه عام 1979م كمسئول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى ومركزه في لندن، المملكة المتحدة، ثم تدرج في مجال الائتمان وتطوير الأعمال قبل أن يتم تعيينه رئيس الائتمان وعضو لجنة المخاطر للبنك في البحرين. وقبل ذلك، عمل في بنك مونتريـــال الكندي، حيث بدأ حياته المهنية في قسم الصيرفة الدولية ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءًا ببيروت – لبنان، وبعد ذلك في لندن– المملكة المتحدة.

الأستاذ بيتر سُلاي حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة بودابست، وعلى شهادة مصرفية من معهد المصرفيين الكنديين، وشهادة أخرى في الإدارة من معهد الانسيد– فرنسا.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 30 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وثلاثة من لجان الإدارة. انتقل إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أول – رئيس الشئون القانونية والالتزام، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل في بنك البركة الإسلامي كمدير للشئون القانونية، وقبلها كان مستقراً في سلطنة عُمان منذ عام 2001م، حيث عمل في شركة محاماة في السلطنة مرتبطة بمكتب محاماة دولي، حيث تم اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على ليسانس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى – رئيس الخدمات المصرفية التجارية

يتمتع الأستاذ محمد القاق بخبرة مصرفية تزيد عن 23 عاماً في الخدمات المصرفية التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014م، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية وقروض التجمع البنكي لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين من 2009م إلى 2012م. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر.

الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أول – رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز 29 عاماً في مجال الخزينة والعمليات. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في يونيو 2007م في منصب نائب الرئيس، ثم تمت ترقيته إلى منصبه الحالي في 2008م. وقبل ذلك شغل منصب مدير الخزينة في بنك الإسكان، البحرين، حيث تولى مسئولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك، وكان عضواً في عدد من اللجان الإدارية في البنك. كما عمل سابقاً في مصرف الشامل، البحرين في منصب مدير عمليات الخزينة، وفي بنك الخليج المتحد، البحرين.

الأستاذ خالد القطان حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

تقرير مجلس الإدارة

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

استعراض الأداء خلال العام 2014

برغم التحديات التي تواجهها البيئات الاقتصادية في غالبية الأحيان، الا أن وحداتنا قد نجحت بحمد الله في الاستمرار في تحقيق معدلات نمو وتحقيق نتائج إيجابية خلال العام.

ونتيجة لذلك فقد أرتفع نصيب المجموعة من الدخل المتحقق من عقود التمويل والاستثمار المشترك، بما في ذلك حصتها عن دورها كمضارب بنسبة 11% لتصل إلى 477 مليون دولار أمريكي، ونمت حصة المجموعة كمضارب والمحقق من إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من بند خارج الميزانية والحوافز بنسبة تزيد عن 369% لتصل إلى 14 مليون دولار أمريكي فيما ارتفع الدخل المحقق من الخدمات المصرفية بنسبة 4% ليصل إلى 187 مليون دولار أمريكي ليغطي بذلك الانخفاض في مصادر الدخل الاخرى فيما ظل الدخل من عقود التمويل والاستثمار الممولة ذاتياً مقارباً لعام 2013 ليبلغ 236 مليون دولار أمريكي. وبذلك أرتفع أجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 1% ليصل اللى 918 مليون دولار أمريكي، وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 7% لتبلغ 521 مليون دولار، وهو ما حقق صافي دخل تشغيلي بلغ 396 مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 6% مقارنة بعام 2013. وبلغ صافي الدخل بعد المخصصات النظامية والاضمحلال والضرائب 275 مليون دولار أمريكي، أي بارتفاع بنسبة 7% مقارنة مع صافي الدخل المحقق في عام 2013.

وقد ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 12%، لتبلغ 23.46 مليار دولار أمريكي، وذلك نتيجة للزيادة في قاعدة حسابات العملاء بنسبة 12% لتصل إلى 19.86 مليار دولار أمريكي، وكذلك التوسع في بنود المطلوبات الأخرى بما في ذلك استقطاب الأموال ذات الاستحقاق على المدى الطويل من خلال أدوات الصكوك والمرابحة والتمويل المجمع. ولتنويع هيكل الموارد، فقد تمكنت وحداتنا في كل من تركيا وباكستان من استقطاب تمويل من خلال آلية الصكوك، الأمر الذى وجد إستجابة جيدة من قبل المستثمرين. وقد كان النمو في قاعدة الاصول المجمعة شاملا لكافة مكونات المجموعة، باستثناء تداول السندات، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى.

وعلى ضوء أداء المجموعة في عام 2014، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 3.0% من رأس المال المدفوع، بقيمة 32.82 مليون دولار أمريكي، بعد تحويل 15.17 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني مع توجيه المتبقي من صافي الدخل والبالغة قيمته 103.74 مليون دولار أمريكي إلى الأرباح المستبقاة. كما أوصى مجلس الإدارة أيضاً بتوزيع سهم منحة واحد لكل 50 أسهم، بحيث يتم تخصيصها من الأرباح المستبقاة بقيمة 21.88 مليون دولار أمريكي. وأوصى المجلس أيضاً بصرف مكافآت بقيمة 1.50 مليون دولار أمريكي بعد موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

من ناحية أخرى، فإن ملكية الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (باستثناء ملكية رئيس مجلس الإدارة) في مجموعة البركة المصرفية تعتبر غير جوهرية ولم يتم إجراء أي تداول من تلك الأسهم خلال العام 2014. وسوف يتم بيان تفاصيل الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

برغم التحديات التي تواجهها البيئات الاقتصادية في غالبية الأحيان، الا أن وحداتنا قد نجحت بحمد الله في الاستمرار في تحقيق معدلات نموها.

عام 2015 وما بعده

مرة أخرى، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في بنوك البركة لنجاحهم في تأكيد قدراتهم، سواء الفردية أو الجماعية، في الحفاظ على مستوى ربحية متناسق ومتزايد ضمن استراتيجية نمو مستقرة ومدارة بكفاءة وحكمة عالية، بالرغم من الظروف الصعبة السائدة في الأسواق.

وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، فإن سياستنا ترتكز على تحقيق إدارة سليمة للمخاطر وتعزيز ثقافة الحوكمة المؤسسية في جميع أنحاء المجموعة، وأن نساهم في جعل مجموعة البركة المصرفية اسماً مرادفاً للقيم الغالية المرتبطة بهذه الثقافة. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن تلك القيم تشكل جزءاً أساسياً من أعمالنا التي لا تهدف إلى تحقيق رقابة داخلية قوية وإدارة جيدة للمخاطر فحسب، بل تسعى أيضاً على البحث عن طرق وعمليات أفضل لتحقيق المزيد من النمو.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى بناء مؤسسة قوية وراسخة، فإننا نحرص أيضاً على تحقيق عائدات متناسقة ومتزايدة لمساهمينا من خلال التوسع في جميع الدول التي نعمل بها، وتعزيز قاعدة عملائنا، وتوفير منتجات مبتكرة وخدمات متميزة. فإن وحداتنا تواصل تطوير وابتكار منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمكين افضل بيئة للتقنية الحديثة تفي بالاحتياجات المتغيرة لعملائنا الكرام بما يضمن برامج أفضل للادخار والاستثمار والتمويل، وخدمات أكثر كفاءة تناسب عالمنا المعاصر.

وأخيراً، فإنني انتهز هذه الفرصة لكي أعبر بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن شكري وتقديري لهيئة الرقابة الشرعية لإسهاماتها القيّمة خلال العام الماضي. كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الجهات الرقابية في جميع الدول التي تعمل بها المجموعة مع شكر خاص إلى مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة في البحرين على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم السديدة خلال عام 2014.

عن وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

بنك البركة التركي للمشاركات
المقر الرئيسي

الدولة: تركيا
افتتح في 2011

تقرير الرئيس التنفيذي

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

تحليل الأداء

أظهرت الاقتصادات في الدول التي تعمل فيها بنوك مجموعة البركة المصرفية، نمطا متقاربا ومتشابها في الاداء خلال عام 2014، وذلك على الرغم من ان هذه الاقتصادات تتسم بالتنوع كما هو معلوم. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية خلال تلك الفترة، ألا ان مجموعة البركة نجحت بحمدالله في مواصلة رحلة الإزدهار، وهو ما انعكس على نموها.

لقد شهد إجمالي الأصول المجمعة لمجموعة البركة المصرفية نمواً بنسبة 12% في عام 2014 لتبلغ 23.46 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك في الأساس إلى التوسع بنسبة 15% في إجمالي التمويلات والاستثمارات الذي بلغ 17.62 مليار دولار أمريكي. وفي حين جاء نصف النمو المتحقق من أنشطة الذمم المدينة لبيوع المرابحة التي ارتفعت بقيمة 1.13 مليار دولار أمريكي أو 11%، فإن محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك سجلت نمواً ملموساً، حيث زادت بنسبة 59% لتبلغ 1.49 مليار دولار أمريكي، فضلا عن تمويل المضاربات الذي ارتفع بنسبة 27% ليصل إلى 1.03 مليار دولار أمريكي، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة للمجموعة التي أنهت العام مسجلة قيمة 2.35 مليار دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 7% من المستويات المحققة في عام 2013. كما شهدت باقي الفئات الأخرى نمواً أيضاً، وإن كان بمستويات أقل.

وواصل إجمالي التمويلات والاستثمارات تشكيل الجزء الأكبر من إجمالي الموجودات بالرغم من ارتفاع النسبة الفعلية بشكل طفيف إلى 75%. وبلغت ذمم المرابحات نسبة 67% من التمويلات والاستثمارات، تلتها الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة التي شكلت 13%، والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 8%. وشكلت أنشطة المضاربة والمشاركة والسلم والاستثمارات في العقارات معظم المتبقي.

كما شهدت حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية، نمواً بنسبة 12%، مع تحقيق المعدلات الأكبر من النمو من خلال الزيادة بنسبة 14% في أكبر مكون ويتركز على حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية. وشهدت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء نمواً بنسبة 6% بينما ارتفعت الودائع بين البنوك بنسبة 11%. وارتفعت حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية خارج الميزانية بنسبة 19% لتصل إلى 848 مليون دولار أمريكي، بينما ارتفعت الأرتباطات والالتزامات المحتملة بنسبة 6% إلى 5.30 مليار دولار أمريكي.

لقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بشكل طفيف بنسبة 1% ليصل إلى 918 مليون دولار أمريكي. وبالرغم من الارتفاع بنسبة 11% في حصة المجموعة من الدخل المتحقق من التمويلات والاستثمارات المشتركة، بما في ذلك حصتها كمضارب، والزيادة بنسبة 369% في حصتها كمضارب في حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية غير المدرجة في الميزانية والحوافز، وزيادة بنسبة 4% في الدخل المحقق من الخدمات المصرفية. وهذا النمو قد تم تغطيته إجمالا بسبب انخفاض الايرادات الأخرى التي انخفضت بنسبة 43%. وبعد خصم المصروفات التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 7% إلى 521 مليون دولار أمريكي، جاء صافي الدخل التشغيلي أقل بنسبة 6% عند مستوى 396 مليون دولار أمريكي. ولكن أدى انخفاض المخصصات والتي حققت توازناً أعلى من الضرائب العالية إلى تحقيق صافي ربح بقيمة 275 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 7% من صافي الربح المتحقق في عام 2013.

من ناحية أخرى، حددت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) وشركة داجونج العالمية المحدودة للتصنيف الائتماني بصورة مشتركة التصنيف الائتماني الدولي لمجموعة البركة الإسلامية بدرجة BBB+ على المدى الطويل/A3 على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف درجة ائتمانية عامة تشير إلى التزام المجموعة بمعايير ائتمانية قوية وهيكل متطور للحوكمة المؤسسية، يتم فيه تحديد وحماية حقوق الأطراف ذات الصلة والمصلحة. كما صنفت الوكالة معايير حوكمة الشريعة، والحوكمة المؤسسية، وإدارة الأصول عند تصنيفات ممتازة. وتعد مجموعة البركة المصرفية أول مؤسسة إسلامية يتم تصنيفها من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة داجونج في البحرين.

ومرة أخرى، أثبتت مجموعة البركة المصرفية التزامها المتواصل بتطوير صناعة التمويل الإسلامي من خلال رعاية ندوة البركة الخامسة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي، والتي أقيمت في جدة، المملكة العربية السعودية في شهر يوليو. ويساهم هذا الحدث السنوي بدور متميز في تعزيز الفكر الإبداعي للصناعة وخلق منتدى لبحث:

- معرفة رأي الفقه الإسلامي في بعض صور المعاملات المالية المستحدثة والمستنبطة من واقع العمل المصرفي. عرض رجال المصارف الإسلامية للمشكلات التي تواجههم عند تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامية المعروفة، وتبادل وجهات النظر مع العلماء حول كيفية معالجتها.
- ربط الاجتهاد الفقهي بقضايانا الاقتصادية المعاصرة، وتدعيم النظرية الاقتصادية الإسلامية في مواجهة غيرها من النظريات.
- إثراء الفقه المصرفي ومكتبة الاقتصاد الإسلامي بمناقشات عميقة وفتاوى جديدة صادرة عن علماء موثوق بعلمهم وتدينهم.
- تلبية حاجات المهتمين بالفقه المصرفي الإسلامي في جميع أنحاء العالم.
- توفير المتطلبات الآنية لوحدات المجموعة وشقيقاتها من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التنظير للعمل المصرفي الإسلامي والتأصيل لتطبيقاته وضوابطه الشرعية.
- الربط بين فقه المعاملات المالية ومبادئ وأنظمة الاقتصاد.
- توفير مرجعية علمية في الأبحاث وأعمال اللجان والهيئات الشرعية والفتاوى.
- المساعدة في تطوير منتجات مالية إسلامية تفي بالمتطلبات الفنية والشرعية.

بحثت الندوة الخامسة والعشرون للاقتصاد الإسلامي قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي شملت الوقف والاوقاف، إدارة السيولة، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.

قدمت مجموعة البركة المصرفية الرعاية للعديد من المؤتمرات الإسلامية الأخرى بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية خلال العام، من بينها المؤتمر العالمي السنوي الخامس للخدمات للمصارف الإسلامية: قمة آسيا في سنغافورة، والمؤتمر العالمي الحادي والعشرين للخدمات المصرفية الإسلامية في البحرين، والمنتدى الدولي السنوي السادس للخبراء القانونيين في الصناعة المالية الإسلامية في دبي.

على الرغم من الظروف الاقتصادية الضاغطة التي تعمل فيها بنوك البركة بسبب تباين أوضاع الاقتصادات التي تعمل فيها بنوك المجموعة، ألا أن كثير من بنوكنا نجحت بحمدالله في المحافظة على معدلات نمو قياسية.

وتلقت المجموعة مرة أخرى تقديراً خلال العام، حيث تسلمت جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا" من مجلة جلوبال فاينانس عن دورها البارز في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، وقدرتها على تحقيق نمو مستدام، فضلا عن قدرتها على تحقيق نمو في المستقبل والتوافق مع المعايير المهنية العالية من حيث جودة المنتجات والخدمات التي توفرها لعملائها، فضلا عن الإبداع في خدمات العملاء، وجهودها المستمرة في تطوير العمليات المصرفية، إلى جانب معايير أخرى تشمل العلاقات الاستراتيجية، والانتشار الجغرافي، والربحية، ومتانة المركز المالي.

مراجعة أداء وحدات العمل

فيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لجميع شركاتنا التابعة وأنشطتها وأدائها على مدى العام الماضي. وقد تم عرض جميع أرقام الميزانية وقوائم الدخل بالدولار الأمريكي بما يعادل العملة المحلية. وتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حالة غياب هيئة المحاسبة والمراجعة) بدون أي تعديل من جانب المجموعة.

تدار كل وحدة عمل من قبل مجلس إدارتها الذي يكون مسئولا مباشرة أمام الشركة الأم مجموعة البركة المصرفية، ولكن يتم اتخاذ القرار بطريقة لا مركزية ضمن التوجه الاستراتيجي الشامل للمجموعة، وبما يتوافق مع أحكام المصارف المركزية في الدول ذات الصلة.

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

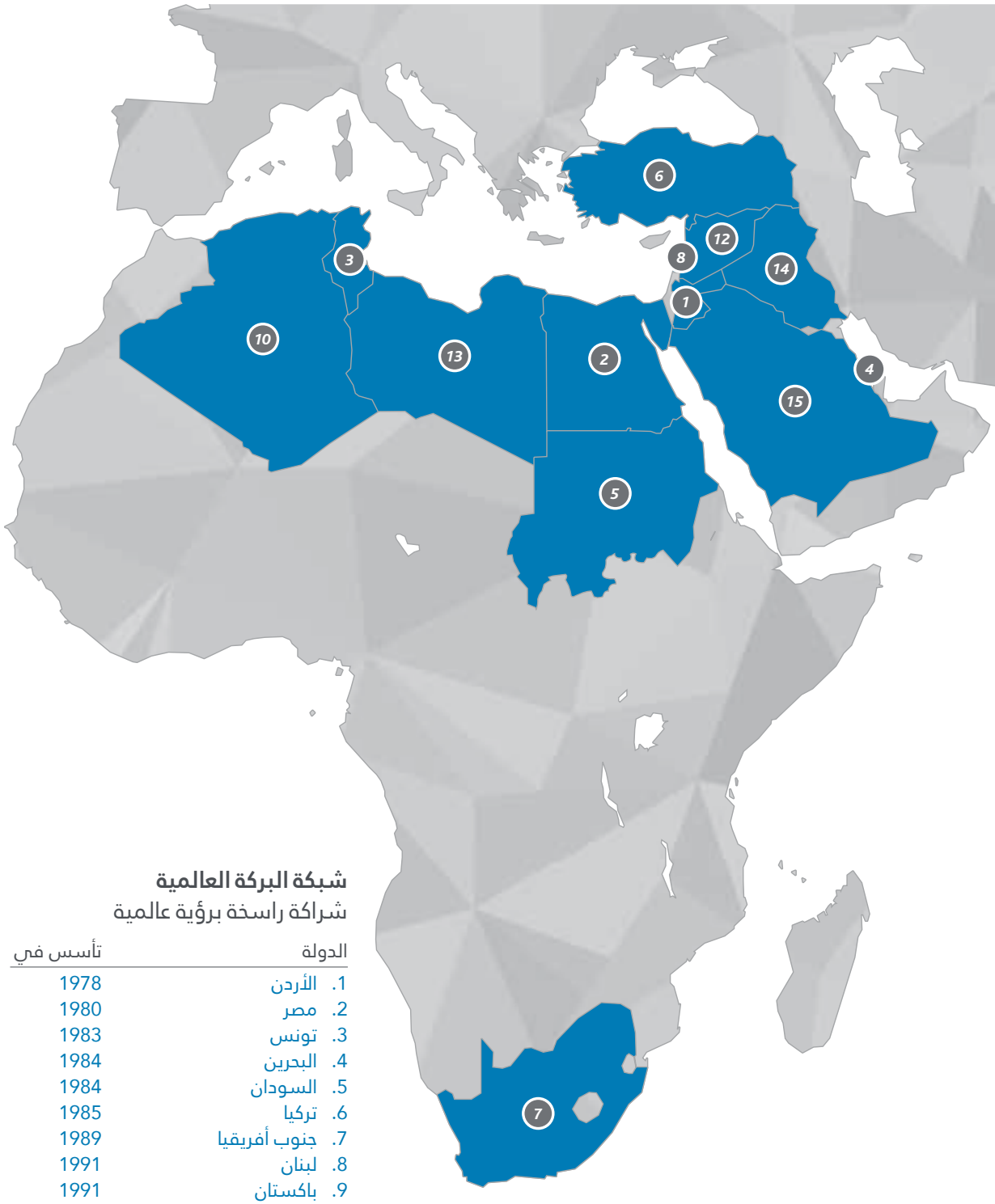

شبكة البركة العالمية

شراكة راسخة برؤية عالمية

الدولة	تأسس في
1. الأردن	1978
2. مصر	1980
3. تونس	1983
4. البحرين	1984
5. السودان	1984
6. تركيا	1985
7. جنوب أفريقيا	1989
8. لبنان	1991
9. باكستان	1991
10. الجزائر	1991
11. أندونيسيا	2008 مكتب تمثيلي
12. سورية	2009
13. ليبيا	2011 مكتب تمثيلي
14. العراق	2011 فرع لبنك البركة التركي للمشاركات
15. المملكة العربية السعودية	2007

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة التركي للمشاركات
تأسس سنة 1985

أدى الارتفاع في نسبة التضخم التي وصلت إلى 8.9% في نهاية العام والعجز في الحساب الجاري بما يعادل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى مواصلة ارتفاع أسعار الفائدة التركية خلال عام 2014، مع وصول معدل الفائدة لثلاثة شهور إلى أكثر من 9.0%. وقد أسفر هذا التوجه السائد للعام الثالث إلى نمو الاقتصاد التركي بنسبة طفيفة تزيد عن 3.0%، وهو مستوى منخفض للغاية بالنسبة للدولة.

وبعد نجاح عملية إصدار الصكوك من الشريحة الثانية بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمدة 10 سنوات في عام 2013، استكمل بنك البركة التركي بنجاح عملية صكوك بقيمة 350 مليون دولار أمريكي في شكل صكوك الوكالة – المرابحة والتي حققت استجابة ممتازة بعد زيادة الاكتتاب بأكثر من الضعف. وقد تمت عملية الإصدار لمدة 5 سنوات من خلال شركة التأجير التابعة، بتصنيف BB من قبل ستاندرد آند بورز، مع إدراجها في بورصة أيرلندا.

حافظ بنك البركة التركي للمشاركات على مستويات النمو، مسجلا ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنسبة 20% لتصل إلى 9.75 مليار دولار أمريكي أو 32% بالليرة التركية. وقد توافق هذا الارتفاع مع الزيادة بنسبة 20% في إجمالي التمويلات والاستثمارات، بينما جاء أغلب النمو، كما في الأعوام السابقة، من تمويلات المرابحة حيث حققت ذمم المبيعات نمواً بنسبة 17% لتصل إلى 6.53 مليار دولار أمريكي في نهاية العام، مع زيادة معتبرة في محفظة المشاركات والإجارة المنتهية بالتمليك التي أرتفعت بمعدل بلغ 8 اضعاف. وهو ما سمح بتعويض الانخفاض في الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. وتم تحقيق هذا النمو جزئياً من الارتفاع بنسبة 16% في حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، ومن الأرصدة المتحققة من عملية إصدار الصكوك الناجحة، ومن القرض المشترك على المدى المتوسط.

ومرة أخرى، فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك (مقوما بالليرة التركية فقط) هذا العام بنسبة 12% ونتيجة لهبوط قيمة الليرة في مقابل الدولار في 2014، فإن الدخل التشغيلي البالغ 393 مليون دولار أمريكي، يمثل إنخفاضا بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق. وهذا النمو يعكس الاتجاه التصاعدي في انشطة البنك وان كان بشكل جزئي. وبينما شهد إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمارات وحسابات التمويل المشتركة نمواً بنسبة 24%، مما أسفر عن ارتفاع حصة البنك من هذا المصدر بما في ذلك الدخل المتحقق من دوره كمضارب بنسبة 17% لتبلغ 136 مليون دولار أمريكي. الا ان الدخل المتحقق من استثماراته ومبيعاته والبالغ 161 مليون مقوما بالدولار، كان اقل بنسبة 16% عن عام 2013. كما ان الزيادة في الدخل المحقق من الخدمات المصرفية، قد تم التغطية عليها بإنخفاض في الايرادات الأخرى. وبعد خصم المصروفات التشغيلية التي كانت أعلى بنسبة 8% من العام الماضي وشملت مختلف البنود، حقق صافي الدخل التشغيلي إنخفاضاً بنسبة 12% ليبلغ 178 مليون دولار أمريكي. وبعد احتساب المخصصات ورسوم الضرائب، سجل البنك صافي أرباح بقيمة 113 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 7% أقل من عام 2013. أما بالنسبة لصافي الأرباح المقومة بالليرة التركية فقد ارتفعت بنسبة 6% عن العام السابق.

وعلى ضوء إضافة 35 فرعاً جديداً إلى شبكة عملياته، فإن بنك البركة التركي للمشاركات اختتم العام بشبكة تضم 202 فرعاً قوياً، كما واصل أيضاً التوسع في أجهزة الصراف الآلي، حيث قام بتركيب 32 جهازاً إضافياً في أنحاء البلاد، ليصل بذلك إجمالي الشبكة إلى 202 في نهاية العام. كما حرص أيضاً على طرح منتجات جديدة تضاف إلى مجموعة منتجاته المبتكرة والمتنوعة، بما في ذلك حسابات جديدة صممت لتمويل حفلات الزواج، وشراء بيت، واستئجار بيت، والتمويل لإعادة الاستئجار، وقروض دعم التجار، وتمويل سلسلة الإمدادات. كما طرح أيضاً الحسابات الذهبية التراكمية، والتعامل في الذهب، والعديد من بطاقات الائتمان المصممة حسب الاحتياجات المختلفة، إضافة إلى مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس في عام 1985م، وبدأ العمل في نفس العام. ويدير البنك شبكة مكونة من 202 فرعاً، منها 82 فرعاً في اسطنبول، و119 فرعاً في المدن والمناطق الصناعية والتجارية الرئيسية في تركيا، وفرعاً واحداً في العراق.

الاسم:	الدكتور/ فخر الدين ياهشي
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	سراي مهليسي د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6 عمرانية 34768 أسطنبول تركيا
هاتف:	+90 216 666 01 01
فاكس:	+90 216 666 16 00
	albarakaturk.com.tr

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

البنك الإسلامي الأردني
تأسس سنة 1978

حافظ الاقتصاد الأردني على استقراره خلال عام 2014، مع تحقيق نمو بنسبة 3.2% عما كان عليه الحال في عام 2013. وجاء معدل التضخم معتدلا عند 3.0% بانخفاض من 5.9% من العام الذي سبقه. ولكن ظل عجز الحساب الجاري عالياً عند 7.9-% من الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض التجارة مع الدول العربية الأخرى. ويبلغ العجز المالي المنخفض في الوقت الحالي 6.8-% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تصميم الحكومة على إدارة أمورها بكفاءة قد منح الاقتصاد بعض الثقة. ومع صدور قانون الصكوك، فإن الطريق أصبح الآن مفتوحاً لكل من الحكومة والقطاع الخاص لبدء إصدار الصكوك، بما يتيح الدخول في سوق التمويل.

وقد شهد إجمالي الموجودات في البنك الإسلامي الأردني (البركة الأردن) نمواً بنسبة 8% مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 5.01 مليار دولار أمريكي. ويرجع بعض النمو إلى الزيادة بنسبة 4% في إجمالي التمويلات والاستثمارات، ولكن أغلب النمو جاء من الزيادة بنسبة 19% في الأصول السائلة. وحققت حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار نمواً بنسبة 8% لتبلغ 4.51 مليار دولار أمريكي.

وجاء إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمارات وعقود التمويل المشترك مماثلا للمتحقق في عام 2013 عند 235 مليون دولار أمريكي، بما يعكس الارتفاع الكلي البسيط في محافظ البنك. وبعد حساب حقوق حاملي حسابات الاستثمار، شهدت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب انخفاضاً بنسبة 4% ليصل إلى 132 مليون دولار أمريكي. وبالرغم من الارتفاع الطفيف في باقي مصادر الدخل الأخرى بشكل عام يمكن ملاحظة الزيادة بلغت نسبة 157% بالنسبة لرسوم المضاربة والمحققة من بنود خارج الميزانية الخاصة باصحاب حسابات الاستثمار، بإعتبارها استثناءاً. إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض الدخل المنخفض من التمويلات المشتركة، وبالتالي جاء إجمالي الدخل التشغيلي مماثلا للمتحقق في عام 2013 عند 163 مليون دولار أمريكي. وبعد خصم المصروفات التشغيلية، بلغ صافي الدخل التشغيلي 90 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض بنسبة 2% مقارنة بعام 2013، وبالتالي جاء صافي أرباح البنك بعد احتساب المخصصات والضرائب مماثلاً لعام 2013 عند 64 مليون دولار أمريكي.

وعلى ضوء مجموعة منتجاته المتنوعة، حرص البنك على طرح عدد من المنتجات والخدمات الجديدة خلال العام. فإلى جانب منتجات الاستصناع الجديدة، كشف البنك عن عدد من التسهيلات التي صممت للمساعدة في دفع مصروفات العلاج الطبي وتعتمد على مفهوم الإجارة الآجلة، فضلا عن مبيعات المساومة و"شمسنا" لتمويل مشاريع توليد الطاقة. كما أضاف البنك خدمة الاستجابة الصوتية التفاعلية إلى خدماته المصرفية عبر الهاتف، بينما تم توسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت إلى منصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتنقل. هذا إلى جانب توسيع شبكة فروع البنك مع افتتاح خمسة فروع جديدة ليصل بذلك إجمالي عدد الفروع إلى 85 متضمنة مكتبا للصرف، علاوة على التوسع في أجهزة الصراف الآلي من 134 إلى 144 جهازاً. ووفق خطة البنك الخمسية، فإنه من المتوقع زيادة الشبكة إلى 113 فرعاً و300 جهاز للصراف الآلي بحلول عام 2019.

كما تلقى بنك البركة الأردن خلال عام 2014 العديد من الجوائز من مختلف المؤسسات المرموقة. فقد تم اختيار البنك "أفضل بنك إسلامي في الأردن" من قبل مجلة بانكر، وجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن" للعام السادس من قبل مجلة جلوبال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في الأردن" للعام الرابع من قبل مجلة ورلد فاينانس، إضافة إلى جائزة "أفضل بنك إسلامي في الأردن" من قبل مجلة إي إم إي أيه فاينانس، إلى جانب شهادات تقدير وميداليات من أكاديمية تتويج للتميز تقديراً للقيادة الحكيمة للبنك في العالم العربي لعام 2013.

البنك الإسلامي الأردني

تأسس في عام 1978م وهو أول بنك إسلامي في الأردن يقوم بتقديم جميع أنواع الأعمال المصرفية والخدمات التمويلية والأنشطة الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. يقدم البنك خدماته عبر فروعه المنتشرة في كافة انحاء الاردن والتي يبلغ عددها 85 فرعاً ومكتباً مصرفياً بالإضافة الى مكتب جمركي (البوندد).

الاسم:	الأستاذ/ موسى شحادة
المنصب:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف:	+9626 567 7377
فاكس:	+9626 566 6326
	jordanislamicbank.com

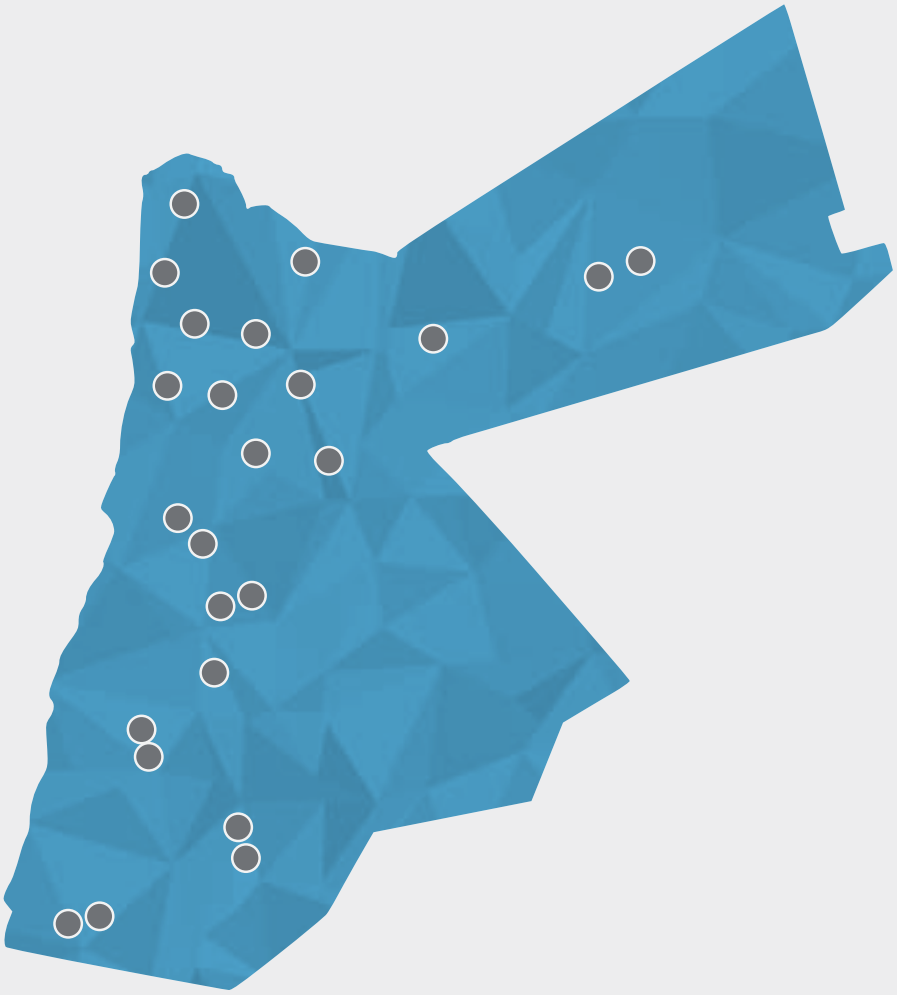

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة مصر
تأسس سنة 1980

بالرغم من الصعوبات الهائلة التي شهدتها مصر، إلا أن الاقتصاد المصري نجح في تحقيق النمو بنسبة 2.2% في عام 2014، وهو يماثل النسبة المتحققة تقريباً في عام 2013. وظل العجز في الحساب الجاري عند مستويات معتدلة تبلغ -3.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم عند 10.0% مقارنة بالعام الماضي. وقد طرحت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للإصلاح يستهدف إلغاء الدعم الذي يثقل كاهل الاقتصاد المصري، وبدأ ذلك بخفض الدعم إلى الثلث في عام 2014، مع توقع استمرار هذا النهج في معظم أنواع الدعم حيث سيتم إلغاؤه تدريجياً مع الوقت. كما شهدت السياحة التي تعد أحد المصادر الرئيسية للإيرادات الأجنبية مع إيرادات قناة السويس ارتفاعاً وسط مؤشرات بعودة الثقة في الحكومة المصرية الجديدة.

ارتفع إجمالي موجودات بنك البركة مصر بنسبة 19% ليبلغ 3.11 مليار دولار أمريكي، حيث ارتفعت التمويلات والاستثمارات بنسبة 19% لتبلغ 2.71 مليار دولار، تحققت أغلبها من الارتفاع بنسبة 143% في أرصدة المضاربات، و12% في ذمم المرابحات المدينة، و10% في الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والذي أدى إلى الارتفاع الاجمالي في هذه الأرصدة. وقد تم تمويل هذا النمو من خلال إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 18% لتبلغ 2.78 مليار دولار أمريكي.

كما شهد إجمالي الدخل من الاستثمارات والتمويلات المشتركة نمواً بنسبة 14% ليصل إلى 253 مليون دولار، والذي أسفر بعد توزيع حصة مستثمري حسابات الاستثمار عن ارتفاع بنسبة 21% في حصة البنك، بما في ذلك رسومه كمضارب لتصل هذه الحصة إلى 102 مليون دولار. وقد أدى الارتفاع بنسبة 13% في الدخل المتحقق من الخدمات المصرفية إلى تحقيق إجمالي دخل تشغيلي بلغ 121 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 17% من المتحقق في عام 2013، والتي أسفرت بعد الارتفاع الطفيف بنسبة 13% في المصروفات التشغيلية إلى ارتفاع بنسبة 20% في صافي الدخل التشغيلي ليصل إلى 70 مليون دولار أمريكي. وبعد احتساب المخصصات والضرائب، بلغ صافي أرباح البنك للعام 32 مليون دولار أمريكي، أي بارتفاع بنسبة 30% عن المتحقق في عام 2013.

طرح بنك البركة مصر عدداً من المنتجات الجديدة خلال 2014 من بينها أول بطاقة ائتمان إسلامية في السوق المصرية وهي بطاقة البركة البرونزية. ويعتزم البنك طرح البطاقات الفضية والذهبية قريباً. كما افتتح البنك أيضاً فرعين جديدين ليصل بذلك إجمالي الفروع الشبكة إلى 28 فرعاً، مع الإعداد لافتتاح فرعين إضافيين في عام 2015، حيث يسعى إلى وصول عدد فروع الشبكة إلى 40 فرعاً بحلول عام 2019.

كما فاز بنك البركة مصر بالعديد من الجوائز خلال العام، بما في ذلك "الجائزة الأوروبية لأفضل الممارسات" من الجمعية الأوروبية لأبحاث الجودة، و"جائزة القارات الخمس للتميز والجودة" من قبل المؤسسة الأوروبية الرائدة Other Ways Management Association Club الواقع مقرها في فرنسا.

بنك البركة مصر

بدأ نشاطه منذ أكثر من 25 عاماً عمل خلالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. يوفر البنك سلسلة من الخدمات والمنتجات والودائع الادخارية المختلفة التي تناسب مختلف الفئات، كما يقوم البنك بتوفير التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في السوق المصري، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع الوطنية المهمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك خدماته المصرفية من خلال 28 فرعاً و4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية منتشرة في أهم المدن المصرية.

الاسم:	الأستاذ/ أشرف الغمراوي
المنصب:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	60 شارع محي الدين أبو العز ص.ب. 455 الدقي، الجيزة مصر
هاتف:	+2023 748 1222
فاكس:	+2023 761 1436/7
	albaraka-bank.com.eg

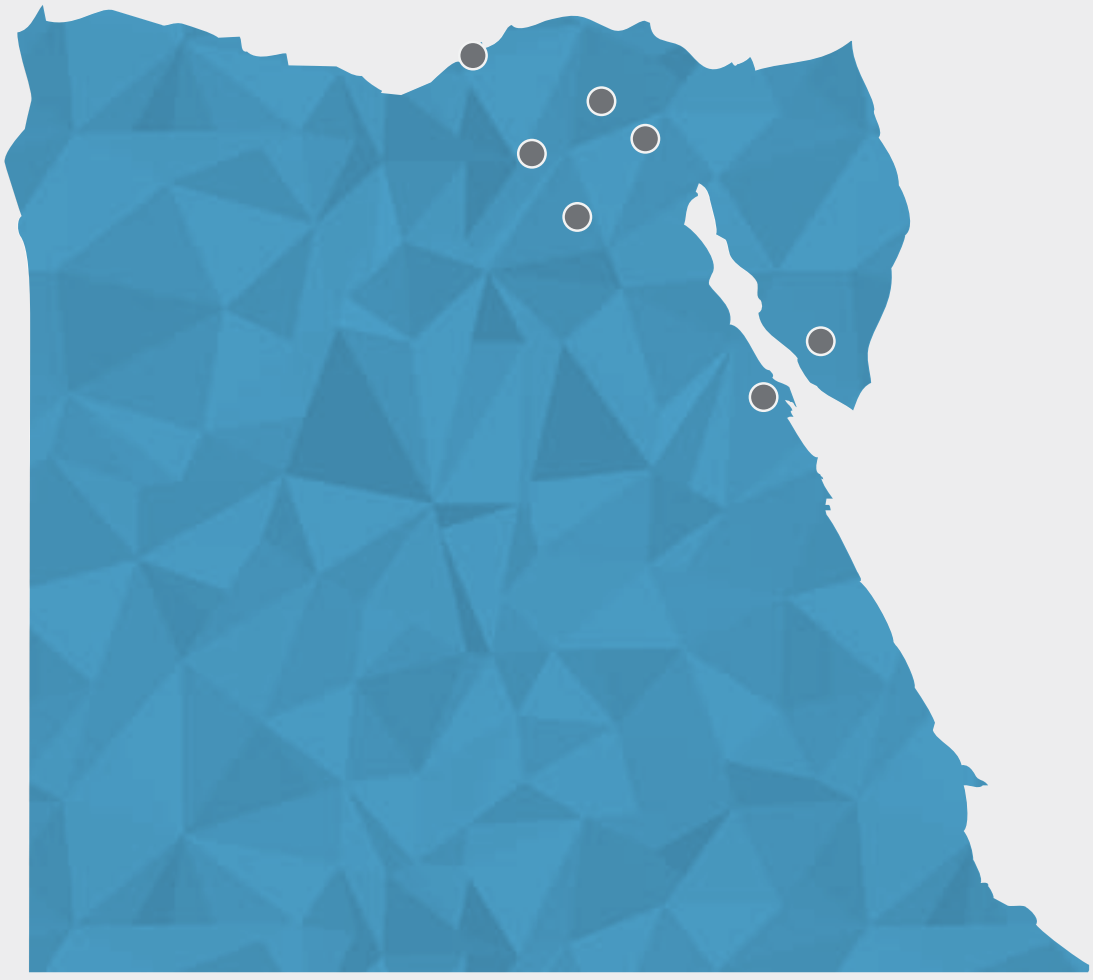

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)
تأسس سنة 1991

تراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري بشكل طفيف خلال العام 2014، حيث بلغ 2.9%، مقارنة بـــ 3.0% في العام 2013. وواصلت الجزائر التحكم في معدلات التضخم بحسب مؤشر المستهلكين بشكل جيد حيث انخفض من 3.9% في العام السابق إلى 2.9% في 2014. بلغ عجز الحساب الجاري خلال عام 2014 حوالي –2.5% من الناتج القومي الاجمالي، فيما بلغ عجز السياسة المالية –5.8%.

وحافظت الحكومة في عهد في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استراتيجيتها طويلة المدى والتي ترتكز على الاستثمار في المشاريع غير الهيدروكربونية، وذلك بهدف تنويع اقتصادها ومواجهة المعدلات العالية للبطالة. هذا ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 3.3% سنويا في المتوسط، وذلك في إطار الخطة الخمسية الحالية، التي تعتمد على زيادة الاستثمارات العامة، وإنتاج الغاز الطبيعي.

كما قام بنك الجزائر المركزي بزيادة الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى 12% من 8% مع تعديل مكونات الحقوق، وخفض الحدود المفروضة على تركز كبار عملاء البنك، وتضييق الأحكام التنظيمية على تصنيف وتقديم القروض.

وبينما إرتفع إجمالي موجودات بنك البركة الجزائر بنسبة 6% مقومة بالعملة المحلية، قد انخفض بنسبة 6% لتصل إلى 1.84 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي. وعلى الرغم من ان إجمالي التمويلات والاستثمارات قد ارتفع بنسبة 15% ليصل إلى 0.93 مليار دولار امريكي، إلا أن التراجع في إجمالي الموجودات يعود بشكل أساسي إلى إعادة تخصيص الاصول السائلة لتخدم مجالات الاعمال في البنك. وقد شملت الزيادة في التمويلات والاستثمارات معظم منتجات البنك بشكل عام، حيث كانت مساهمة محفظة الإجارة بالمنتهية بالتمليك هي الأكبر في هذه الزيادة، حيث شهدت نمواً بأكثر من 78 مليون دولار أمريكي، تلتها محفظة ذمم المرابحات والسلم. وحققت مصادر التمويل استقراراً مع نمو إجمالي حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، التي أظهرت نموا صفرياً بشكل عام، مع مراعاة الزيادة بنسبة 11% في حقوق اصحاب حسابات الاستثمار، والتي أنخفضت بنسبة 11% مقومة بالدولار الأمريكي.

من ناحية أخرى، حققت محفظة البنك نمواً انعكس في إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمارات والتمويلات المشتركة التي ارتفعت بنسبة 18% لتبلغ 70 مليون دولار أمريكي والتي أدت إلى ارتفاع في الدخل بنسبة 23% ليبلغ 46 مليون دولار، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار حصة مستثمري حسابات الاستثمار وحصة البنك كمضارب. ولكن انخفضت الإيرادات المتحققة من الخدمات المصرفية وغيرها من مصادر الدخل التشغيلي بنسبة 27% مقارنة بعام 2013 عند 47 مليون دولار أمريكي، مما أسفر عن تحقيق إجمالي دخل تشغيلي بلغ 93 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض بنسبة 9% عن المستويات المتحققة في العام الماضي. وفي ظل المصروفات التشغيلية المنخفضة نسبياً، سجل صافي الدخل التشغيلي انخفاضاً بنسبة 7% عند 59 مليون دولار أمريكي والذي أسفر، بعد شطب المخصصات والضرائب العالية في العام الماضي، إلى تحقيق صافي أرباح أعلى بنسبة 4%، أي اكثر من العام الماضي بمبلغ 53 مليون دولار امريكي.

واصل بنك البركة الجزائر توسيع شبكة فروعه بافتتاح فرعيين جديدين، وبهذا وصل عدد فروع الشبكة في نهاية العام إلى 28 مكتباً. ووفق الاستراتيجية الخمسية للبنك، يعتزم افتتاح 3 فروع أخرى في عام 2015، وذلك ضمن الخطة التي تستهدف وصول إجمالي الشبكة إلى 50 فرعاً بحلول عام 2019. كما يخطط البنك أيضاً إضافة منتجات إجارة إلى مجموعة منتجاته الحالية في عام 2015. أما من حيث الخدمات، فإنه يسعى إلى طرح بطاقة دولية يمكن للعملاء استخدامها في الخارج، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتوسعة خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي طرحت بنجاح في عام 2014.

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمه)

تأسس في مايو من العام 1991م كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. ويدير البنك 28 فرعاً.

الاسم:	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1 طريق الجنوب، بن عكنون الجزائر، الجزائر
هاتف:	55 إلى 50 64 91 21 213+
فاكس:	58 64 91 21 213+
	albaraka-bank.com

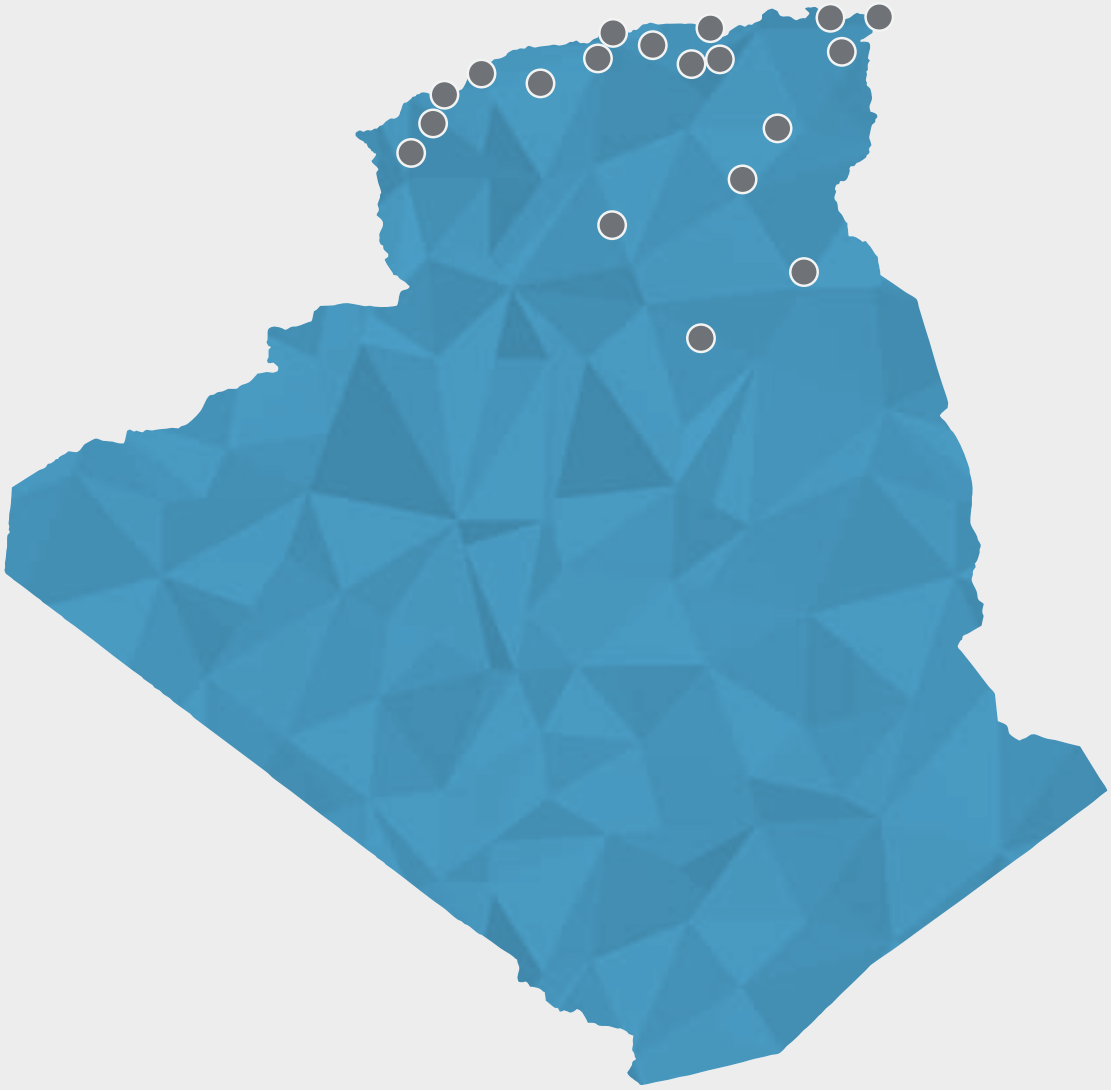

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الإسلامي – البحرين ش.م.ب (م)
تأسس سنة 1984

واصل الاقتصاد البحريني تحقيق النمو بخطوات مستقرة حيث بلغ 4.3% في عام 2014، وظل الفائض في الحساب الجاري عند مستويات معتدلة عند مستوى 7.8% من الناتج القومي الاجمالي، بالرغم من استمرار ارتفاع العجز في الموازنة عند مستوى 5.0%- من الناتج القومي الاجمالي. واستقر معدل التضخم عند مستوى 2.6%.

يعمل بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين) في البحرين وعبر شركته التابعة في باكستان، وذلك من خلال الدمج مع بنك محلي في عام 2010. ويعتبر ثاني أكبر مؤسسة مصرفية إسلامية في باكستان.

واصل إجمالي موجودات بنك البركة الإسلامي في البحرين النمو ليصل إلى 0.96 مليار دولار أمريكي في نهاية 2014. وكما هي العادة، فقد جاءت النسبة الأكبر من محافظ الاستثمار والتمويل، رافقها توسع كبير في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بنسبة 88% و98% على التوالي، معوضة بذلك الانخفاض في ذمم المرابحات وارصدة المشاركات والمضاربات. وقد تم تمويل النمو في صافي الموجودات بالزيادة بنسبة 15% في إجمالي حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار والتي وصلت إلى 775 مليون دولار أمريكي في نهاية العام.

ولكن بالرغم من نمو محفظة الأعمال، فإن إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمارات والتمويلات المشتركة قد انخفضت بنسبة 7% ليصل إلى 23 مليون دولار أمريكي، وبعد أخذ حصة حاملي حسابات الاستثمار في الاعتبار، فقد شهدت حصة البنك بما في ذلك نصيبه كمضارب إنخفاضا بنسبة 24% مقارنة بالعام الماضي لتبلغ 9 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك فقد ارتفع الدخل المتحقق من محفظة البنك من التمويلات والاستثمارات الذاتية بنسبة 105% أعلى عند 7 مليون دولار أمريكي، كما أنخفضت مصادر الدخل الأخرى بشكل طفيف، وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 21 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 4% أعلى من العام الماضي. مع زيادة المصروفات التشغيلية بنسبة 10%، فقد حقق البنك خسارة طفيفة، وبعد احتساب المخصصات المستردة، فقد حقق البنك صافي ربح طفيف.

من ناحية أخرى، طرح بنك البركة البحرين مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي أضيفت إلى منتج "البركات" (حساب استثماري مع جوائز) والذي أثبت رواجاً كبيراً، إضافة إلى تمويل وكالة، وحسابات الاقتراض، ومنتج التأمين المصرفي لتعليم الأطفال، ومجموعة تكافل للتأمين المصرفي. وفي نهاية العام، طرح البنك خدمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج تمويل من تمكين. كما يعتزم البنك افتتاح فرع جديد في مبنى المقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية، فضلا عن نقل فرع عراد إلى مجمع السيف التجاري. وبذلك سيرتفع إجمالي عدد الفروع في شبكة البحرين إلى 8 فروع. ويسعى البنك إلى توسيع شبكة فروعه تدريجياً خلال الخمس سنوات القادمة إلى 16 فرعاً، مع افتتاح فرعيين جديدين في عام 2015.

ويعتز بنك البركة البحرين بالفوز بجائزة "أفضل بنك إسلامي في البحرين" للعام الثاني على التوالي من مجلة يورومونى، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في المنطقة" من قبل أخبار التمويل الإسلامي. كما فاز البنك أيضاً بجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية" من مجلة جلوبال فاينانس وجائزة "أفضل بنك عربي للقيادة الحكيمة" لعام 2013 من المؤسسة العربية للمسئولية الاجتماعية بالتعاون مع أكاديمية تتويج للتميز في العالم العربي.

بنك البركة الإسلامي – البحرين ش.م.ب. (م)
تأسس في فبراير 1984م، وهو يعمل كمصرف تجزئة إسلامي. وقد حصل البنك على ترخيص بتوسيع نشاطه في باكستان في العام 1991م. ويدير البنك حاليا شبكة واسعة من الفروع منها 6 افرع مصرفية في البحرين.

الاسم:	الأستاذ/ محمد المطاوعة
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	برج البركة، مبنى رقم: 238 طريق: 1704، مجمع: 317 المنطقة الدبلوماسية، ص.ب 1882 المنامة مملكة البحرين
هاتف:	+973 17 535 300
فاكس:	+973 17 533 993
	albaraka.bh

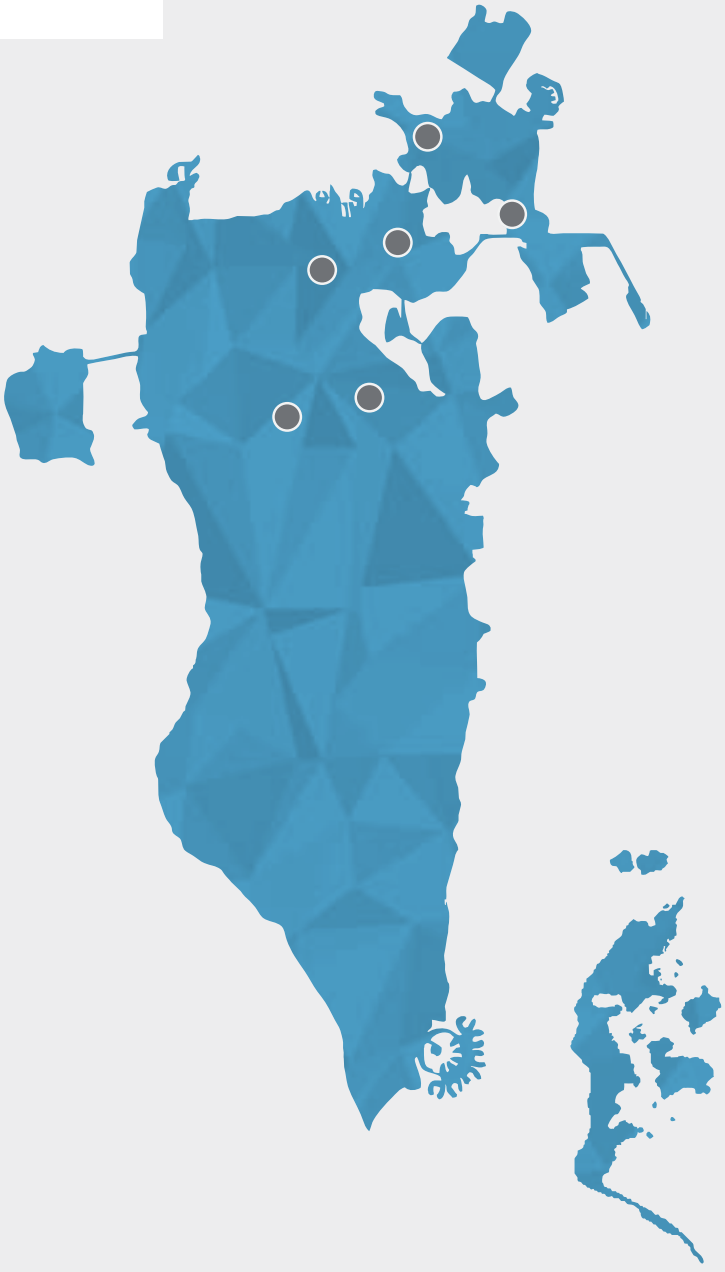

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الإسلامي – البحرين ش.م.ب (م) (يتبـــع)
بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس سنة 2010

شهد الناتج المحلي الإجمالي لباكستان نمواً بنسبة 5.4% في عام 2014 وهو أقل مقارنة بالسنوات الماضية. كما اتسع العجز في الحساب الجاري ليصل إلى –2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين قدر العجز التجاري في نهاية العام بنحو 23.2 مليار دولار أمريكي. وانخفض معدل التضخم بشكل طفيف إلى 7.2%. وتخطط الحكومة إلى تطوير البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك الطرق وتوسعة الميناء وطرح مشاريع جديدة للوحدات السكنية، فضلا عن نجاح السندات الأوروبية في الأسواق الدولية، وهو ما أدى جزئياً إلى تنشيط سوق الأوراق المالية التي ارتفعت بقوة لتصل إلى أعلى معدلاتها في ظل الارتفاع الهائل في قطاع الأسمنت.

ارتفع إجمالي الموجودات في بنك البركة باكستان بنسبة 13% لتبلغ 0.9 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة بنسبة 35% في إجمالي التمويلات والاستثمارات وإلى حدما الأصول الثابتة والموجودات الأخرى، وقد تركز النمو في محافظ التمويلات والاستثمارات، في محفظة المضاربات الجديدة، والتي انهت العام عند مستوى 100 مليون دولار، وكذلك الارتفاع في التمويل بالمشاركة بنسبة 85%، ومساهمات مقدرة من محافظ الاستصناع والسلم. وقد تم تمويل الزيادة في الموجودات جزئيًا من الارتفاع بنسبة 10% في إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، ولكن تم تمويل 31 مليون دولار أمريكي من خلال إصدارات الصكوك.

وقد انعكس التوسع في محفظتي التمويلات والاستثمارات جزئياً في إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة التي ارتفعت بنسبة 5% لتبلغ 56 مليون دولار أمريكي، وبالمثل ارتفعت حصة البنك بعد الأخذ في الحسبان مستثمري حساب الاستثمار بنسبة 5% لتبلغ 11 مليون دولار أمريكي. كما شهد الدخل المتحقق من التمويلات والاستثمارات ذاتية التمويل نمواً بمستويات جيدة عند 54% لتصل إلى 11 مليون دولار أمريكي، كما أظهر الدخل المتحقق من الخدمات المصرفية نمواً جيداً أيضاً. وقد أسفر ذلك عن تحقيق إجمالي دخل تشغيلي بلغ 29 مليون دولار أمريكي، وصل بعد خصم المصروفات التشغيلية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي إلى صافي دخل تشغيلي يبلغ 4 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة بنسبة 34% عن العام الماضي. وبعد الأخذ في الاعتبار المخصصات ورسوم الضرائب، حقق البنك صافي أرباح بلغت 2 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعد تحسناً ملموساً مقارنة بالوصول إلى نقطة التعادل في عام 2013، والخسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي في عام 2012.

ووفق الاستراتيجية التي يتبناها البنك، تم توسعة شبكة فروعه على مدى العام لتصل إلى إجمالي 130 فرعاً، وقد افتتحت الفروع الإضافية البالغ عددها 20 فرعاً في الأماكن القروية والزراعية والضواحي. كما قام البنك بتركيب 32 جهاز صراف آلي جديد ليصل بذل إجمالي أجهزة الشبكة إلى 75 جهازاً. ويعتزم البنك وفق خطته الخمسية امتلاك 245 فرعاً بحلول عام 2019. كما حرص أيضاً على طرح منتجات جديدة تشمل المشاركة الجارية وتمويل الزراعة، وطرح بطاقة خصم. هذا بالإضافة إلى الودائع لأجل لكبار الشخصيات، وحسابات التوفير للنساء، وحسابات راهنيوما للتوفير، وخدمة تكامل بانكا (للتأمين)، وتمويل شراء المنازل وفق خدمات تمويل المستهلك الجديدة. ويعتزم البنك طرح خدمات SMS للرسائل النصية المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء مع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتنقل، وإدارة النقد، والتحويلات، والتوسع في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي.

وقد شهد العام أيضاً الإصدار الناجح لأول صكوك مضاربة في البلاد، وهي أداة مساندة من الشريحة الثانية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي. كما ساهم البنك أيضاً كمرتب أساسي في 5 قروض مشتركة تصل قيمتها إلى 50 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاع النفط والغاز والزجاج. كما قام البنك بتوسيع نطاق خدماته الاستشارية الاستثمارية، وتحصيل رسوم استشارية ملموسة. وفي إطار مساهمته في برنامج المسئولية الاجتماعية للشركات، قام بتمويل عدد من المؤسسات الصحية والمستشفيات لعلاج المرضى المحتاجين، بالإضافة إلى رعاية برامج متنوعة للمنح الدراسية، وغيرها من المشاريع الاجتماعية التي تشمل توفير عربة إسعاف لإحدى المؤسسات الخيرية.

بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس في العام 1991م كفرع تابع لبنك البركة الإسلامي البحرين من خلال 29 فرع. وفي أكتوبر من العام 2010م تم الاستحواذ على بنك الإمارات الإسلامي العالمي ليشكل ذلك بنك البركة (باكستان) المحدود بشبكة فروع تبلغ 130 فرعاً حالياً.

الاسم:	الأستاذ/ شفقات أحمد
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	162، مدينة بنغالور شارع فيصل الرئيسي كراتشي باكستان
هاتف:	+92 21 34307000
فاكس:	+92 21 34530981
	albaraka.com.pk

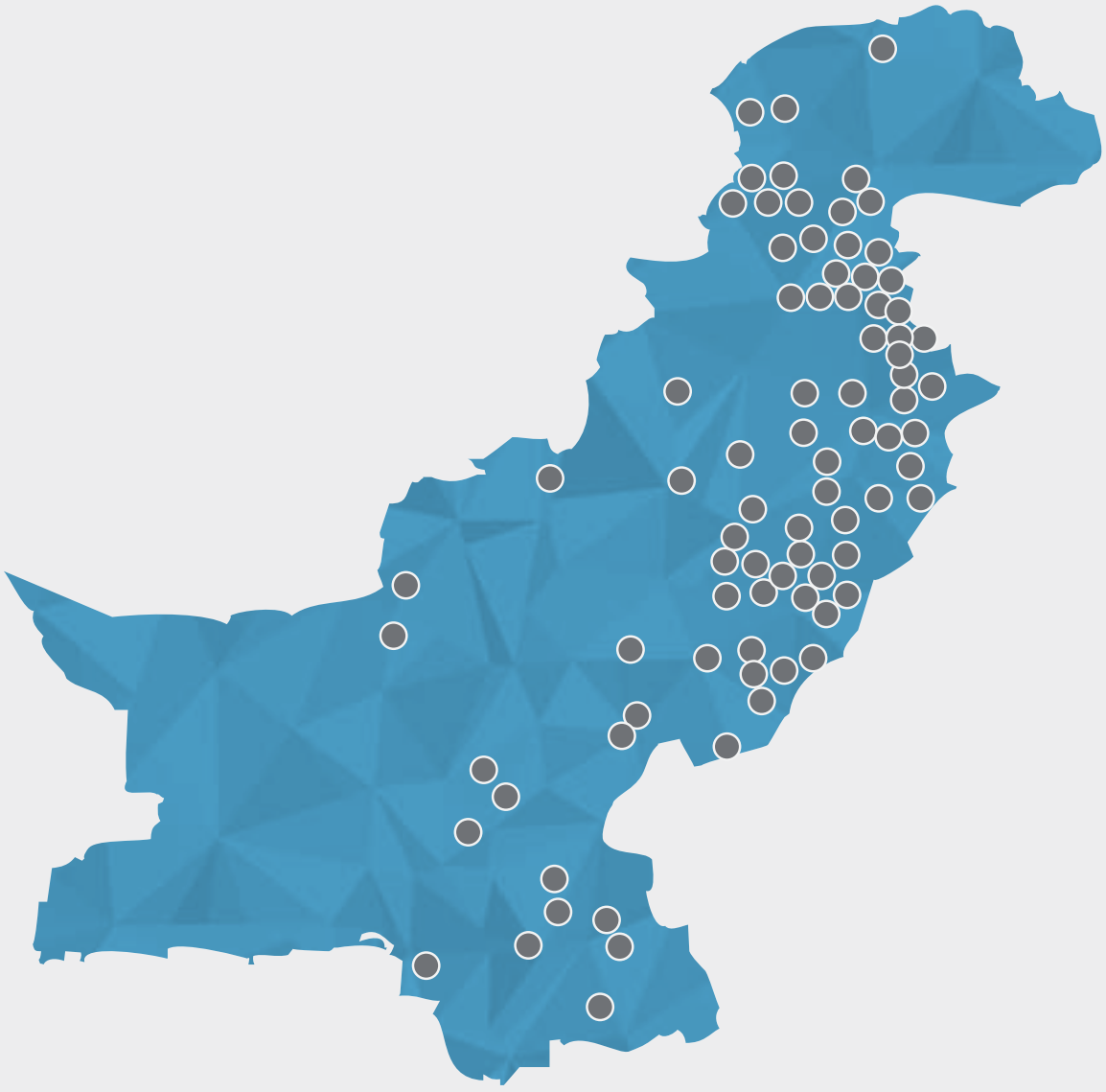

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة تونس

تأسس سنة 1983

أظهر الاقتصاد التونسي تراجعا في معدل نمو الناتج القومي الاجمالي خلال العام 2014، ليبلغ 2.2% ، مقارنة بـــ 2.8% في العام 2013. وتدهور العجز في الحساب الجاري إلى -9.3% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث واصلت الصادرات انخفاضها على ضوء بطء اقتصاديات منطقة اليورو، فيما ظل العجز المالي مرتفعا نسبيا عند مستوى -5.0%. وانخفض معدل التضخم بنسبة طفيفة إلى 5.5%، بينما واصل الدينار التونسي انخفاضه ضد العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي. وظلت مسألة الحفاظ على السيولة تشكل أهم أولويات البنوك التونسية، بما في ذلك بنك البركة تونس الذي تحولت رخصة عمله من بنك خارجي أوفشور إلى بنك داخلي كامل الخدمات في عام 2013، بما يتيح له التوسع، بحيث يمكنه طرح مجموعة متنوعة من أنشطة التجزئة بالعملة المحلية. ومن أهم الإنجازات التي تحققت هذا العام إصدار قانون الصكوك الإسلامية في شهر أكتوبر، والذي أتاح للحكومة تمويل أنشطة القطاع العام.

تراجع اجمالي اصول بنك البركة تونس بشكل هامشي ليصل الى 643 مليون دولار أمريكي والذي لا ينصف أداء البنك في عامه الأول كبنك مقيم. نمت محفظة التمويلات والاستثمارات بنسبة 7% لتصل الى 599 مليون دولار أمريكي ويعود ذلك لنمو محفظة المرابحات بنسبة 24% لتصل الى 287 مليون دولار أمريكي بالإضافة الى توسع محفظتي الإجارة المنتهية بالتمليك مع الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ليتم بذلك تعويض الإنخفاض بنسبة 14% في تمويلات المضاربة. هذا وبدورة أدى الى أرتفاع الدخل العائد من التمويلات والأستثمارات المشتركة بنسبة 11% لتصل الى 23 مليون دولار أمريكي. وبعد توزيع حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار، سيحصل البنك على 16 مليون دولار أمريكي من هذا المصدر.

نما على نحو مماثل الدخل من الأنشطة الذاتية والخدمات المصرفية وحصة البنك كمضارب من حقوق حاملي حسابات الاستثمار من البند الخارج من الميزانية والإيرادات التشغيلية، والذي أدى لإنتاج مجموع دخل تشغيلي بلغ 24 مليون دولار أمريكي والذي كان أعلى من العالم السابق بنسبة 18%. وبعد خصم المصروفات التشغيلية والتي بلغت 16 مليون دولار أمريكي أعلى بنسبة 35% من عام 2013، بلغ صافي الدخل التشغيلي 8 مليون دولار أمريكي والذي يعتبر أقل بنسبة 7%. وبعد خصم المخصصات والضرائب، بلغ صافي الربح 5.5 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 6 مليون دولار أمريكي في عام 2013.

وباعتباره مؤسسة مصرفية محلية، تمكن البنك من طرح ستة منتجات تمويل وودائع جديدة، بدءاً من تمويل السيارات وتجديد البيت وشراء المستلزمات المنزلية إلى برامج لشراء بيت مع برامج تمويل والعمرة والحج التي طرحت لأول مرة في السوق التونسية. كما يخطط البنك لطرح منتجات أخرى في عام 2015، بما في ذلك قروض للطلاب والدراسة. وخلال العام افتتح بنك البركة تونس 5 فروع جديدة، تشمل 3 مكاتب لتحويل العملات، ليصل بذلك إجمالي الشبكة إلى 13 فرعاً. ووفق الخطة الخمسية للتوسع، يعتزم البنك إقامة شبكة تضم 41 فرعاً بحلول عام 2019. وبالمثل، سيتم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في عام 2015 لتصل إلى 70 جهازاً تتعامل بالعملات المحلية، مع 58 جهازاً للعملات الأجنبية.

بنك البركة تونس

تأسس في 1983م. يمارس البنك أنشطته المصرفية على المستويين المحلي والخارجي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويدير البنك شبكة مكونة من 13 فرعاً موزعة على أهم المناطق الاقتصادية بالبلاد وتم تجهيزها بعدد 14 جهاز صراف آلي كما أنه وخلال سنة 2014 افتتاح 3 مكاتب صرف عملة بمطار تونس قرطاج الدولي.

الاسم:	الأستاذ/ فرج زعق
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	65، شارع محمد الخامس 1002 تونس، تونس
هاتف:	+21671 186585 \ +2161 86500
فاكس:	+21671 908170 \ +2167 80235
	albarakabank.com.tn

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة سورية ش.م.م
تأسس سنة 2009

كان للصراع الدائر في سوريا أثراً مدمراً على اقتصاد البلاد، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة -3.7% في عام 2011 وبنسبة -27.7% في 2012 وربما يزيد هذا الإنخفاض على -40.0% في عام 2013. ولا تتوفر أية تقديرات لعام 2014، ولكن من المعتقد أن الناتج المحلي الإجمالي قد استقر عن مستويات منخفضة التي من غير المحتمل أن تتغير في المستقبل القريب. وقد تعرضت مختلف القطاعات الاقتصادية لضربة قوية، وكان من أبرزها قطاع استكشاف وإنتاج النفط، والتجارة الداخلية، والنقل، بينما انخفضت الاستثمارات العامة والخاصة بشكل حاد. وتتضمن موازنة الحكومة السورية لعام 2014 مخصصات بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي للدعم، أي 44.2% من إجمالي مصروفاتها. وبالرغم من انخفاض الليرة السورية طوال العام، إلا أنها ارتفعت مؤخراً بسبب التطورات الجارية على الساحة الدولية، والزيادة في المساعدات الإنسانية الأجنبية مع وصول سعر الصرف الرسمي إلى 179 ليرة سورية / دولار أمريكي في نهاية 2014.

وعلى ضوء الانخفاض الهائل في قيمة الليرة السورية، كان لابد من النظر إلى أداء بنك البركة سوريا من حيث العملة المحلية، إلى جانب العملة الموحدة في حسابات المجموعة، ألا وهو الدولار الأمريكي، وهو عامل زاد تعقده بسبب أن بعض موجودات البنك بالعملات الأجنبية. وواصل البنك التركيز على عمليات الخزينة لتعويض صعوبة تحديد فرص التمويل المحلي عالية الجودة، إضافة إلى توفير تسهيلات غير مباشرة (خطابات ائتمان، وضمانات، وغيرها) لكبار العملاء.

ارتفع إجمالي موجودات البنك في عام 2014 بنسبة 46% لتصل إلى 88.71 مليار ليرة سورية، ولكنها انخفضت بنسبة 6% إلى 448 مليون دولار من حيث الدولار الأمريكي. ولقد سجل البنك زيادة بنسبة 63% في مجموع التمويلات والاستثمارات لتبلغ 49.83 مليار ليرة سورية، ولكن بنسبة 18% عند تقويمها بالدولار الأمريكي إذ ارتفعت إلى 252 مليون دولار أمريكي. وفي جانب المطلوبات، ارتفع إجمالي حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 29% بالعملة المحلية، ولكنها انخفضت بنسبة 6% عند تحويلها للدولار إذ بلغت 291 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب ان الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الإستثمار لم تكن كافية لتعويض الإنخفاض في أرصدة الحسابات الجارية والحسابات الأخرى خاصة عند تقويمها إلى الدولار الأمريكي.

من ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 13% بالعملة المحلية ليصل إلى 4.22 مليار ليرة سورية، ولكنه انخفض بنسبة 10% بالدولار الأمريكي ليصل إلى 25.3 مليون دولار. وقد جاءت أكبر مساهمة في الدخل من الخدمات المصرفية وغيرها من مصادر الدخل التشغيلي الأخرى، الأمر الذي يعكس تركيز البنك على التمويل والخدمات غير المباشرة. وبعد خصم المصروفات التشغيلية، بلغ صافي الدخل التشغيلي 21 مليون دولار، أي بانخفاض 10% من عام 2013. وبعد تحديد المخصصات ورسوم الضرائب، بلغ صافي أرباح البنك 15 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 20 مليون دولار في عام 2013.

وقد أجبرت الظروف الصعبة البنك على الالتزام بمواعيد فتح الفروع، إلا أنه نجح في افتتاح فرع جديد ليصل بذلك إجمالي عدد فروع الشبكة إلى 10 فروع. كما تمكن أيضاً من طرح منتج تمويلي جديد يستهدف القطاع الصحي، بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت وعبر رسائل SMS، وبطاقة خصم إلكترونية، إلى جانب بعض الخدمات الأخرى. ووفق خطة البنك الخمسية، فإنه من المقرر افتتاح 10 فروع جديدة بحلول عام 2019، على أن يتم افتتاح مكتبين في عام 2015.

بنك البركة سورية ش.م.م

تأسس في عام 2009م ليقوم بتقديم جميع الاعمال المصرفية والخدمات التمويلية المتوافقة واحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع. يمارس البنك نشاطاته عبر فروعه المنتشرة في كافة أنحاء سورية ويبلغ عددها 10 فروع منتشرة في أهم المناطق الحيوية.

الاسم:	الأستاذ/ محمد حلبي
المنصب:	الرئيس التنفيذي
العنوان:	شارع عبدالرحمن شهبندر ص.ب. 100 دمشق سورية
هاتف:	+963 11 443 78 20
فاكس:	+963 11 443 78 10
	albarakasyria.com

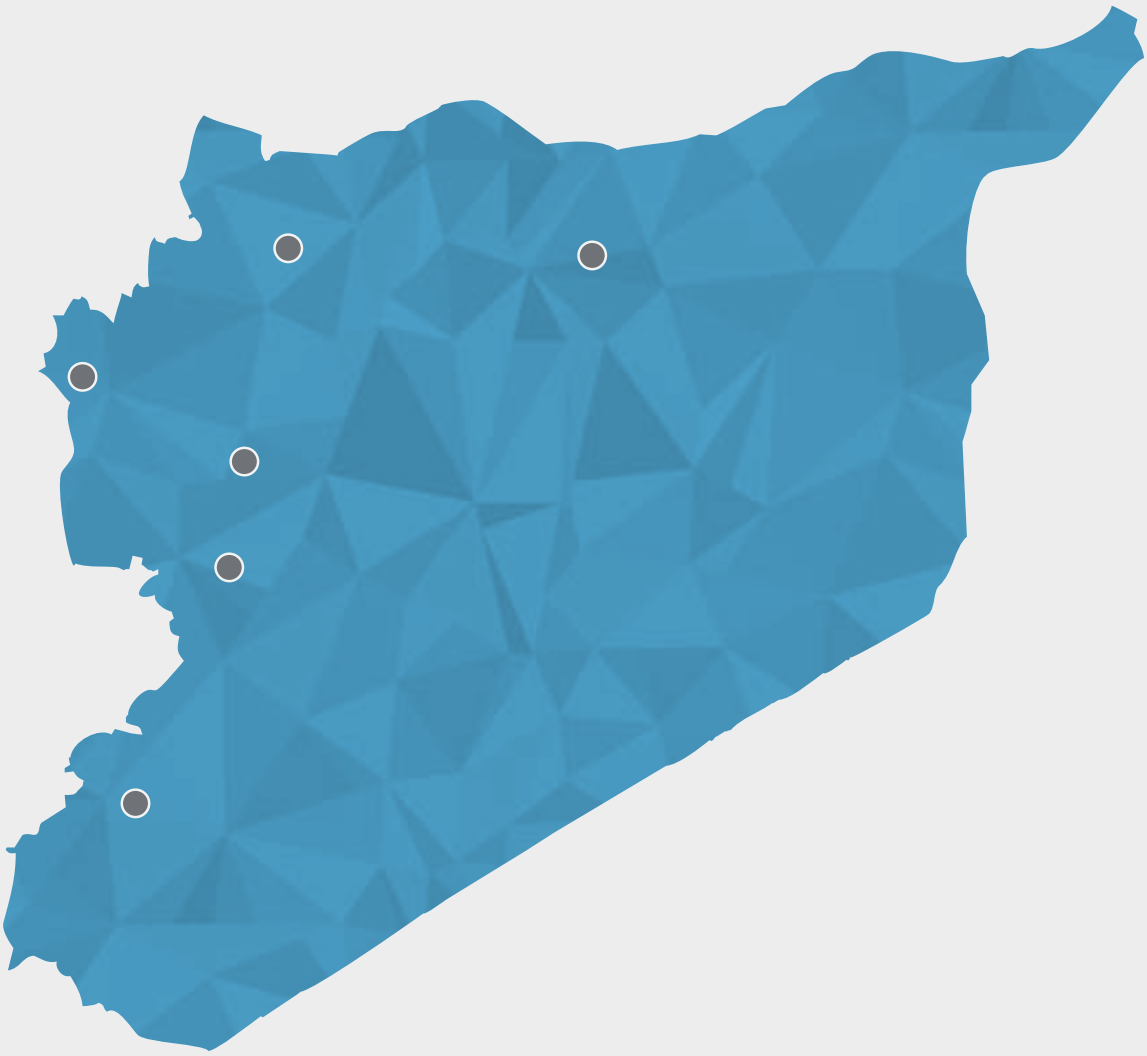

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا

تأسس سنة 1989

حافظ اقتصاد جنوب أفريقيا على نموه البطيء في عام 2014، مع تحقيق زيادة بنسبة 1.6%، وهو أقل من النمو الضعيف الذي تحقق عام 2013 والذي بلغ 1.9%. وارتفع معدل التضخم بنسبة 6.2%، كما شهد العجز في الحساب الجاري زيادة ليصل إلى –5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت الراند مقابل العملات الأجنبية، لتقفل في نهاية العام عند 11.59 راند/دولار أمريكي.

ارتفع إجمالي موجودات بنك البركة جنوب أفريقيا بنسبة 9% بالراند، ولكنه انخفض بنسبة 1% فقط بالدولار الأمريكي، لينهي العام عند 416 مليون دولار أمريكي. كما شهد إجمالي التمويلات والاستثمارات ارتفاعاً بنسبة 13% بالراند، و2% بالدولار الأمريكي، وقد شكلت محفظة المشاركة أغلب هذه الزيادة. وقد تم تمويل إجمالي الموجودات جزئيا من إصدار أسهم حقوق بمبلغ 150 مليون راند في الربع الثالث من العام، والتي أسفرت عن زيادة حصة مجموعة البركة المصرفية في البنك من 62% إلى 65%.

ومرة أخرى، وبسبب انخفاض عملة الراند في أسواق صرف العملات، ارتفع إجمالي دخل البنك من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 15% بالراند، ولكن بنسبة 2% فقط بالدولار الأمريكي ليصل إلى 31 مليون دولار. وبعد توزيع حصة مستثمري حسابات الاستثمار، وحصة البنك كمضارب، حقق البنك 15 مليون دولار من هذا النشاط، أي أعلى من المتحقق في عام 2013 بنسبة 4%. وقد ارتفعت الإيرادات المتحققة من الخدمات المصرفية بالراند، بنسبة 11%، ولكنها انخفضت قليلا بالدولار الأمريكي، وبذلك ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بما في ذلك جميع مصادر الدخل الأخرى بنسبة 5% مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغ 19 مليون دولار، وبلغ صافي الدخل التشغيلي 5 مليون دولار وهو ما يزيد قليلا عن عام 2013 كما هو الحال لصافي الربح للسنة والذي بلغ 4 مليون دولار.

علاوة على ذلك، نجحت خدمة عقود الصرف الأجنبي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي أطلقها بنك البركة جنوب أفريقيا في جذب الاهتمام عند طرحها عام 2013، كما ساعد عدم فرض أي عمولة إلى تحقيق نشاط جيد للبنك في عام 2014. وقد تبع ذلك طرح وحدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مجموعة استثمارية معروفة، بما يتيح للعملاء الاستثمار في الأسهم المدرجة في بورصة جوهانسبيرج. كما طرح البنك أيضاً بطاقة الصرف الأجنبي لتسهيل المعاملات الدولية لحاملي بطاقة بنك البركة. وبلغ إجمالي شبكة الفروع 11 فرعاً، ويخطط البنك لافتتاح فرع آخر كل عام ليصل بذلك إجمالي الفروع إلى 16 بحلول عام 2019. ويعمل البنك في الوقت الحالي على دراسة طرح بطاقة خصم المجهزة EMV لتتيح لعملائه الشراء بأمان عبر الإنترنت من 2015.

بنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا

تأسس في عام 1989م كمصرف اسلامي تجاري. ويدير البنك أنشطته من خلال 7 أفرع متخصصة في مصرفية التجزئة 3 أفرع أخرى متخصصة في تمويل المؤسسات، ومكتب تمثيلي واحد.

الاسم:	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	2 كينغزميد بوليفارد مكتب كينغزميد بارك شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395 دوربان 4000 جنوب أفريقيا
هاتف:	+2731 364 9000
فاكس:	+2731 364 9001
	albaraka.co.za

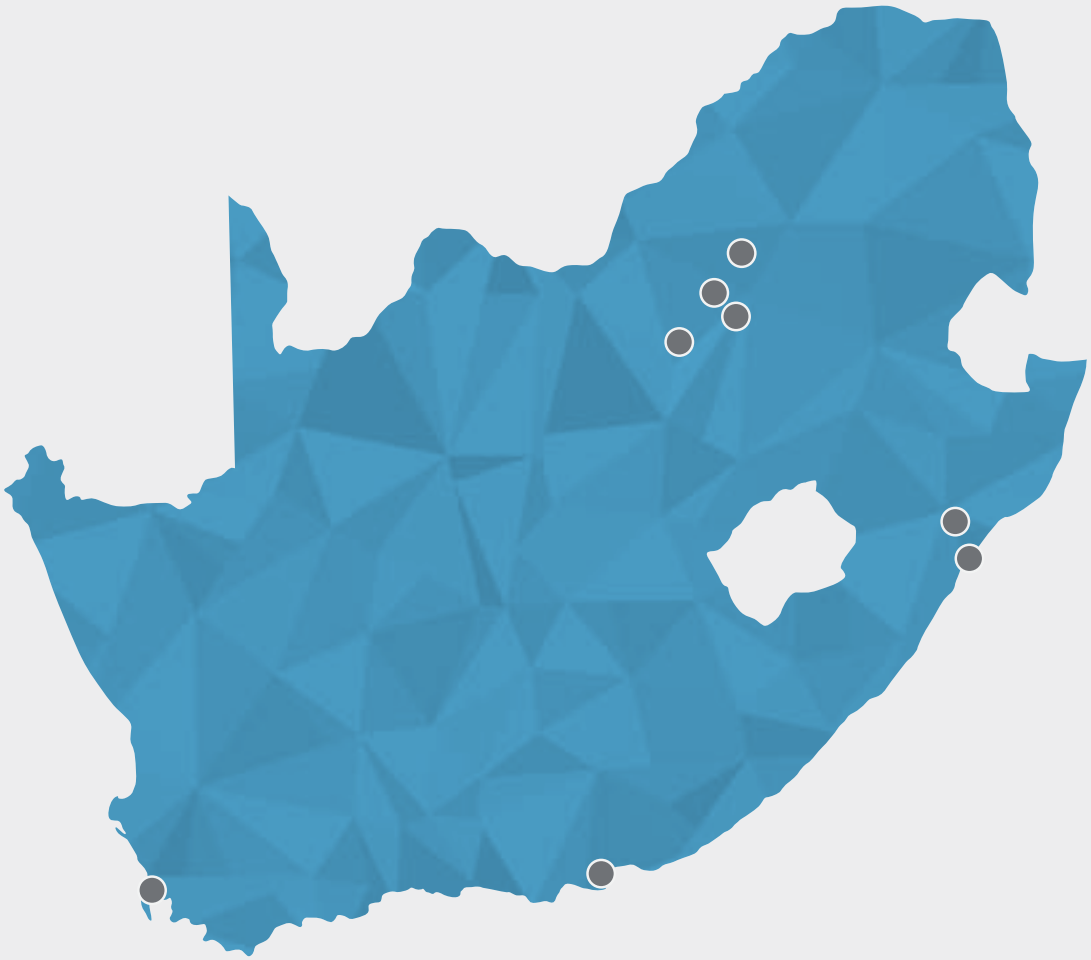

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة لبنان ش.م.ل
تأسس سنة 1991

حافظ الاقتصاد اللبناني على نموه البطيء في عام 2014 بالرغم من تأثير الاضطرابات السائدة في المنطقة التي ربما ايضا تعد سبباً جزئياً في هذا الأداء. وجاء تأثير أزمة اللاجئين سلبياً بشكل كلي، لتفرض المزيد من الضغط على البنية التحتية للبلاد، وعلى الخدمات الصحية والتعليمية، بل حتى على أسعار الإيجارات السكنية، وقد ساهم ذلك في زيادة العجز المالي، وصافي الدين العام الذي ارتفع بنسبة 2.0% و8.0% على التوالي. من جانب آخر، أدى النمو في توفر العمالة وزيادة الاستهلاك في خدمة العديد من المشاريع المحلية. وارتفعت تدفقات رأس المال بحوالي 10% لتصل إلى نحو 9.0 مليار دولار. كما ارتفع معدل التضخم بحوالي 3.5%. ويقدر النمو الاقتصادي في عام 2014 بحوالي 1.8%. وفي خضم المعدلات البطيئة للنمو الاقتصادي في الفترات الأخيرة، جاء أداء القطاع المصرفي كواحد من أفضل القطاعات على المستوى الإقليمي، مع زيادة إجمالي موجودات القطاع بنسبة 8.0% تقريباً.

ومع ذلك ارتفع إجمالي موجودات بنك البركة بنسبة 2% فقط خلال العام لتبلغ 365 مليون دولار أمريكي، حيث انخفض إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 7% لتبلغ 231 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس انخفاضا بنسبة 13% في الذمم المدينة لمبيعات المرابحة وبنسبة 34% في استثمارات العقارات، وقد عوضت الزيادة في محافظ المضاربة والإستصناع جزئيا هذا الإنخفاض. وفي جانب المطلوبات، ارتفع إجمالي حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 6% لتصل إلى 325 مليون دولار أمريكي.

وكما كان متوقعا انخفض إجمالي الدخل المتحقق من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 9% لتبلغ 11 مليون دولار. وبعد إحتساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، انخفضت حصة البنك بما في ذلك رسومه كمضارب بنسبة 26% مقارنة بالعام الماضي لتبلغ 5 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك أدى الارتفاع في الدخل المتحقق من العمليات ذاتية التمويل، إضافة إلى رسوم البنك كمضارب فيما يتعلق بحقوق اصحاب حسابات الإستثمار خارج الميزانية والإيرادات من العمليات المصرفية والايرادات الأخرى إلى ارتفاع اجمالي الايرادات التشغيلية بنسبة 11% لتبلغ 10 مليون دولار أمريكي. وحيث ظلت المصروفات التشغيلة مستقرة، كانت نتيجة التشغيل إيجابية مقارنة بالنتيجة السلبية في عام 2013. وبعد استرجاع مخصصات الديون واحتساب الضرائب، حقق البنك صافي ربح لهذه السنة بلغ 0.5 مليون دولار مقارنة بخسارة في السنة الماضية.

طرح بنك البركة لبنان خلال عام 2014 برنامج المساومة (اتفاقية شراكة مماثلة للمرابحة) لتمويل المشاريع الصغيرة، ويتم طرحها بالتعاون مع موزعي الأجهزة المنزلية من كبرى العلامات التجارية العالمية، وذلك لمساعدة العملاء في الحصول على الأجهزة الكهربائية والمستلزمات المنزلية مع تمويل قصير الأجل. ويخطط البنك لطرح منتج لتمويل الوحدات السكنية على مدى 15–20 سنة، كما انتهى من الإعداد لطرح خدمة إي–موبايل في أوائل عام 2015 التي تتيح لعملاء البنك الإطلاع على حساباتهم المصرفية وإجراء المعاملات البسيطة. كما افتتح البنك خلال العام أيضاً مركز الاتصال الجديد. ويتوقع أن يقوم خلال عام 2015 بطرح بطاقة ماستر كارد مسبقة الدفع للاستخدام في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى بعض البطاقات الأخرى التي تستهدف مختلف الأسواق. كما يخطط البنك أيضاً لإعادة طرح برنامجه التوسعي في عام 2015 مع إضافة فرعين جديدين إلى الفروع السبعة الحاليين، وذلك وفق خطة على المدى البعيد تهدف إلى إقامة شبكة قوية تضم 13 فرعاً بحلول عام 2019.

من ناحية أخرى، قام البنك بتطوير خطة تحديث استراتيجية على مدى 3 سوات بمساعدة استشاري دولي، وقد بدأ تنفيذها بالفعل. وفي الوقت الحالي، يواصل البنك خطته الرامية إلى الحصول على شهادة اعتماد SR ISO 26000. وخلال العام أيضاً فاز البنك بعدد من الجوائز المرموقة من بينها "أفضل بنك إسلامي في لبنان 2013" من قبل مجلة ورلد فاينانس، وجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في لبنان 2013" من قبل مجلة جلوبال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك إسلامي للعام – لبنان 2014" من مجلة ديل ماكيرز، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في لبنان 2014" التي تقدمها مجلة جلوبال فاينانس.

بنك البركة لبنان ش.م.ل

تأسس في عام 1991م وكان يعمل البنك وفقاً لترخيص البنوك التجارية حتى عام 2004م وذلك حتى تم إقرار قانون البنوك الإسلامية في ذلك العام. ويقدم البنك خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 7 فروع منتشرة في المدن الرئيسية في لبنان.

الاسم:	الأستاذ/ معتصم محمصاني
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	شارع جوستنيان مبنى باك الطابق 12 الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة بيروت لبنان
هاتف:	+9611 748061 to 65
فاكس:	+9611 748061 to 65 مقسم : 700
	al-baraka.com

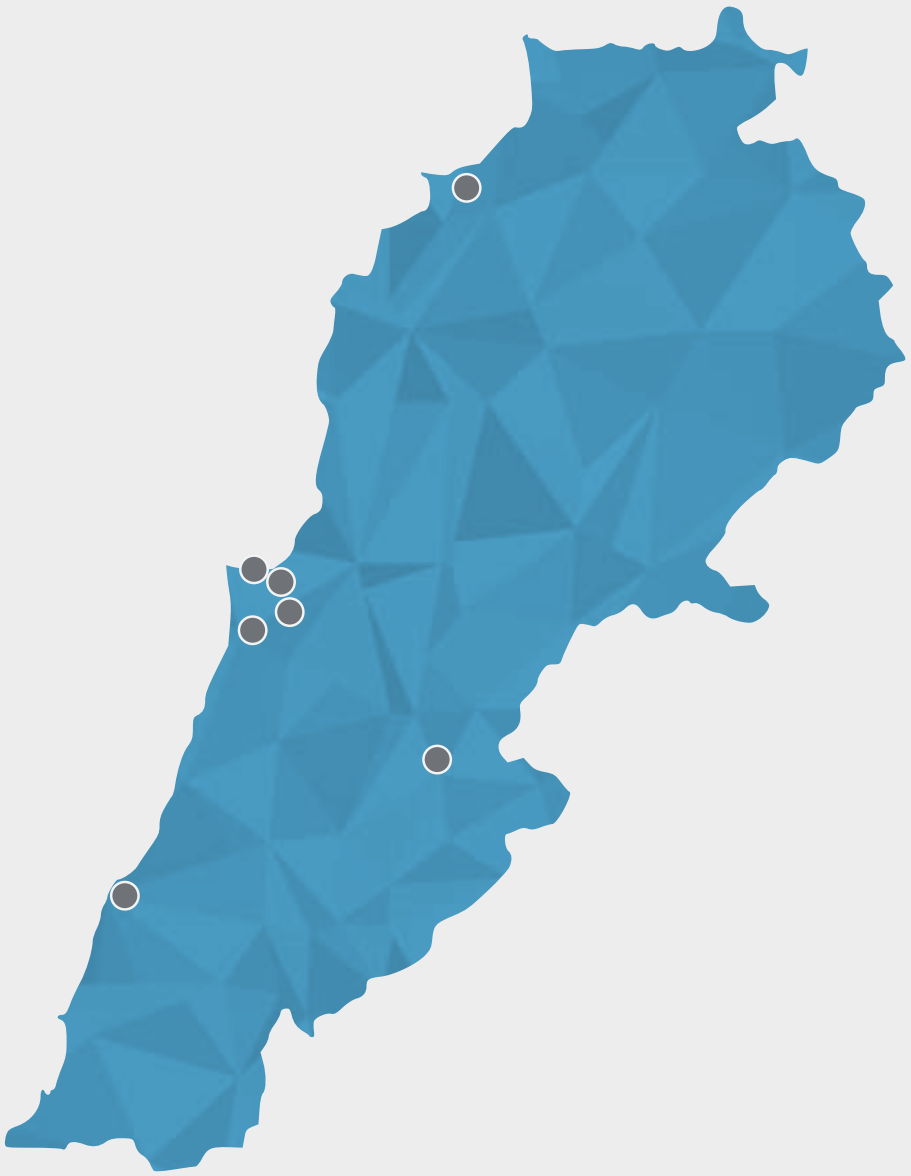

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة السودان
تأسس سنة 1984

عانى الاقتصاد السوداني من عدد من العوامل المعاكسة خلال عام 2014 وكان من أبرزها الوضع المضطرب في جنوب السودان والذي منع تنفيذ الاتفاقية القائمة بين الدولتين بشأن نقل نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية في مقابل رسوم تقدر بنحو 2.4 مليار دولار في السنة، بلغ المستحق منها حالياً 884 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت البلاد حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العديد من المناطق، مما حال دون إتمام أي مشاريع. كما جاء قرار الحكومة في عام 2013 بإلغاء الدعم على المنتجات البترولية، وزيادة الجمارك والضرائب إلى فرض المزيد من الضغوط على الاقتصاد السوداني. وشهدت البلاد نقصاً في العملة الأجنبية، مع زيادة الفارق بين السعر الرسمي للصرف الأجنبي والسعر السائد في السوق الموازية. وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد السوداني شهد نمواً بنسبة 3.0% في عام 2014، مدعوماً بالتحسن في إنتاج الذهب والصمغ العربي والسمسم مع تصدير هذه المنتجات. ولكن بالرغم من تقدير معدل التضخم عند 38% للعام، إلا أنه قد يكون أعلى من ذلك بكثير كما تقول المصادر المحلية. وعليه، واصل الجنيه السوداني الانخفاض مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ليصل إلى 5.67 جنيه سوداني / دولار أمريكي.

شهد إجمالي موجودات بنك البركة السودان نمواً بنسبة 14% في عام 2014 بالجنيه السوداني، أو 8% بالدولار الأمريكي ليبلغ 335 مليون دولار. وترجع هذه الزيادة جزئيا إلى زيادة إجمالي التمويلات والاستثمارات والتي بلغت 187 مليون دولار، حيث ارتفعت الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة وكذلك إستثمارات العقارات وتمويلات المرابحة، ويعود باقي الزيادة إلى الإستثمار في الأصول الثابتة. وقد تم تمويل هذا النمو عن طريق زيادة بنسبة 12% في إجمالي حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار،حيث بلغ 234 مليون دولار أمريكي.

وبالرغم من الزيادة البسيطة في المشاركة بنهاية العام، استطاع البنك تحقيق زيادة بنسبة 22% في إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة. وبعد إحتساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك بما في ذلك رسومه كمضارب 18 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 20% من المتحقق في عام 2013. ولقد ساعدت الزيادة في رسوم البنك كمضارب فيما يتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار التي هي خارج الميزانية والتحسن في مصادر الدخل الأخرى على تعويض الإنخفاض في الدخل من النشاطات الممولة ذاتيا ومن الخدمات المصرفية، وبهذا ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية ليبلغ 27 مليون دولار أمريكي. وبعد خصم المصروفات التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 10% مقارنة بعام 2013 لتبلغ 16 مليون دولار أمريكي، بلغ صافي الدخل التشغيلي 11 مليون دولار، دون تغيير عن المتحقق في العام الماضي، مما أسفر عن صافي أرباح بمبلغ 9 مليون دولار أمريكي، أيضا دون تغيير عن النتائج المتحققة في 2013.

وبالرغم من عدم افتتاح فروع جديدة في عام 2014، يتوقع البنك إضافة فرع جديد في عام 2015 وفق خطة زيادة شبكة الفروع من 27 فرعاً في الوقت الحالي إلى 31 في 2019. كما تمت زيادة شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 37 موقعاً. وبعد اختبار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتنقل في عام 2014، يخطط البنك لطرح الخدمة بالكامل في 2015، فضلا عن تزويد العملاء بإمكانية دفع الفواتير عبر أجهزة الصراف الآلي للبنك، بعد أن يتم ربطها بالشبكة الوطنية. ويخطط البنك لفتح مبنى جديد لمقره الرئيسي في الخرطوم، وقد اتخذ بالفعل الخطوات الضرورية اللازمة في هذا الشأن.

يعتز بنك البركة السودان بفوزه في أوائل هذا العام بجائزة "أفضل بنك إسلامي في السودان لعام 2013" التي تمنحها مجلة ورلد فاينانس. كما تلقى البنك إشادة عالية من المصرف المركزي عن أدائه المبهر في السوق المصرفية السودانية في عام 2014.

بنك البركة السودان

تأسس في عام 1984م وتتمثل نشاطاته في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة، والصيرفة التجارية والاستثمارية. ويدير البنك نشاطاته من خلال 26 فرعاً وتوكيل واحد.

الاسم:	الأستاذ/ عبدالله خيري حامد
المنصب:	المدير العام
العنوان:	برج البركة ص.ب. 3583 شارع القصر الخرطوم السودان
هاتف:	+249187 112 000
فاكس:	+249183 788 585
	albaraka.com.sd

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

إتقان كابيتال
تأسس سنة 2007

بالرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية في الجزء الأخير من العام، فإن النمو في المملكة العربية السعودية حافظ على استقراره عند نسبة 3.9% في عام 2014، مقارنة مع 4.0% في العام السابق. كما تم تخفيض فائض الموازنة بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما حقق الحساب الجاري فائضاً بنسبة 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وظل معدل التضخم معتدلا عند 2.8%.

تعد إتقان كابيتال شركة استثمارية يقع مقرها الرئيسي في المملكة العربية السعودية، تعمل بترخيص من هيئة السوق المالية، ويتركز نشاطها على إدارة الأصول والمحافظ، وترتيب عمليات الأسهم والديون، وتوفير خدمات الأبحاث والخدمات الاستشارية. تتخصص الشركة في توفير الفرص والمنتجات الاستثمارية الملائمة لصناديق التقاعد، والمؤسسات الخيرية، والوقفية، وشركات القطاعين العام والخاص، وأصحاب الثروات من الأفراد والعائلات. وتساهم الشركة بدور استراتيجي هام للمجموعة من خلال إتاحة الفرصة لمجموعة البركة المصرفية للوصول إلى القاعدة العريضة من المستثمرين في السعودية، وتعريفهم على المجموعة المتنوعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي توفرها المجموعة.

بلغ إجمالي موجودات شركة إتقان كابيتال في نهاية 2014 نحو 38 مليون دولار أمريكي، بانخفاض بنسبة 7% مقارنة بعام 2013، حيث جاء إجمالي التمويلات والاستثمارات 35 مليون دولار، بانخفاض بنسبة 11% عن العام السابق. ويأتي ذلك نتيجة لإنخفاض بنسبة 39% في أرصدة ذمم المرابحات بنهاية العام وتراجع في الإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والاستثمارات في الشركات الزميلة والتابعة، وهو ما عوض التضخم بمبلغ 27 مليون دولار أمريكي (زيادة بمعدل 24 مرة) من محفظة الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

كما ارتفعت الإيرادات المتحققة من الخدمات المصرفية والاستثمارية والدخل العائد من الأنشطة الذاتية بنسبة 44% و35% على التوالي. جاء إجمالي الدخل التشغيلي لاتقان كابيتال أعلى بنسبة 38% في عام 2014 عند 2 مليون دولار. ولكن في ظل بقاء المصروفات التشغيلية التي يتعلق 75% منها بصروفات الموظفين، عند مستويات ثابتة نسبياً تحت مستوى الـ 5 ملايين دولار، خاصة في ظل اتجاه الشركة إلى تعزيز مكانتها في الأسواق وبناء علاقات عمل وطيدة، سجلت إتقان كابيتال مرة أخرى صافي خسارة تشغيلية، وصافي خسارة للعام بقيمة 3 ملايين دولار.

وفي أعقاب نجاح الشركة في طرح برنامجين جديدين في عام 2013 لإدارة المحفظة، والصندوق العقاري الثاني والثالث ريف 2 وريف 3، تم تصنيف صندوق مرابحات وصكوك من شركة إتقان كابيتال باعتباره الصندوق الأول في المملكة في مايو 2014، وهو ما يعد تأكيداً على إمكانيات الشركة وقدرتها على إدارة الصناديق. وتخطط الشركة أيضاً إلى طرح صندوق إتقان السعودية التعليمي ، وصندوق إتقان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2015، إضافة إلى تأسيس مشروع مشترك وفتح فروع في الرياض والبحرين.

إتقان كابيتال

إتقان كابيتال هي شركة استثمارية مقرها المملكة العربية السعودية وتعمل بترخيص من هيئة السوق المالية بالمملكة. وتعمل "إتقان" في إدارة الأصول والمحافظ، الاستثمار في رأس المال وترتيب إصدارات الدين والأسهم. وتطمح "إتقان" إلى تبؤ الريادة لتكون الشركة السعودية الأبرز في تقديم العروض الاستثمارية لصناديق التقاعد والمؤسسات الخيرية والوقفية، بالإضافة إلى شركات القطاعين الخاص والعام وأصحاب الثروات من الأفراد والعائلات.

الاسم:	الأستاذ/ عادل سعود دهلوي
المنصب:	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان:	ايليت الشاطئ - طريق الملك ص.ب. 8021 جدة 21482 المملكة العربية السعودية
هاتف:	+966 12 234 7000
فاكس:	+966 12 234 7222
	itqancapital.com

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة إندونيسيا (مكتب تمثيلي)

تأسس سنة 2008

شهد الاقتصاد الإندونيسي نمواً في عام 2014 يقدر بنسبة 5.0%، وهو ما يعد تغيراً بسيطاً عن نسبة 5.6% المحققة في عام 2013. هذا وقد تم تخفيض العجز في الحساب الجاري الى ما يقارب 2.8%- من الناتج المحلي الإجمالي، كما تحسن العجز في الموازنة بشكل ملموس عند 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.3%- في العام الماضي. وجاء معدل التضخم عند نسبة 6.4% مقارنة مع 7.9% في العام السابق.

يقوم المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية في إندونيسيا بتقييم الفرص المتوفرة وإعداد التقارير للمجموعة لإتاحة الفرصة لها لإبرام الصفقات في الدولة أو دراسة إمكانية الاستحواذ على البنوك المحلية المناسبة. كما أن المكتب التمثيلي مسئول أيضاً على التواصل مع الهيئات التنظيمية والبنوك الكبرى في إندونيسيا، وتعزيز هوية المجموعة ومنتجاتها عالية الجودة. وفي ظل تدفق الحركة التجارية بين إندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل بها المجموعة، يساهم المكتب التمثيلي في تحديد فرص الأعمال وإبرام الصفقات التي توجه إلى البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

الاسم:	الأستاذ/ موسفيان مختار
المنصب:	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان:	مبنى رافيندو، الطابق 10 جالان كيبون سيريه رقم 75 جاكرتا بوسات 10340 أندونيسيا
هاتف:	+62 21 316 1345
فاكس:	+62 21 316 1074
	albaraka.com

بنك البركة ليبيا (مكتب تمثيلي)

تأسس سنة 2011

يقدر صندوق النقد الدولي أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا انخفاضاً بنسبة 20% في العام الماضي، مع استمرار حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار التي تسود البلاد، وانخفاض إنتاج النفط الخام إلى النصف. وبالرغم من توفر احتياطيات أجنبية بقيمة 120 مليار دولار، إلا أنها تنخفض بخطوات متسارعة.

افتتحت مجموعة البركة المصرفية مكتبها التمثيلي الجديد في طرابلس في أوال عام 2013 بهدف استفادة المجموعة من السوق المصرفية الواعدة في ليبيا عندما تعود الأمور إلى طبيعتها. ويقدم المكتب التمثيلي الدعم ويقوم بأعمال التنسيق مع وحدات مجموعة البركة المصرفية بهدف المساعدة في بناء علاقات مع الهيئات التنظيمية المحلية والبنوك الكبرى واكتشاف الفرص المتوفرة في السوق في الوقت المناسب.

الاسم:	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب:	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان:	برج طرابلس, برج رقم 1 الطابق 14 , مكتب رقم 144 ص.ب. 93271 طرابلس ليبيا
هاتف:	+218 (21) 3362310 +218 (21) 3362311
فاكس:	+218 (21) 3362312
	albaraka.com

araka

بنك البركة المحدود
المقر الرئيسي

الدولة: جنوب أفريقيا
افتتح في 2009

الحوكمة المؤسسية

تأسست مجموعة البركة المصرفية عام 2002 لتجمع 10 بنوك فردية، تشترك جميعها في الملكية والرؤية الصائبة، والسلوكيات الأخلاقية القويمة، ولكن ينفرد كل منها في باقي الجوانب الأخرى. تعمل هذه البنوك تحت إدارة واحدة للمجموعة وتركز على تحقيق عائدات مالية جيدة ومستدامة، وبناء قيمة عالية للمساهمة على المدى البعيد. ومنذ البداية، حرصت مجموعة البركة المصرفية على غرس ثقافة مؤسسية لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر باعتبارها عنصراً أساسياً وضرورياً لضمان فعالية إدارة المجموعة بكفاءة عالية. ولاشك أن الحرص على تطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات وإدارة المخاطر من خلال المراجعة المستمرة والفعالة قد ساهمت كعنصر أساسي في بناء مؤسسة راسخة، مسئولة، تتمتع بأخلاقيات مهنية رفيعة المستوى، وإقامة هيكل تنظيمي ممتد يتم فيه تقسيم الوظائف والأدوار والمسئوليات بوضوح بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء والموظفين في المؤسسة.

مجلس الإدارة

يكون مجلس الإدارة مسئولا عن الإعداد والإشراف على استراتيجية وأولويات العمل في المجموعة، من خلال إعداد السياسات عالية المستوى، فضلا عن متابعة أعمال الإدارة الكلية للمجموعة، كما أنه مسئول أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. ويضطلع مجلس الإدارة أيضاً بمسئولية جمع وتخصيص رأس المال، ومتابعة أعمال الإدارة التنفيذية وأدائها في تنفيذ الأعمال التشغيلية للمجموعة، واتخاذ قرارات العمل الهامة، وتعزيز قيمة عالية للمساهمة على المدى البعيد. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان قيام المجموعة بإدارة المخاطر بكفاءة عالية من خلال اعتماد ومتابعة قدرة المجموعة على تحمل المخاطر وتحديد تلك المخاطر وحماية المجموعة ضد أي تهديدات استراتيجية قد تواجهها على المدى البعيد.

يكون مجلس الإدارة مسئولا عن الآتي ضمن العديد من الأعمال الأخرى:

- إعداد وإعادة تقييم أهداف المجموعة بشكل دوري.
- وضع السياسات التي من شأنها تحقيق أهداف المجموعة.
- إعداد الهيكل الإداري ومسئولياته ومراجعته دورياً، فضلا عن متابعة مدى فعالية أداء الإدارة التنفيذية، بما في ذلك قدرتها على وضع الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات.
- تفويض بعض مسئولياته إلى الإدارة ومحاسبتها على النتائج المتحققة.
- تطبيق السياسات والعمليات المناسبة، فيما يتعلق باعتماد الميزانية ومراجعة الأداء مقابل أي ميزانيات أو مؤشرات أداء رئيسية.
- ضمان تطبيق هيكل مناسب وشامل لحوكمة الشركات يتمتع بالفعالية والشفافية.
- إعداد واعتماد سياسات وإجراءات من شأنها ضمان الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية وبالقوانين والأحكام التنظيمية، ومعايير التدقيق والمحاسبة، فضلا عن الالتزام بسياسة حوكمة الشركات التي تتبناها المجموعة.
- ضمان دعم العمليات التشغيلية لمجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة بنظام مراقبة فعال ومناسب، بما في ذلك التدقيق الداخلي، والالتزام بالأنظمة وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، وضمان إعداد تقارير مهيكلة.
- ضمان دعم العمليات التشغيلية للمجموعة بنظام معلومات متكامل وكافٍ ويعتمد عليه.
- التأكد من أن الإدارة التنفيذي تدرك تماماً أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة، مع مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية دورياً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي، والتصرف بكفاءة وفي الوقت المناسب على ضوء النتائج المحققة من التدقيق الداخلي.
- اعتماد إمكانية شطب التمويلات الائتمانية والاستثمارات عندما يكون ذلك مناسباً وفق سياسات وإجراءات المجموعة.
- اعتماد الاستثمارات الاستراتيجية من قبل مجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة.
- متابعة الممارسات التي تنطوي على تضارب مصالح، ومنع المعاملات التي تتضمن أي سوء استغلال للوظيفة.
- اعتماد المعاملات التي تتم خارج سير العمل الطبيعي أو خارج الحدود المعتمدة وفق صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- ضمان إعداد البيانات المالية التي تكشف عن الوضع المالي للمجموعة على أساس منتظم ومتناسق، ومراجعة واعتماد البيانات المالية والتقارير السنوية.
- اعتماد كافة التغييرات الملموسة في السياسات المحاسبية للمجموعة.
- ضمان الالتزام في كل الأوقات بكافة متطلبات وأحكام الشريعة الإسلامية، والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ضمان قيام المجموعة بتطبيق والحفاظ على مدونة للأخلاقيات المهنية والسلوكيات والالتزام بها.
- التأكد من قدرة نظام الرقابة في المؤسسة على حماية سرية معلومات العملاء، وحماية حقوقهم وأصولهم.
- إعداد جدول أعمال اجتماعات المساهمين.
- ضمان معاملة متكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية.
- تنفيذ أي مهام أخرى مطلوبة من مجلس الإدارة وفق القوانين والأحكام السارية.

وفي إطار حرص المجموعة على مراجعة استراتيجيتها بشكل دوري، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة خطط العمل والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، وتقييم كفاية رأس المال، بما يمكن المجموعة من مواجهة المخاطر، ووضع أهداف الأداء، والإشراف على المصروفات الرأسمالية الضخمة وعمليات التصفية والاستحواذ.

يضطلع مجلس الإدارة بالمسئولية الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة ومدى فعاليته، فضلا عن تحديد وتطبيق المعايير المحاسبية التي تتيح للإدارة التنفيذية تحقيق أهداف المجموعة. ويضمن مجلس الإدارة توافق أنظمة وإطار عمل الرقابة، وهيكل المجلس، والهيكل التنظيمي مع احتياجات العمل والمخاطر ذات الصلة، مع الحرص على تقييم تلك الأنظمة وإطار العمل بشكل دوري. ويطبق البنك إجراءات راسخة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة، والتي يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل المجلس. ويوفر نظام الرقابة الداخلية في المجموعة أسلوباً موثوقاً ومدققاً للمساءلة ويتم تطبيقه في جميع وحدات العمل، وتم تصميمه لضمان فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية وتماشيها مع كافة القوانين والأحكام التنظيمية، فضلا عن إدارة المخاطر بهدف تجنب أي أخطاء أو خسائر أو عمليات احتيال.

وفي إطار حرصه على الوفاء بمسئولياته بما يضمن تطبيق إجراءات حوكمة عالية الكفاءة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بإعداد سياسة للالتزام تضمن التزام المجموعة بجميع القوانين والأحكام التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بقرارات مصرف البحرين المركزي وغيرها من الجهات التنظيمية المحلية الأخرى. وقد قام المجلس بتفويض بعض من مسئولياته في هذا الشأن إلى الرئيس التنفيذي والتي يتم تنفيذها من خلال دائرة الالتزام التي تتولى مسئولية كافة جوانب الالتزام بما في ذلك إعداد سياسات وعمليات عالية الكفاءة لإدارة مخاطر المجموعة، وتقديم المشورة بشأن القوانين والأحكام التنظيمية والمعايير السارية، والتعريف بسياسات الالتزام، وتقديم المبادئ التوجيهية اللازمة لموظفي مجموعة البركة المصرفية، بما يضمن تطبيق منهج فعال للالتزام، وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بوسائل الرقابة على الالتزام، وتطبيق أنظمة رقابة تشغيلية، وإطار عمل لسياسة "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال. وتحرص مجموعة البركة المصرفية على تعزيز إطار عمل الالتزام بالأنظمة على مستوى المجموعة، وعلى مستوى مصارفها التابعة أيضاً.

قام المجلس بإعداد سياسة للالتزام تضمن التزام المجموعة بجميع القوانين والأحكام التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بقرارات مصرف البحرين المركزي.

وكان مصرف البحرين المركزي قد طرح متطلبات جديدة في أكتوبر 2010 يتعين تلبيتها من جانب جميع الحاصلين على ترخيص وفق المجلد 2 والمجلد 6 من نموذج HC من كتيب التعليمات، وذلك فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات التي تتماشى مع المبادئ المتعلقة بقانون حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، وأفضل الممارسات العالمية لمعايير حوكمة الشركات التي تضعها بعض الهيئات المتخصصة مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي والسياسات وأنظمة الرقابة عالية المستوى. وتحرص مجموعة البركة المصرفية على إجراء تقييم داخلي تفصيلي سنوياً لضمان الالتزام مع هذه المتطلبات. وفي حالة اكتشاف أي قصور، يتم تنفيذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأمر. ويتم إطلاع مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية بمثل هذه القصور، إن وجدت، وسبل مواجهتها، ووفق هذا الإجراء أيضاً، كانت المجموعة قد تقدمت إلى مصرف البحرين المركزي بطلب الحصول على موافقته على تعيين رئيس مجلس الإدارة وقد حصلت عليها بالفعل، بالرغم من أنه عضو غير مستقل كما هو محدد في كتيب تعليمات المصرف.

يملك أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الدراية الكافية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية، ومن ثم فإن اللجنة تملك القدرة والكفاءة التي تؤهلها للإشراف على تدقيق العمليات المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

وتحرص مجموعة البركة المصرفية على التأكيد بشكل مستمر على حُسن تمثيل مساهمي الأقلية في مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين، الذين يتحملون مسئولية إضافية في حماية حقوق الأقلية.

يجتمع أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري (أربع مرات سنوياً على الأقل) ويبحثون جدول الأعمال الذي يشتمل على كافة القضايا الرئيسية التي يرجع إليها المجلس لاتخاذ قراراته. ويراجع المركز استراتيجية الشركة وخططها المالية، وكافة التغييرات المقترحة لسياسات المجموعة وهيكلها، فضلا عن بحث كافة التقارير التي ترد إلى المجلس بشأن عمليات المجموعة (مع تركيز على التطورات المؤسسية، وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات)، إلى جانب أداء الإدارة التنفيذية. ويتعين على جميع أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس إذا كان ذلك ممكنا، على ألا يقل الحضور عن 75% من الاجتماعات في أي سنة، مع الحرص على التواصل غير الرسمي بين الأعضاء فيما بين مواعيد عقد الاجتماعات.

يضطلع رئيس مجلس إدارة المجلس بمسئولية قيادة مجلس الإدارة، وضمان تعزيز أدائه. ويتعين عليه التأكد من استلام جميع الأعضاء جدول أعمال الاجتماع، ومحاضر الاجتماعات السابقة، مع توفير خلفية من المعلومات قبل أي اجتماع وبين الاجتماعات إذا لزم الأمر. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب تتيح لهم تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم. وفي هذا الصدد، يمكن لأعضاء المجلس ولجانه وكافة الأعضاء منفردين التواصل مع الإدارة التنفيذية، والاستشاري القانوني الخارجي، وغيرهم من الاستشاريين على نفقة المجموعة، مع إمكانية التواصل أيضاً مع سكرتير مجلس الإدارة الذي يكون مسئولا عن تطبيق إجراءات المجلس والالتزام بالقوانين والأحكام التنظيمية. ويعمل المجلس على تشجيع أعضاء الإدارة التنفيذية على حضور اجتماعات المجلس إذا كان ذلك مناسباً لبحث الموضوعات التي تتعلق بأعمال المجلس، وفي الحالات التي يرى فيها الرئيس التنفيذي ضرورة حضور أعضاء الفريق الإداري.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

ووفق النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية، يتكون مجلس الإدارة من لا يقل عن خمسة أعضاء، ولا يزيد عن 15 عضواً. وتكون مدة كل عضو ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بالرغم من إمكانية تمديد هذه الفترة بناء على طلب مجلس الإدارة لمدة لا تتجاوز ستة شهور وبعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين.

لا يوجد حد أقصى للسن الذي يجب على عضو مجلس الإدارة التقاعد فيه من المجلس. وتنتهي عضوية العضو من المجلس مع استكمال مدته، أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو في حالة وقوع أياً من الحالات التالية التي تشمل:

- إذا وجد أن تعيين العضو لا ينطبق على أحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.
- سوء استغلال العضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة أو عجزه عن الالتزام بشروط تعيينه أو بنود ميثاق مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.
- إذا تغيب العضو عن اجتماعات المجلس لثلاث جلسات متتالية بدون عذر قانوني مع إخطار المجلس كتابياً.
- استقالة العضو من مجلس الإدارة بعد إخطاره مسبقاً.
- إذا كان العضو يشغل أي منصب آخر في مجموعة البركة المصرفية، ما لم يوافق مجلس الإدارة على ذلك.

عند الإعلان عن حاجة البنك إلى تعيين عضو في مجلس الإدارة، أو بديلا عن الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس، سيتم تقديم الترشيحات إلى رئيس مجلس الإدارة خلال الوقت المحدد في الإعلان. وفي إطار هذه العملية، يتعين أن تكون كل الترشيحات متوافقة مع القوانين والأحكام المحلية، مع الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي بهدف ضمان التزامها مع معايير "المناسبة والملائمة" التي يطبقها المصرف. بعدها يتم تقديم كل الاسماء المرشحة المعتمدة من مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية التالي لدراستها وانتخاب العضو المناسب. تجرى عملية الانتخاب وفق القوانين والإجراءات المحددة في قانون الشركات التجارية وحسب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

يتم توقيع عقد تعيين بين العضو الجديد ومجموعة البركة المصرفية، يشتمل على تفاصيل صلاحيات العضو ومهامه ومسئولياته والتزاماتها، فضلا عن الشروط والأحكام المتعلقة بتعيينه.

يضم المجلس في الوقت الحالي 12 عضواً، يتمتعون جميعاً بخلفيات متنوعة وخبرات واسعة، ويضطلعون جميعاً بشكل فردي وجماعي بمسئولية تنفيذ مهام المجلس، مع الالتزام بالموضوعية والاستقلالية. لا يملك أي عضو أو مجموعة من الأعضاء صلاحيات غير مقيدة لاتخاذ القرار أو السيطرة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وبخلاف الرئيس التنفيذي، فإن جميع الأعضاء هم غير تنفيذيين ومستقلين تماماً عن الإدارة ومسئولين فردياً عن مراقبة قرارات الإدارة وأدائها. ويشغل مناصب رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس والرئيس التنفيذي أعضاء مختلفين في المجلس، بينما يكون منصب الرئيس التنفيذي منفصلا، ومحدد المسئوليات. ويتم تقييم مجلس الإدارة ولجانه التابعة بشكل دوري فيما يتعلق بحجم وتشكيل المجلس بينما يتم تقييم أعضاء المجلس سنوياً فيما يتعلق بكفاءتهم ومساهماتهم واستقلاليهم. كما يجرى مراجعة استقلالية وعدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

لا تمنح مجموعة البركة المصرفية أي حوافز مرتبطة بالأداء لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. وتتم مكافأة كافة الأعضاء بما يمكّن البنك من الاحتفاظ بهم، فضلا عن منحهم أتعاب عن حضور الجلسات، وبدلات عن مصروفات السفر حسب ما يراه مناسباً.

يقوم مجلس الإدارة بتطبيق مدونة للسلوك المهني والقواعد الأخلاقية وتسري على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمدراء، والموظفين، والوكلاء، والاستشاريين، وجميع الأطراف التي تمثل المجموعة أو تعمل بالنيابة عنها. يتم توفير تفاصيل عن مدونة السلوك المهني في قسم الإفصاح العام من هذا التقرير.

وفي إطار أفضل الممارسات الدولية، وكتيب تعليمات مصرف البحرين المركزي، حرص مجلس الإدارة على تطبيق إجراءات لحوكمة الشركات تضمن حماية مصالح المساهمين، وتشمل تعيين خمسة أعضاء مستقلين وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي.

وفي عام 2014، تكون مجلس الإدارة من الآتي:

الأعضاء غير التنفيذيين:

1. الشيخ صالح عبدالله كامل – رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ عبدالله صالح كامل – نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ/ عبدالإله صباحي
4. الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
5. الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
6. الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي

الأعضاء المستقلين

1. الأستاذ/ عبدالله السعودي – نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ صالح اليوسف
3. الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ/ جمال بن غليطة
5. الدكتور/ باسم عوض الله
6. الأستاذ/ سعود صالح الصالح

العضو التنفيذي

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف – الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع الأعضاء لمدة 3 سنوات تبدأ من 23 مارس 2014.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتأسيس عدد من لجان الإدارة المنبثقة من المجلس، والذين يفوضهم في بعض المسئوليات المحددة. ومن أهم لجان المجلس:

اللجنة التنفيذية

يرأس الأستاذ عبدالله صالح كامل اللجنة التنفيذية التي تضم الأستاذ عدنان أحمد يوسف الرئيس التنفيذي، والأستاذ عبدالإله صباحي، والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل. تتكون اللجنة التنفيذية من حد أدنى أربعة أعضاء، وتجتمع مرتين سنوياً على الأقل. وقد فوض المجلس اللجنة التنفيذية وفق ميثاق رسمي مكتوب بمسئولية تقديم توصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها من قبل المجلس وتتعلق باستراتيجيات المجموعة وخطة العمل، أو أي تغييرات ملموسة في هذه الاستراتيجيات، أو أي تغييرات رئيسية في رأس مال المجموعة أو هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المكافآت وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تدير لجنة المكافآت وشئون أعضاء مجلس الإدارة عملياتها وفق ميثاق رسمي مكتوب. ويرأس اللجنة الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي، وتضم في عضويتها كل من الأستاذ صالح اليوسف، والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع اللجنة مرتين سنوياً على الأقل، وتبحث كافة العناصر المتعلقة بسياسة المكافآت، بما في ذلك اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ضوء حضور اجتماعات المجلس واللجنة، وتقديم توصيات للمجلس بشأن مستوى مكافآت أعضاء اللجنة التنفيذية وباقي موظفي مجموعة البركة المصرفية وفق هيكل للحوافز مرتبط بالأداء. كما تتولى اللجنة أيضاً مسئوليات لجنة الترشيحات وفق ما هو محدد أدناه.

تجري اللجنة تقييماً سنوياً لأداء مجلس الإدارة، ولجان المجلس، والرئيس التنفيذي.

وعندما تقوم اللجنة ببحث أي مسألة تتعلق بمصلحة شخصية للعضو، يتعين على هذا العضو الانسحاب من الاجتماع والامتناع عن التصويت. وتعد اللجنة مسئولة عن اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة، أو شغل منصب الرئيس التنفيذي، أو الرئيس المالي، أو سكرتير مجلس الإدارة، أو غيرها من الوظائف التنفيذية (باستثناء رئيس دائرة التدقيق الداخلي)، فضلا عن تقديم التوصيات بشأن ذلك. كما تكون مسئولة أيضاً عن توجيه وإطلاع الأعضاء الجدد في المجلس، وإقامة الندوات، وتنظيم الدورات التدريبية من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة الأستاذ صالح اليوسف، وتضم الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي، والدكتور باسم عوض الله. وتعمل اللجنة وفق ميثاق رسمي مكتوب معتمد من مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنوياً، على أن يحضر المدققون الخارجيون اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً، كما تتاح لهم إمكانية حضور اللجنة بدون قيود والتواصل مع رئيسها طوال العام.

قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق والحوكمة مسئولية ضمان كفاءة عملية التدقيق الداخلي، ومتابعة أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر، وتطبيق نظام محاسبي ورقابي سليم. ويتم تحقيق ذلك من خلال المراجعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي، وخطابات المدققين الخارجيين، وتقارير التفتيش من جانب المصارف المركزية، فضلا عن متابعة السياسات والممارسات المحاسبية والمالية، وأنظمة الرقابة على عمليات الإفصاح وإعداد التقارير المالية، وضمان كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي وفي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية. ويتعين على اللجنة بحث كافة الأمور والقضايا المتعلقة بالرقابة المالية وإعداد التقارير، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق عملهم والنتائج المحققة، علاوة على إدارة المخاطر والالتزام بالمتطلبات القانونية والضوابط التنظيمية، وتطبيق المعايير المحاسبية ومتطلبات الشريعة. كما تتولى اللجنة أيضاً بحث واعتماد خطط التدقيق السنوية، مع ضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين، ومتابعة استقلالية وفعالية وأداء المدققين الخارجيين، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين وتقاعد ومكافآت المدققين الخارجيين، وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة للتوصية باعتمادها من قبل مجلس الإدارة، فضلا عن كفاية المخصصات وأي تقارير من الاستشاريين الخارجيين بشأن موضوع معين يتم التحقق منه، أو أي اتفاقيات استشارية ذات الصلة.

كما يتعين على اللجنة ضمان تطبيق أنظمة مناسبة للرقابة على أعمال المجموعة، وتوفر المعلومات التي يحتاجها المجلس، بما في ذلك الأنظمة والوظائف اللازمة لتحديد ورصد المخاطر، والوضع المالي للمجموعة، والالتزام بالقوانين والأحكام السارية وأفضل الممارسات المصرفية، على أن تتوفر هذه المعلومات في الوقت المناسب. وتخضع أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية المتنوعة لمراجعة مستقلة من جانب دائرة التدقيق الداخلي في المجموعة التي تكون مسئولة مباشرة أمام اللجنة وفق ما هو موضح أعلاه، والمدققين الخارجيين والجهات التنظيمية. كما تتم مراجعة خطابات الإدارة وغيرها من القضايا الهامة التي يرفعها المدققون الخارجيون، إلى جانب التقارير الصادرة عن مفتشي مصرف البحرين المركزي أو مفتشي أي جهات تنظيمية أخرى ذات صلة بأي من المجالات التي تعمل بها مجموعة البركة المصرفية أو أي من مصارفها التابعة من قبل اللجنة فور إصدارها والتي تقوم بالنيابة عن مجلس الإدارة بالتأكد من ملائمة الإجراءات التصحيحية المتخذة عند اللزوم.

وتشرف اللجنة أيضاً على تطبيق إطار عمل سياسة حوكمة الشركات، مع تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات التي تستند على نتائج المتابعة.

وقد تبنى مجلس الإدارة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي مخاوف بشأن أي مخالفات مالية أو قانونية في سرية تامة. ووفق هذه السياسة، يتم رفع هذه المخاوف مباشرة إلى أي عضو من أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة أو إلى المسئول أو الموظف المختص الذي يقوم بدوره بإعداد تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

لجنة إدارة المخاطر

يرأس الأستاذ سعود صالح الصالح لجنة إدارة المخاطر التي تضم الأستاذ جمال بن غليطة، والأستاذ فهد الراجحي، والأستاذ محي الدين صالح كامل. تضم لجنة إدارة المخاطر أربعة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، على أن يكونوا أعضاء غير تنفيذيين. تجتمع لجنة إدارة المخاطر رسمياً مرتين سنوياً على الأقل، ولكنها تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب من رئيس اللجنة. وقد تطلب حضور الرئيس التنفيذي، ورئيس الائتمان وإدارة المخاطر، وغيرهما من كبار التنفيذيين في المجموعة في أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد قابلية المجموعة لتحمل المخاطر على ضوء توصيات لجنة إدارة المخاطر. وتكون هذه اللجنة مسئولة عن تحديد المستويات المقبولة للمخاطر التي يمكن للمجموعة تحملها، فضلا عن اعتماد استراتيجية الإدارة بهدف إدارة المخاطر، وضمان اتخاذ كافة الخطوات الضرورية من جانب الإدارة لتحديد وقياس ورصد ورقابة المخاطر. وتهدف اللجنة إلى الإشراف على أنظمة وسياسات وإجراءات المجموعة فيما يتعلق بإدارة المخاطر لضمان تعزيز قدرة المجموعة على تحديد وإدارة المخاطر بفعالية والالتزام بالتوجيهات الإرشادية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتراجع اللجنة القضايا التي تحددها دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الالتزام في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من مصارفها التابعة مثل ضعف أو انهيار أنظمة الرقابة.

لجنة المسئولية الاجتماعية

يرأس الدكتور باسم عوض الله لجنة المسئولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة، وتضم الأستاذ عدنان أحمد يوسف الرئيس التنفيذي، والأستاذ عبدالإله صباحي، والأستاذ فهد عبدالله الراجحي. تقود اللجنة تنفيذ برنامج المسئولية الاجتماعية، وتشرف على صياغة السياسات والاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، حيث تتولى لجنة المسئولية الاجتماعية مسئولية تعزيز مكانة مجموعة البركة المصرفية كنموذج يحتذى به لمجموعة مصرفية إسلامية توفر خدمات مصرفية ومالية بأسلوب يتسم بالالتزام بالمسئولية الاجتماعية، ووفق أهداف الشريعة الإسلامية.

تهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي التي ترتكز على مبادئ المسئولية الاجتماعية باعتبارها أحد المبادئ الرئيسية للصيرفة الإسلامية. وتحرص اللجنة على إبراز دورها في تطبيق برنامج المسئولية الاجتماعية الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من التمويل الإسلامي، وذلك من خلال تحديد أهداف سنوية وربع سنوية للإدارة التنفيذية.

وفق بنود ميثاق عمل اللجنة، يتعين أن تتكون من ما لا يقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأسها عضو مستقل. ويتم رفع جميع المحاضر والتقارير الخاصة باجتماعات اللجنة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس ولجانه في عام 2014

اسم المجلس/ اللجنة	اسم العضو	عدد الاجتماعات في 2014	تواريـــــخ الاجتماعات	عدد الاجتماعات الذي حضرهـــا
مجلس الإدارة	الشيخ صالح عبد الله كامل	7		3
	الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي			7
	الأستاذ/ عبدالله صالح كامل			6
	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف		23/02/2014	7
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف		23/03/2014	7
	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		11/05/2014	7
	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي		05/07/2014	7
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		10/08/2014	7
	الأستاذ/ جمال بن غليطة		10/11/2014	6
	الدكتور/ باسم عوض الله		24/12/2014	7
	الأستاذ/ محي الدين صالح كامل			5
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي			5
	*الأستاذ/ سعود صالح الصالح			4
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	الأستاذ/ عبدالله صالح كامل	4	29/01/2014	4
	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		04/05/2014	4
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		11/09/2014	4
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف		04/12/2014	4
لجنة التدقيق والحوكمة		6	23/02/2014	
	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف		11/05/2014	6
	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي		10/08/2014	6
	الدكتور/ باسم عوض الله		12/10/2014	6
			09/11/2014	
			24/12/2014	
لجنة المزايا وشؤن أعضاء مجلس الإدارة	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي	4	12/01/2014	4
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		12/06/2014	4
	**الأستاذ/ صالح محمد اليوسف		20/04/2014	3
	***الأستاذ/ جمال بن غليظة		02/10/2014	1
لجنة المخاطر	الأستاذ/ سعود صالح الصالح	4	06/02/2014	3
	الأستاذ/ جمال بن غليطة		20/04/2014	3
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي		12/06/2014	4
	الأستاذ/ محي الدين صالح كامل		30/10/2014	3
	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي			1
لجنة المسئولية الإجتماعية	الدكتور/ باسم عوض الله	2		2
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف		10/11/2014	2
	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		24/12/2014	2
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي			2

* عين كعضو مجلس إدارة لأول مرة إعتباراً من 23 مارس 2014.
** لجنة المزايا وشئون مجلس الإدارة: عضو منذ 23 مارس 2014.
*** عضو حتى تاريخ 23 مارس 2014.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

يتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية في مجموعة البركة المصرفية من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة. وتسعى الهيئة إلى تطوير منتجات وخدمات المجموعة واعتمادها أو الإشراف على عملية اعتمادها في المصارف التابعة للمجموعة بحيث يتم ضمان توافق كل منتج أو خدمة مع معايير ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية ضمن حدود ميثاقها الخاص الذي يعطي سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. وفي إطار سعيها لتنفيذ تلك المسئوليات، يحق للهيئة التواصل مع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والفريق الإداري، والمدراء في جميع المصارف التابعة. وبالإضافة إلى مراجعة وضمان التزام جميع المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن الهيئة تشرف أيضاً على تدقيق عمليات المجموعة من وجهة نظر شرعية.

تلتقي هيئة الرقابة الشرعية 6 مرات على الأقل سنوياً. ويتم منح أعضائها بدلا سنوياً ورسوماً لحضور الجلسات، مع تحمل مصروفات السفر إذا لزم الأمر. لا يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على مكافآت ترتبط بالأداء.

الإدارة التنفيذية

يقوم مجلس الإدارة بتفويض فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة بمسئوليات أساسية لتنفيذ استراتيجية المجموعة، وتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأعمال المجموعة، فضلا عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية المناسبة. وتتضمن مسئولياتها الأخرى ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وضمان عمل المجموعة في كل الأوقات وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فضلا عن تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية، وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات تتعلق بأنشطة المجموعة، فضلا عن تزويد مصرف البحرين المركزي بكافة المعلومات والبيانات المطلوبة وفق قانون المصرف والأحكام التنظيمية ذات الصلة. كما تتولى الإدارة التنفيذية أيضاً إخطار وحدات المجموعة بكافة القرارات الاستراتيجية والمركزية التي يتم اتخاذها في الشركة الأم لضمان تنفيذ السياسات والعمليات التشغيلية والإجراءات في جميع أنحاء المجموعة.

وقد تكون فريق الإدارة التنفيذية في نهاية 2014 من الرئيس التنفيذي، ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزينة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، إلى جاب العمليات التشغيلية والشئون الإدارية، والدائرة القانونية. ويتم توقيع اتفاقية مكتوبة مع جميع أعضاء الإدارة التنفيذية تنص على حقوق والتزامات الأعضاء فيما يتخص بعملهم.

كما تمارس الإدارة التنفيذية مسئولية رقابية أيضاً عبر عدد من اللجان التي تضطلع بمسئوليات محددة ومنها:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتركز دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تطبيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات العمل، والعمليات التشغيلية، والمخاطر، وخطط التوسعة، والسياسات والإجراءات الكلية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي، وتضم رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي والعمليات التشغيلية والشئون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزينة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، إضافة إلى رؤساء الرقابة المالية، والشئون القانونية، والتدقيق الداخلي كأعضاء مراقبين.

لجنة إدارة الأصول والخصوم

تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم متابعة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة، ومراجعة استثمارات المجموعة على المدى البعيد وأدائها في مختلف الأسواق. كما تقوم اللجنة بمتابعة السيولة والتدفقات النقدية لمجموعة البركة المصرفية وتحديد أهداف نمو الميزانية، ومتابعة وتوزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذية، وتضم رؤساء الخزينة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، والائتمان وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات التشغيلية والشئون الإدارية، إلى جاب كبار الأعضاء من المصرف التابع للمجموعة والواقع في مملكة البحرين وهو بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان

تملك لجنة الائتمان صلاحية اعتماد التسهيلات الائتمانية وبحث القضايا المتعلقة بالسياسة الائتمانية للمجموعة، ومشكلات الائتمان، ومستويات المخصصات. يرأس لجنة الائتمان الرئيس التنفيذي وتضم أعضاء يتم اختيارهم من لجنة الإدارة التنفيذية.

لجنة إدارة المخاطر

يتركز دور لجنة الإدارة في مساعدة لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة، وذلك في إدارة المخاطر ومراقبتها، وطرح ودعم الإجراءات اللازمة لتعزيز كفاءة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها وممارساتها وأنظمة الرقابة داخل المجموعة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر، والعمليات التشغيلية والشئون الإدارية، والرقابة المالية، ومدير مراجعة وتحليل الائتمان.

اللجنة التوجيهية لتنقية المعلومات

تقوم اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بإعداد استراتيجيات تقنية المعلومات للمجموعة على المدى القصير والبعيد، والإشراف ومتابعة تطبيق تلك الاستراتيجيات في جميع أنحاء المجموعة، مع ضمان توحيد المعلومات وإدارة العمليات التشغيلية. يرأس اللجنة رئيس العمليات والشؤون الإدارية وتضم رؤساء الرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والائتمان وإدارة المخاطر، إلى جانب كبار المرشحين من جانب المجموعة.

لجنة الموارد البشرية والتعويضات

يتركز عمل لجنة الموارد البشرية والتعويضات على مراجعة سياسات ومخططات إدارة الموارد البشرية في المقر الرئيسي للمجموعة. ويرأس اللجنة رئيس العمليات والشؤون الإدارية وتضم رؤساء الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة التداول الداخلي

تم تأسيس لجنة التداول الداخلي وفق توجيهات مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وتهدف إلى ضمان وجود سوق للأوراق المالية يتميز بالشفافية والتنظيم والإنصاف، فضلا عن تعزيز وتطوير الممارسات المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية في الشركات المدرجة في البورصة والمؤسسات المماثلة. تتولى اللجنة مسئولية المتابعة والإشراف على الأمور المتعلقة بالمتداولين الداخليين بهدف تنظيم تعاملاتهم في سندات المجموعة، وضما تعريفهم بالمتطلبات القانونية والإدارية اللازمة التي ترتبط بمعاملاتهم وتداولهم في سندات المجموعة، ومنع سوء استخدام معلومات المجموعة من جانب هؤلاء المتداولين. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم رؤساء التدقيق الداخلي، والشئون القانونية، والعمليات، والشئون الإدارية وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان ذات الصلة عند اللزوم للتعامل مع مبادرات معينة قد تساهم فيها المجموعة من وقت لآخر.

الالتزام والسياسات والإجراءات

الالتزام في المجموعة

قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مراقب للالتزام، وذلك على ضوء حرصها على تطبيق أعلى مستويات ومعايير الالتزام في المجموعة. يتولى المراقب مسئولية صياغة استراتيجية الالتزام وإطار عمل إدارة الالتزام في المجموعة، بما يعكس المبادئ والممارسات الأساسية التالية التي تحرص المجموعة على تطبيقها في جميع مصارفها التابعة:

- الالتزام بكل من نص وروح كافة القوانين والقواعد والمعايير التنظيمية السارية.
- العمل وفق كافة الأحكام التنظيمية والمعايير الأخلاقية القويمة.
- إرساء ثقافة مؤسسية قوية قائمة على الالتزام، بحيث يصبح ذلك الالتزام مسئولية كل فرد في المجموعة.
- الحفاظ على آلية قوية لحوكمة الشركات في جميع الأوقات.

ويعد الالتزام في مجموعة البركة المصرفية وظيفة مستقلة مسئولة عن:

- تحديد وتقييم مخاطر الالتزام.
- تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وخطط الالتزام وتطبيقها.
- متابعة وإدارة وخفض مخاطر الالتزام.
- رصيد والتحقق من مخالفات الالتزام والمخاطر والحالات ذات الصلة.
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين في الأمور المتعلقة بالالتزام والأحكام التنظيمية.

يكون مراقب الالتزام مسئولا مباشرة أمام الرئيس التنفيذي، ويقوم بتقديم نظرة متعمقة مستقلة نيابة عن مجلس الإدارة، ويرفع تقاريره إلى المجلس عند اللازم. بالإضافة إلى ذلك، يملك مراقب الالتزام الحق والصلاحية التي تتيح له الاتصال بمصرف البحرين المركزي عند الحاجة. ويلقى مراقب الالتزام دعماً من جانب فرق الالتزام في جميع المصارف التابعة للمجموعة. وعلى مستوى المجموعة، يكون المراقب مسئولا عن عمليات التنسيق فيما يتعلق بتحديد وإدارة مخاطر الالتزام بالتعاون مع رؤساء الالتزام في كل مصرف.

وقد حرصت مجموعة البركة المصرفية على تطوير إرشادات مكتوبة لجميع موظفيها في جميع أنحاء الشبكة حول الطريق السليمة لتطبيق القوانين، والأحكام التنظيمية، والقواعد، والمعايير فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات، بما في ذلك سياسة الالتزام في المجموعة. وتتطلب هذه السياسة من جميع المصارف التابعة والمدراء والموظفين الالتزام بجميع القوانين والقواعد والأحكام التنظيمية والمعايير السارية مع أفضل الممارسات في السوق.

وتندرج مخاطر الالتزام في المجموعة ضمن الفئات التالية:

- الالتزام بالأحكام التنظيمية وحوكمة الشركات.
- سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- العقوبات الدولية.
- قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).

الالتزام بالأحكام التنظيمية وحوكمة الشركات.

تعد عملية تطوير سياسات المجموعة لإدارة مخاطر الالتزام في كافة الفئات المذكورة أعلاه هي عملية مستمرة مع تطبيق سياسات تتسلسل تلقائياً إلى المصارف التابعة، يعقبها عمليات تطوير وتطبيق السياسات المحلية المناسبة المتوافقة مع المتطلبات التنظيمية المحلية. كما تطبق المجموعة أيضاً مدونة صارمة للسلوك المهني يتعين على جميع الموظفين الالتزام بها في كل الأوقات. إن الهدف من هذه المدونة هي ردع أي أخطاء أو مخالفة للقوانين، فضلا عن تشجيع السلوكيات الأخلاقية في جميع الأوقات. وتحدد هذه المدونة مسئوليات جميع أعضاء المجموعة، ومدرائها، وموظفيها المتوقع أن يطلعوا على هذه المعايير والمبادئ في كل الأوقات ويحرصوا على فهمها والالتزام بها.

وقد طبقت مجموعة البركة المصرفية سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تعد بمثابة قناة رسمية للموظفين تتيح لهم الإبلاغ عن أي تصرفات غير أخلاقية، أو سوء إدارة، أو أخطاء. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن مخاوفهم من خلال قنوات اتصال معينة تضمن عدم الكشف عن هوياتهم، وبدون الخوف من أي إجراءات انتقامية. ويتم الإبلاغ عن حالات المخالفة القانونية أو التنظيمية أو أي حالات احتيال، أو أي سوء تصرف.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

تحرص المجموعة ومصارفها التابعة على إدارة المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية بشكل استباقي. وتلتزم بتطبيق القوانين والأحكام التنظيمية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتطبيق توصيات لجنة بازل/فريق العمل المعني بالعمليات المالية التي تنعكس بدورها على سياسات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في مجموعة البركة المصرفية وجميع مصارفها التابعة. وتطبق المجموعة أيضاً سياسة "أعرف عميلك" التي تشتمل على متطلبات تفصيلية للتعرف على العملاء والتحقق من هوياتهم. وتستلزم هذه السياسات منع جميع وحدات التشغيل من إقامة علاقات عمل جديدة حتى يتم التحقق من العملاء ومن طبيعة الأعمال المتوقع إنجازها.

وتمشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، وسياسة مكافحة غسل الأموال في المجموعة، يتم تعيين مراقبين متخصصين في مكافحة غسل الأموال في جميع المصارف التابعة. ويعد المراقبون مسئولين عن ضمان الالتزام بكافة القوانين والأحكام التنظيمية والسياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فضلا عن مراجعة ومتابعة العملاء ومعاملاتهم والإبلاغ عن أي شكوك تتعلق بذلك.

وعلى مستوى المجموعة، تم تعيين مراقبين لمكافحة غسل الأموال للمجموعة، تتركز مسئولياتهم على صياغة وإصدار وتطبيق استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال بشكل متواصل، وتنسيق الأنشطة مع جميع المسئولين في المصارف التابعة، والإشراف على عمليات التدريب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين، ورفع تقارير إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة وإلى أعضاء المجلس حول الحالات التي تنطوي على غسل أموال.

العقوبات الدولية

بالنظر إلى العقوبات المفروضة من قبل بعض الجهات التنظيمية المحلية والدولية، فإن الالتزام بالعقوبات يعد من التحديات الأساسية التي تواجهها البنوك في عالمنا اليوم، خاصة تلك التي تعمل في عدد من المناطق الجغرافية. ولاشك أن مخالفة هذه العقوبات، يفرض على البنوك مخاطر تنظيمية وتجارية، فضلا عن الإضرار بسمعته وإمكانية التعرض لخسائر مالية.

وإدراكاً منها لمثل هذه المخاطر، تطبق المجموعة سياسة العقوبات لضمان الالتزام بكافة تعليمات العقوبات الصادرة. وتحدد هذه السياسة القيود والمحظورات المتنوعة التي تتعلق بالعملاء والمعاملات الواقع عليها عقوبات. وقد تمتد هذه القيود في بعض الأحيان إلى ما وراء المتطلبات الصارمة للقوانين السارية، بهدف حماية سمعة المجموعة وتعزيز مركزها

ويتم تحديد استراتيجية وسياسة المجموعة بشأن إدارة المخاطر على مستوى المجموعة مع تطبيقها في جميع المصارف التابعة لها. ويتم توجيه الاهتمام البالغ إلى سياسة الالتزام بالعقوبات وتطبيق أنظمة للرقابة بغرض إدارة مخاطر العقوبات والحد من تحدياتها. واستناداً على مسئوليات المجموعة في هذا الصدد، فإنها تحرص على تعزيز إطار عمل إدارة مخاطر العقوبات على أساس متواصل ومستمر.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

يهدف هذا القانون الأمريكي المعروف باسم فاتكا والذي طرح في عام 2010 إلى الحد من تهرب المواطنين والمقيمين الأمريكيين من الضرائب من خلال إخفاء أصولهم في حسابات في بنوك غير أمريكية. ويتطلب القانون من المؤسسات المالية الأجنبية مثل مجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة الانضمام إلى اتفاقية المؤسسات المالية الأجنبية (FFI)، حيث يتعين تزويد مكتب خدمة العائد الداخلي الأمريكي بالمعلومات والحسابات التي يملكها مواطنون أمريكيون وكيانات أجنبية مملوكة لأمريكيين، أو تحصيل ضرائب بقيمة 30% على بعض المدفوعات التي تقوم بها. كما تتطلب هذه الاتفاقية أيضاً تحصيل ضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية الأخرى التي لم تنضم إلى الاتفاقية، وعلى مدفوعات حاملي الحسابات الذين لا يستجيبون لطلبات تأكيد وضعهم الأمريكي و/أو لا يوافقون على الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالحسابات إلى مكتب خدمة العائد الداخلي.

ويوفر مكتب العائد الداخلي الأمريكي اتفاقية بين الحكومات– نموذج 1 و2، وذلك فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية فاتكا. وقد أعلنت الحكومة البحرينية إنها تتوقع الانضمام إلى نموذج 1 مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أعلنت بعض الجهات الأخرى التي تعمل فيها مصارف مجموعة البركة المصرفية عن بيانات مماثلة. ومن المتوقع أن تساعد الاتفاقيات بين الحكومات على خفض تكاليف الالتزام والأعباء التشغيلية لاتفاقية فاتكا. وإذا ما تم التوقيع على الاتفاقيات بين الحكومات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق الأحكام التنظيمية لاتفاقية فاتكا، فإنه يتعين على المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالحسابات الأمريكية إلى الجهات التنظيمية المحلية ذات الصلة، وإلا سيستلزم على المؤسسات المالية الأجنبية تقديم تلك المعلومات مباشرة إلى مكتب العائد الداخلي الأمريكي.

وإدراكاً منها بأن الأحكام التنظيمية لاتفاقية فاتكا سوف تؤثر على جميع المؤسسات المالية الأجنبية وعملائهم في جميع أنحاء العالم، خصصت مجموعة البركة المصرفية استثمارات ضخمة لتعزيز قدرتها على الالتزام بمتطلبات فاتكا من حيث الالتزام وإعداد التقارير ذات الصلة في جميع الدول التي تعمل بها. وقد حرصت المجموعة منذ البداية على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لمواجهة هذا القانون الجديد وتعزيز الوعي به في جميع مصارف مجموعة البركة المصرفية. وقد تم تطوير استراتيجية وسياسة فاتكا في المجموعة مع تطبيقها في جميع مصارفها. وعليه أصبحت مجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة على أتم الاستعداد لتلبية متطلبات فاتكا ضمن المواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح في المجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال في المجموعة على تعزيز قدرتها على إطلاع السوق بكافة المعلومات اللازمة بشكل دقيق ومتوازن وفي الوقت المناسب. وتضمن تلك السياسة التزام المجموعة بتوجيهات مصرف البحرين المركزي وفق ما هو موضح تفصيلياً في نموذج الإفصاح العام في كتيب تعليمات المصرف، مجلد 2، جزء أ، ومعايير الإفصاح المحددة وفق أحكام أسواق رأس المال من مصرف البحرين المركزي.

وتشتمل المعلومات المادية على كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأعمال وشئون مجموعة البركة المصرفية، أو المجموعة، أو أي مصرف تابع لمجموعة البركة المصرفية والتي تؤدي أو يتوقع أن تؤدي إلى تغيير ملموس في سعر السوق لأسهم المجموعة، أو في أي قرار يتخذه المستثمر لبيع أو شراء أو امتلاك أسهم المجموعة، أو يؤدي في تغيير قرار أي مستثمر في التعامل أو الإحجام عن التعامل مع المجموعة أو أي من وحداتها. وتتكون المعلومات المادية على سبيل المثال لا الحصر الحقائق المادية والتغييرات المادية الملموسة المتعلقة بأعمال المجموعة المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

ولضمان التزام المجموعة مع متطلبات الإفصاح من مصرف البحرين المركزي وفق ما هو محدد في كتيب تعليمات المصرف، تقوم المجموعة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة، وفي بياناتها المالية السنوية المدققة، ووفق أي متطلبات للمعلومات ذات الصلة التي يطلبها مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

من ناحية أخرى، وباعتبارها شركة مدرجة في بورصة البحرين وناسداك دبي، فإن مجموعة البركة المصرفية تلتزم بكافة متطلبات الكشف عن المعلومات الدورية وفق ما تنص عليه بورصة البحرين وناسداك دبي، كما هو موضح في الأحكام التنظيمية والتوجيهات ذات الصلة في هذا الصدد.

كما تعلن المجموعة عن المعلومات المادية وتحرص على نشرها فور وقوع أي حدث أو ظرف معين يستلزم نشر تلك المعلومات، أو عند اتخاذ أي قرار يستوجب إحداث تغيير من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وباعتبارها شركة مدرجة في البورصة، فإن مجموعة البركة المصرفية تطبق سياسة صارمة في تفويض بعض من الشخصيات في إصدار بيانات شخصية أو إعلانات معينة عن المجموعة أمام الجمهور العام سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية. ويخول للأشخاص التاليين فقط تقديم معلومات عامة عبر وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حالة الحاجة إلى قيام أي من الأشخاص السابق ذكرهم إصدار بيانات تتعلق بالقوائم المالية، أو المؤشرات المالية، أو أي معلومات مالية عامة عن المجموعة، يتعين على الشخص المنوط بذلك استشارة و/أو التأكد من رئيس الرقابة المالية عن مدى دقة تلك المعلومات وموثوقيتها قبل إصدار أي بيانات أو إعلانات أمام الجمهور العام.

تقوم المجموعة بتقديم تقارير عن بياناتها المالية والعائدات إلى مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وذلك بعد أن تنشر المجموعة هذه المعلومات على موقعها الإلكتروني.

كما يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة ونشرها في صحيفة محلية واحدة على الأقل سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. ويتعين على الأشخاص المفوضين بالإدلاء بمعلومات أمام الجمهور نيابة عن المجموعة عدم تقديم أي معلومات قبل نشرها على الموقع الإلكتروني للمجموعة أو في الصحف المحلية إذا كان ذلك مناسباً.

تطبق المجموعة أيضاً إطار عمل فعال في التعامل مع الشكاوى التي ترد من المساهمين أو أي من أصحاب المصلحة. وقد تم تطوير عدد من القنوات المتنوعة لتسهيل التواصل مع المستثمرين، بما في ذلك مكاتب التسجيل، أو مركز الاستفسار الإلكترونية على موقع المجموعة، إضافة إلى تخصيص أرقام هواتف وفاكس معينة. ويتم تحويل كافة الشكاوى التي ترد إلى الإدارة المختصة، والرئيس التنفيذي، ومجلس الإدارة. على ضوء متطلبات الإفصاح من مصرف البحرين المركزي، يجب على المجموعة نشر معلومات عن الأداء المالي لمدة ثلاث سنوات سابقة على الأقل على موقعها الإلكتروني.

الأحكام التنظيمية

تحرص المجموعة على الالتزام بكافة الأحكام والمتطلبات التنظيمية التي تحكم البنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تشتمل على الأحكام التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال المجموعة، وجودة الأصول، وإدارة المخاطر، والسيولة، وإدارة المال، وحوكمة الشركات.

ويقوم مصرف البحرين المركزي باعتباره الجهة الإشرافية بوضع ومتابعة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على أساس موحد أو غير موحد، بينما تخضع المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية مباشرة للجهات التنظيمية المحلية في بلادهم التي تتابع بدورها متطلبات كفاية رأس المال.

ووفق متطلبات مصرف البحرين المركزي، يتعين على كل بنك أو مجموعة مصرفية يقع مقرها في البحرين الحفاظ على حد أدنى من إجمالي رأس المال إلى الموجودات المرجحة للمخاطر سواء المدرجة أو غير المدرجة في الميزانية عند نسبة 8% على أساس المستوى الفردي للبنك، و12% على أساس موحد. وتتجاوز هذه المتطلبات نسبة الحد الأدنى الذي وضعته لجنة بازل عند 8% على الإشراف المصرفي وفق اتفاقية رأس المال لعام 1988.

وقد أعلنت لجنة بازل عن اتفاقية جديدة لرأس المال (بازل 2) لتكون بديلا عن اتفاقية عام 1988، وقد صممت الاتفاقية الجديدة لتحقيق درجة أكثر تعقداً للمخاطر في تحديد مبلغ رأس المال الذي يتعين على البنوك تخصيصه في مختلف فئات تعرضات مخاطر الائتمان، إضافة إلى إدراج رسوم رأس المال عن المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. وتتيح الجهات التنظيمية زيادة أو خفض متطلبات رأس المال للبنوك على حسب ظروفهم الفردية. كما تتطلب القواعد الجديدة المزيد من الشفافية في المعلومات المنشورة المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

وفي أعقاب هذه التطورات، اتفقت الجهات التنظيمية المصرفية العالمية في عام 2010 على اتخاذ خطوة أخرى للأمام تتمثل في اتفاقية بازل 3 التي تحدد متطلبات جديدة لنسبة رأسمال الأساسي من الشريحة الأولى إلى الموجودات عند نسبة 4,5%، على أن يزيد رأس المال الذي يحتفظ به البنك إلى 7%. وفي حال انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% فإنه يتم فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على مساهميها أو منح المكافآت المالية لموظفيها. ووفق اتفاقية بازل 3 أيضاً، تم تحديد نسبة 5% كحد أدى لتغطية السيولة. وسيتم تنفيذ مثل هذه الإجراءات تدريجياً خلال الفترة الممتدة حتى 2019.

وقد اتخذت المجموعة كافة الإجراءات الضرورية اللازمة للوفاء بتلك بمتطلبات تقييم المخاطر في الوقت المحدد، بما يتيح لها الالتزام بمتطلبات بازل 2 وفق ما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تبنت المجموعة منهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، والمنهج الموجد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وفق كتيب تعليمات مصرف البحرين المركزي، كما تلتزم المجموعة أيضاً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وفق اتفاقية بازل 2 منذ يوليو 2007. وستحرص على الالتزام بمتطلبات بازل 3 عند طرحها بالكامل.

وفق سياسة الالتزام التي تطبقها المجموعة بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، وكما ذكر أعلاه تم تعيين مراقب الالتزام والذي يرتكز دوره في مساعدة الإدارة على ضمان التزام المجموعة بسياسة الالتزام، خاصة التأكد من تنفيذ جميع أنشطة المجموعة وفق كافة القوانين والأحكام التنظيمية السارية، وحسب أفضل الممارسات.

متابعة الأداء المالي

تطبق الإدارة التنفيذية العديد من الإجراءات التي تساعد على متابعة ومراقبة أنشطة المجموعة في جميع أنحاء العالم. وتطبق المجموعة إجراءات مالية شاملة وموحدة تتسم بالفعالية والكفاءة العالية، وتتيح لجميع المصارف التابعة تقديم بياناتها المالية في صيغة تتماشى مع المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومع معايير التقارير المالية الدولية. ويتم تجميع هذه البيانات كل ثلاثة شهور، مع إعداد النتائج المالية الموحدة. كما تقوم المصارف التابعة بتقديم تقرير شهر بالعائدات إلى المقر الرئيسي للمجموعة، موضحاً فيها كافة التفاصيل المتعلقة بالأداء المالي الذي يتم قياسه مقابل الميزانيات المعتمدة.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

يطلق على التعامل مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين) معاملات مع أطراف ذات علاقة. ولا توفر المجموعة أي معاملة تفضيلية لهذه المعاملات، وتتطلب تقديم موافقات معينة من جانب مجلس الإدارة. وفي حالة كان أحد أعضاء المجلس من الأطراف ذات الصلة، فإنه يتعين عليه الإحجام عن التصويت على الموضوع ذي الصلة. ويتم بحث معاملات مع أطراف ذات علاقة في الإيضاح رقم 24 من القوائم المالية الموحدة.

افصاحات متعلقة بالمكافآت

يحدد نهج البنك الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنوك فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

خلال العام، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي واقترح إجراء مراجعات للإطار العام للمكافآت المتغيرة. يخضع إقرار مقترح الإطار العام لهذه السياسة ومكونات الحوافز لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم. وفور الموافقة عليها، ستكون هذه السياسة سارية المفعول فيما يتعلق بحوافز الأداء السنوية لعام 2014 وسيتم تنفيذها بشكل كامل في الفترات المقبلة.

وفيما يلي تلخيص للسمات الرئيسية للإطار العام المقترح للمكافآت.

استراتيجية المكافآت

تشمل فلسفة الأجور الأساسية للبنك تقديم مستوى تنافسيا من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. سوف تقوم سياسة البنك فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في البنك. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع البنك، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت البنك من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن يقوم البنك بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة البنك للأجور. تقوم لجنة شئون مجلس الإدارة والمكافآت (لجنة شئون المجلس والمكافآت) بالإشراف على جميع مسائل الأجور، وبشكل عام الامتثال بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للبنك بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفا يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصا معتمدا في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في البنك، ويعتبر الموظف متخذا لمخاطر كبيرة إذا كان رئيسا لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر البنك.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم البنك والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالا لا يتم

الحكم على الأداء فقط بناءا على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة شئون المجلس والمكافآت تعتقد أن هذ الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للشركة.

دور واهتمام لجنة شئون المجلس والمكافآت

تتحمل لجنة شئون المجلس والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي البنك. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للبنك.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للبنك، تشمل مسئوليات لجنة شئون المجلس والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة، فضلا عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يأخذون نيابة عن البنك مستوا مختلفا من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيرا من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في دوائر إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة شئون المجلس والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات (48,000 دولار أمريكي. [2013: 45,000 دولار أمريكي]). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنه شئون المجلس والمكافآت يرجى الرجوع الى قسم "الحوكمه المؤسسيه" في التقرير السنوي.

الاستشاريون الخارجيون

تم تعيين مستشارين خلال العام لتقديم المشورة للبنك بخصوص إدخال تعديلات على سياسته للمكافآت المتغيرة لتكون متماشية مع متطلبات ممارسات المكافآت السليمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي والعرف المتبع في الصناعة المصرفية. وشملت هذه الخدمات المساعدة في تصميم خطة حوافز أسهم مناسبة للبنك.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تخضع سياسه مكافآت المجموعة لموافقه الجمعية العمومية ومن ثم يتم تبنيها على مستوى البنك.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة البنك وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. تخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساسا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا ، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للبنك.

لقد اعتمد البنك إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. لقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضا تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لدوائر الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة شئون المجلس والمكافآت إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات البنك وصولا إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

في تحديده لمبلغ المكافآت المتغيرة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وآفاق المستقبل المتوقعة له.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف البنك هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقا للسلطة التقديرية للجنة شئون المجلس والمكافآت.

ولكي يكون باستطاعة البنك تمويل أي توزيع من سلة المكافآت، يجب أن يتحقق حد أدنى من الأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيا. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة. يجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للدوائر والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في البنك دورا كبيرا في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة للوحدات التجارية

يتم تحديد المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية/ دوائر الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في البنك. تتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم البنك مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للبنك. وفي سعيه لتحقيق ذلك يقوم البنك بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. تلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دورا في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تم تصميمها تخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت في البنك بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في البنك.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. يقوم البنك بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. يضمن البنك أن لا يحد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأسماله. تعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال البنك وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء البنك والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في البنك. هذا يضمن أن يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقا لاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى البنك.

يأخذ حجم سلة الأجور المتغيرة وتخصيصاتها داخل البنك بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،
(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال، و
(ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظل لجنة شئون المجلس والمكافآت على اطلاع تام على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر، وسوف تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك إطار للتقييم اللاحق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر ملموسة في أدائه المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للبنك.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل البنك يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم الأداء الموظف سوف يكون أقل
- انخفاض في قيمة الأسهم المؤجلة أو المنح

- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة
- وأخيرا، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيرا، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع.

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في البنك لمجلس إدارة البنك بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبا، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. تتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاما معينة تمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة البنك فقط.

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في البنك لمجلس إدارة البنك بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبا، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة / غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد البنك / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. يتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم البنك وفقا لقواعد نظام حوافز الأسهم في البنك. يتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف مع الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجور بأكثر من 100,000 دينار بحريني لتأجيل الأجور المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	%40	حالاً	–	–	نعم
أسهم معجلة	–	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	%0	على مدى 3 سنوات	–	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	%60	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، استنادا إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

تفاصيل الأجور المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	2014	2013
• بدل حضور	456,000 دولار أمريكي	423,000 دولار أمريكي
• المكافأة	1,500,000 دولار أمريكي*	1,000,000 دولار أمريكي
• أخرى	214,655 دولار أمريكي	150,692 دولار أمريكي

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية المقرر عقدها في مارس 2015.

الأخرى تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

(ب) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت المحددة لأشخاص المؤهلين والخاضعين لهذه السياسة 3,169,088 دولار أمريكي (2013: 2,762,679 دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 7 (2013: 6). إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2014 سوف تخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية المقرر عقدها في مارس 2015 (2013: نقداً 1,466,170 دولار أمريكي أو تأجيلها: لا ينطبق).

(ج) المنح المؤجلة

يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجله ومتغيره ذللك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة وبحسب الأهداف المحددة مسبقا بحسب اداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور اعلاه لشراء اسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاث سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ اجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 171,443 دولار أمريكي (2013: 157,300 دولار أمريكي).

(د) تعويض إنهاء الخدمة. (2013–2014: صفر)

إدارة المخاطر

تلتزم المجموعة بكافة المبادئ والسياسات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. وعلى وجه الخصوص، تحرص المجموعة على الالتزام التام بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية وفق ما حدده مجلس الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن الحاجة إلى سياسة شاملة لإدارة المخاطر وإصدار التقارير. ويتولى رئيس دائرة الائتمان وإدارة المخاطر مسئولية إعداد ومتابعة سياسات المجموعة المتعلقة بكافة العناصر المرتبطة بالمخاطر، وتطوير إطار عمل لقياس المخاطر، والتنسيق مع المصارف التابعة للمجموعة لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل 2 واتفاقية بازل 3 وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي. كما أنه مسئول أيضاً على طرح وتطبيق برامج لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر، وتزويد إدارة المجموعة بالتقارير الخاصة بالمخاطر المتنوعة.

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بتحديد المستويات الكلية لقابلية المجموعة على تحمل المخاطر، وتنويع المخاطر، ووضع استراتيجيات تخصيص الموجودات، بما في ذلك سياسات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وإعداد التقارير، والموافقات اللازمة. وتتولى لجنة إدارة المخاطر وغيرها من اللجان التنفيذية تقديم يد العون والمشورة في إدارة مخاطر الميزانية للمجموعة. وتدير المجموعة التعرضات من خلال وضع الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتتم مراجعة سياسات وعمليات المخاطر للحد من المخاطر بشكل دوري.

تهدف إدارة المخاطر في المجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. توحيد إجراءات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة، بما يتيح لها حساب العائدات على رأس المال بعد حساب المخاطر.

ب. غرس ثقافة إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع تبني منهج حذر ومنضبط لتحمل المخاطر على ضوء سياسات وعمليات وحدود شاملة تطبق في جميع أنحاء المجموعة.

ج. تقديم دورات تدريبية ائتمانية متخصصة لتأهيل الموظفين.

د الاستثمار في التكنولوجيا والأنظمة التي تتيح تطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر.

هـ. الفصل الكامل في جميع أنحاء المجموعة بين مهام الموظفين المسئولين عن الأعمال، والموظفين المنفذين لهذه الأعمال.

و. الالتزام الصارم بجميع المتطلبات القانونية وأحكام الشريعة الإسلامية والتوجيهات التنظيمية.

ز. الحفاظ على سياسات موثقة وواضحة عبر الكتيب الإرشادي لإدارة المخاطر في المجموعة في جميع مصارفها، ودمج السياسات والتوجيهات الإرشادية للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية.

ويدار كل بنك من المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية من خلال مجلس إدارة خاص به. وتطبق هذه المصارف سياسات وإجراءات ائتمانية موثقة والتي تعكس، كما أشير سابقاً، سياسات المجموعة، ومن ثم تضمن تطبيق إدارة صائبة للمخاطر في جميع أنحاء المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

كما تطبق المجموعة نظاماً موحداً لحساب كفاية رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر الائتمان، والسوق، والمخاطر التشغيلية، وذلك وفق متطلبات اتفاقية بازل. وبموجب هذا النظام يتم استرجاع البيانات المطلوبة تلقائياً في المكتب الرئيسية. وتجري الاستعدادات لترقية هذا النظام، بما يلبي متطلبات بازل 3 اعتباراً من 2015. وتواصل المجموعة تطبيق أنظمة المخاطر التشغيلية التي بدأت في عام 2013، وذلك في جميع المصارف التابعة.

وواصلت المجموعة جهودها الدؤوبة لتحقيق أعلى مستويات السياسات والممارسات والإجراءات لإدارة المخاطر، وذلك وفق الخمسة أهداف التالية:

1. تحسين ممارسات الائتمان وإدارة المخاطر بشكل مستمر، وتكريس الجهود اللازمة لتحصيل واسترجاع وتسوية الديون المعلقة، بما يساعد بدوره على تعزيز نسبة الأصول غير المنتجة أو المتعثرة.
2. يضمن جميع المصارف التابعة أن تتوافق سياسات تخصيص نسبة الأصول غير المنتجة أو المتعثرة مع سياسات المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية.
3. تواصل المصارف التابعة جهودها لضمان أعلى مستوى من التعاون بين أقسام العمل ودوائر إدارة المخاطر من خلال توظيف وتدريب موظفي إدارة الائتمان والمخاطر كأولوية أساسية لكل وحدة عمل.
4. يملك كل مصرف تابع كتيب إرشادي معتمد لإدارة الائتمان والمخاطر، يغطي كافة المخاط ذات الصلة التي تتوافق مع سياسات وإجراءات المجموعة.
5. يتعين على جميع المصارف التابعة تقديم تقارير ربع سنوية لإدارة المخاطر إلى المكتب الرئيسي بحيث تلبي المتطلبات التنظيمية. ويتم تعزيز محتويات هذه التقارير بشكل مستمر لتزويد المكتب الرئيسي ببيانات شاملة للوفاء بالمتطلبات الداخلية.

تطبق المجموعة إطار عمل قياسي لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة، ينعكس في الكتيبات التشغيلية التي تتوافق مع سياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع الفئات الرئيسية للمخاطر التي تواجهها المجموعة في إنجاز أعمالها، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق (بما في ذلك الأسهم ونسبة الربح ومخاطر الصرف الأجنبي)، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تم بحث كل فئة من هذه المخاطر أدناه.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم التزام أحد أطاف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتظهر هذه المخاطر في المجموعة من خلال إدارة التعرضات المالية الناشئة عن الأرصدة مسبقة القبض والتأجير (على سبيل المثال المرابحة والإجارة)، ومعامل تمويل رأس المال الموظف (السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

يقوم كل بنك تابع للمجموعة بتطبيق إطار عمل لإدارة مخاطر الائتمان، ويشمل ذلك تحديد وقياس ومتابعة وإعداد تقارير والرقابة على مخاطر الائتمان. ويتحكم كل بنك في المجموعة بمخاطر الائتمان من خلال عملية تتضمن الموافقة الأولية على منح الائتمان، ومتابعة الأهلية الائتمانية للطرف الآخر، والإدارة الفعالة للتعرضات الائتمانية. ويقوم مجلس إدارة المصرف التابع للمجموعة بتفويض لجان بمهمة تقييم الائتمان، وفق سياسات ائتمانية وإجراءات تشغيلية معينة يتم تطبيقها في هذا المصرف.

ويتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال الحصول على الضمانات المتنوعة عندما يستلزم الأمر.

يضم كل مصرف تابع للمجموعة على قسم خاص بالتدقيق الداخلي يكون مسئولا عن إجراء مراجعة للتعرضات الائتمانية للأطراف الأخرى وتقييم جودتها، والالتزام بالإجراءات المعتمدة ذات الصلة. كما يطبق كل بنك سياسات وإجراءات للحصول على موافقات لكل حالة بحالة من معاملات مع أطراف ذات علاقة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ من عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين موعد استحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة.

وتطبق مجموعة البركة المصرفية ومصارفها التابعة إطار عمل لإدارة السيولة، يأخذ في الاعتبار تعرضات السيولة فيما يتعلق بالحسابات الجارية وحسابات التوفير، والودائع من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة، وذلك لضمان الحفاظ على أصول سائلة عند مستويات حذرة بحيث يمكن استخدام الأموال النقدية بسرعة فور الحاجة إليه لسداد الالتزامات. كما يتعين على إدارة السيولة إدراك تأثير التدفقات الخارجية النقدية المحتملة الناشئة من الالتزامات الحتمية لتمويل أصول جديدة، فضلا عن المخاطر المحتملة من قيام كبار العملاء بسحب مبالغ كبيرة، مع ضمان عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وبالإضافة إلى السياسات الداخلية لإدارة السيولة، يقوم كل مصرف تابع للمجموعة بالحفاظ على ودائع نقدية مع المصرف المركزي التابع له بنسبة مساوية لودائعه وفق تعليمات المصرف المركزي، وفي معظم الأحيان تكون هذه النسبة 20%. كما تحتفظ مجموعة البركة المصرفية بأموال سائلة تكون متوفرة لمصارفها التابعة لمواجهة الحالات غير المتوقعة التي قد تتطلب مساعدة من جانب المجموعة. تتوافق عملية إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة الأحكام التنظيمية المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة.

وتطبق كل المصارف التابعة للمجموعة استراتيجيات وعمليات مناسبة تتعلق باستثمارات الأسهم، بما في ذلك المرابحة والمشاركة وغيرها من الاستثمارات الأخرى. ووفق سياسات المجموعة، فإنه يتعين على كل مصرف تام ضمان أن منهجيات التقييم سليمة ومتناسقة وتقوم بتقييم التأثير المحتمل للوسائل المطبقة على حسابات الربح والمخصصات المتفق عليها بين المصرف التابع والشركاء. كما يقوم كل مصرف تابع بتحديد وإرساء استراتيجيات التخارج وإدارة المخاطر وعمليات التبليغ فيما يخص الأنشطة المتعلقة باستثمارات الأسهم.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد تمثل في حد ذاتها المخاطر التي قد تواجهها المجموعة في تحمل خسارة مالية جراء عدم المطابقة في معدل الربح، فيما يخص أصول المجموعة وحساباتها الاستثمارية غير المقيدة. إن المجموعة غير مسئولة عن سداد أي عائدات مسبقة لحاملي حسابات الاستثمار، وذلك بالرغم من أنها تقوم بتطبيق تقنيات مناسبة للدخل لضمان توزيع الأرباح بصورة عادلة لحاملي حسابات الاستثمار.

مخاطر صرف العملات الأجنبي

تنشأ مخاطر سعر الصرف الأجنبي عن حركة سعر الصرف لإحدى العملات في مقابل العملة الأخرى خلال فترة زمنية محددة، بما يؤدي

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

إلى حدوث تأثير معاكس على مكتسبات المجموعة أو حقوق المساهمين. تتعرض المجموعة لمخاطر سعر الصرف الأجنبي والتي تتمثل في أن قيمة أي أداة مالية أو استثمار صافي لها في المصارف الأجنبية التابعة لها قد يتذبذب نتيجة حدوث بعض التغييرات في معدلات سعر الصرف الأجنبي. إن التعرضات الهامة للعملات الأجنبية الصافية الخاصة بالمجموعة حتى يوم 31 ديسمبر 2014 يتم سردها بالتفصيل في الإيضاح رقم 27 للقوائم المالية.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية عبارة عن مخاطر ناجمة عن خسائر أو أضرار مالية تنشأ من عمليات داخلية غير كافية أو فشل العمليات الداخلية، أو أخطاء بشرية أو فشل الأنظمة المطبقة، أو تكون ناجمة عن بعض الأحداث الخارجية.

إن إدارة المخاطر المرتبطة بتنفيذ عمليات المجموعة تتم من خلال الإجراءات الداخلية ومراقبة الآليات، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعال مع الاستشاري القانوني الداخلي والخارجي. أما بخصوص الأنواع الأخرى للمخاطر التشغيلية فإنه يتم إدارتها من خلال الكوادر البشرية الماهرة والمدربة والبنى التحتية المناسبة وآليات الرقابة الفعالة بما يضمن تحديد وتقييم وإدارة جميع المخاطر الرئيسية.

كما تتعرض المجموعة لمخاطر أخرى تتعلق بمسئولياتها الائتمانية تجاه مزودي التمويل. وتنجم تلك المخاطر الائتمانية جراء الإخفاق في إنجاز الأداء حسب المعايير المنصوص عليها والمعمول بها وفق مسئوليات الائتمان لدى أي بنك إسلامي، بما يؤدي إلى وقوع خسائر في الاستثمارات أو الإخفاق في الحفاظ على مصالح حاملي حسابات الاستثمار. وفي هذا الصدد، فإن المصارف التابعة للمجموعة تحتفظ بآليات مناسبة تهدف إلى المحافظة على مصالح جميع مزودي التمويل. وفي الوقت الذي يتم في مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار داخل الأموال الخاصة بأي من المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية، فإن ذلك المصرف يضمن إرساء القواعد الأساسية المرتبطة بمخصصات الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح على النحو الذي يتفق مع المسئوليات الائتمانية للمجموعة.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن سياسة المجموعة تستوجب ضرورة تنفيذ كافة الوظائف التشغيلية المتعلقة بقيد وتسجيل ورصد المعاملات من قبل الموظفين القائمين على إنجازها. إن المصارف التابعة للمجموعة تضطلع بمسئولية جوهرية تتمثل في تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية الخاصة بها. وفي هذا الصدد، فإن كل مصرف يعمل وفق سياسات وإجراءات وضوابط تتعلق بكل عملية يتم تنفيذها. إن سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية تستوجب ضرورة فصل الواجبات وتفويض الصلاحيات والتبليغ عن الاستثناءات وإدارة التعرضات ورفع التقارير والتوافقات، كما إنها تستند إلى تقديم التقارير ورفعها بصورة منتظمة إلى الإدارة.

إن وحدات الرقابة الداخلية المنفصلة والمستقلة بذاتها تقوم بعمليات رصد مستمرة لكافة الإجراءات اليومية بما يضمن الالتزام بوظائف الرقابة الأساسية. وفي الوقت الذي تقوم فيه المجموعة بتحديث قاعدتها التقنية بصورة متواصلة، بعد استبدال أنظمتها القديمة بأخرى حديثة متطورة، فإنها أصبحت قادرة على تحقيق الدمج المطلوب للوظائف الرقابية في أنظمة العمليات الجديدة بها.

مخاطر الالتزام

مخاطر الالتزام عبارة عن مخاطر ناجمة عن عقوبات قانونية أو تنظيمية أو عن خسائر مادية أو مالية أو عن فقدان سمعة بنك جراء إخفاقه في الالتزام بالقوانين والإجراءات والقواعد أو الوفاء بمتطلبات التبليغ أو قواعد ومعايير السلوك وغيرها. لقد تغير منظور الالتزام بشكل جوهري في السنوات الأخيرة، ونتيجة لذلك، تقوم مجموعة البركة المصرفية والمصارف التابعة لها بتعزيز الأطر الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام بشكل متواصل، كما شرحنا آنفا.

مخاطر الالتزام بالشريعة

تنجم مخاطر الالتزام بالشريعة عن الإخفاق في الالتزام بالقواعد والمبادئ الخاصة بالشريعة وفيما يخص مخاطر السمعة. كما تشمل أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية التي قد تتحملها المجموعة أو أي من مصارفها التابعة جراء الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين والإجراءات. وكما شرحنا سابقاً، فإن المجموعة لديها بالفعل سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الالتزام وتنفيذ الضوابط المناسبة وعمليات الرصد والتقويم والتخلص من الاستثناءات. كما أن المصارف التابعة للمجموعة لديها بالفعل أنظمة وضوابط تشمل لجان الرقابة الشرعية الخاصة بها بما يضمن التطبيق الكامل لأصول مبادئ الشريعة الإسلامية. وتمشياً مع إجراءات مصرف البحرين المركزي ومستويات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة قد حازت على الترخيص المعتمد من هيئة الرقابة الشرعية نظراً لالتزام المجموعة بتطبيق مبادئ وأصول الشريعة في جميع معاملاتها.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

يتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية في إطار يهدف إلى الوفاء بمتطلبات الحفاظ على رأس المال المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي، فضلاً عن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد خلال تنفيذ أعمال المجموعة وفق منظومة إدارة المخاطر المجهزة مسبقاً وصولاً إلى تحقيق الغاية الجوهرية وهي تعزيز عوائد المساهمين. تشتمل إدارة رأس المال على إجراء تعديلات ضرورية فعالة ومناسبة بما يعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية أو درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، ويشمل ذلك إجراء التعديل على سياسة توزيع الأرباح وإصدار الأوراق المالية (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) من خلال الإصدار العام أو الاكتتاب الخاص، وهكذا.

إن الإدارة المثلى لرأس المال تتعامل مع العديد من المسائل الحيوية ومنها:

- ضمان كفاية رأس المال في جميع الأوقات للوفاء بالطلبات المفاجئة وغير المتوقعة المرتبطة بحالات عديدة، لاسيما عمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين قبل تواريخ السحب المقررة أو نتيجة الخسائر غير المتوقعة.
- تحقيق عائد المجموعة على أهداف رأس المال.
- الوفاء بأهداف معدل كفاية رأس المال والأطر التنظيمية في هذا الخصوص.
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة

لقد بلغ معدل كفاية أس مال المجموعة حتى 31 ديسمبر 2014 حوالي 16.01%، وهو ما يتجاوز بكل سهولة الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية المقررة من قبل بنك البحرين المركزي وتبلغ 12%.

كما أن كل مصرف تابع لمجموعة البركة المصرفية يتم تنظيمه بشكل مباشر من قبل منظم داخلي والذي يشترط الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال فيما يخص كل مصرف. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة البركة المصرفية تكفل التزام كل مصرف تابع لها بتلك المتطلبات الداخلية لكفاية رأس المال لديه.

تقنية المعلومات

تضطلع لجنة التوجيه في تقنية المعلومات في المكتب الرئيسي بمهام إدارة ودعم الاستراتيجيات السياسات والمشاريع والمبادرات الخاصة بتقنية المعلومات في جميع مصارف المجموعة، فضلاً عن ضمان توافقها مع الأهداف الإستراتيجية الشاملة للمجموعة والأهداف الخاصة بكل مصرف تابع. كما أن الاستراتيجيات الخاصة بتقنيات المعلومات في مجموعة البركة المصرفية على المدى القصير والمتوسط والطويل يتم حالياً إرساؤها وتقنينها وتطويرها في إطار حلول مصرفية مبتكرة وحديثة ومختارة بعناية فائقة والتي يجري تنفيذها بنجاح في الوقت الحاضر. إن المرحلة النهائية من إرساء استراتيجية تقنية المعلومات وإطار الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية، والذي تم تطويره بالتعاون مع جميع المصارف التابعة وبمساعدة شركة استشارية رائدة، يتم الآن الإعداد لتنفيذها حسب الخطط المقررة.

إن التطبيق الخاص بالتوحيد المالي المرتكز على شبكة الإنترنت وتطبيق إعداد التقارير في مجموعة البركة المصرفية يتم استخدامه حالياً بشكل موسع باعتباره أحد حلول قياس الأداء المؤسساتي باستخدام مؤشر الأداء الرئيسي والذي يستند إلى الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. ويتم استخدامه في تحديد مؤشرات الأداء لكل المصارف التابعة للمجموعة وفي رصد الأداء الفردي بصورة متواصلة، على أن يتم دمج هذا التطبيق مع التطبيقات الرئيسية الأخرى والتي يتم تنفيذها على مستوى المجموعة.

إن عملية توحيد البيانات الشهرية والربع سنوية والسنوية والتي يتم تنفيذها حالياً من خلال نموذج التوحيد المالي للمجموعة من شأنه تسهيل عملية تحصيل ومناولة وتبليغ وتحليل البيانات في عملات متعددة، إلى جانب التبليغ عن تأثيرات تذبذب العملات. إن دائرة الرقابة المالية في مجموعة البركة المصرفية في مقدورها الآن تدعيم بياناتها من منظور عمل متعدد الجوانب، وعلى سبيل المثال على مستوى المصرف التابع، أو من خلال المنطقة الجغرافية أو خط المنتج الإسلامي، وأيضاً من خلال النسخ الهيكلية المتعددة مثل من العام وحتى تاريخه، ونتائج العام الحالي، ونتائج العام المنصرم، وهكذا.

ومع إتباع تقييم مكثف لمتطلبات مجموعة البركة المصرفية فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر لكل من المنظور الإسلامي والتنظيمي، فإن فريق إدارة المخاطر قام باختيار أفضل نظام ملائم. كما أن النماذج المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية واحتساب كفاية رأس المال القائم على مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية يتم استخدامها حالياً بالمكتب الرئيسي وفي بنك البركة الإسلامي البحرين، مع تنفيذ الخطط المقررة في بقية المصارف الأخرى التابعة للمجموعة خلال عام 2015 والأعوام القادمة.

إن الاختيار الواعي من قبل لجنة توجيه تقنية المعلومات للقائمة المعتمدة لحلول الأنظمة المصرفية كان متبعاً من قبل كل مصرف من المصارف التابعة، إلى أن تم اختيار النظام الخاص بكل مصرف بما يتلاءم مع احتياجاته الخاصة.

وفي هذا الصدد فقد اختارت خمسة مصارف تابعة للمجموعة النظام المصرفي التعادلي التابع للنظام الآلي المصرفي العالمي لإدارة المخاطر (Misys) وهي بنك البركة – البحرين، وبنك البركة جنوب أفريقيا، وبنك البركة لبنان، وبنك البركة باكستان، وبنك البركة مصر. وقد أنجز بنك البركة البحرين التنفيذ الكامل عام 2009، وبنك البركة جنوب إفريقيا عام 2011. وانضم بنك البركة مصر إلى هذا النظام عام 2012، بينما يستعد بنك البركة باكستان، بعد تدعيم جميع فروعه على نظام (اوتو بانكر)، للانضمام إلى النظام التعادلي قريباً.

إن اختيار بنك البركة الأردن للنظام المصرفي (اي سي بي اس) (نبراس) لنظامه المصرفي الرئيسي تم إنجازه عام 2011 مع استكمال المشروع بشكل نهائي عام 2012. وقام بنك البركة الجزائر، وبنك البركة السودان باختيار نظام (اي ام اي ال) من حلول نظام (باث) باعتباره النظام المصرفي الرئيسي، وتم ربطهما بتطبيقات هذا النظام، وسيتم تدشين المشروع لجميع النماذج الاختيارية الأخرى في غضون عام 2015.

كما نجح بنك البركة تونس في تطوير نظامه المصرفي الحالي (تيمينوس – تي 24) والانضمام إلى نظام الصيرفة الالكترونية ونظام الهاتف النقال وخدمات الرسائل النصية القصيرة (اس ام اس). ونجح بنك البركة تركيا، والذي قام بخطوة تاريخية في توظيف أحد الحلول الداخلية، في إرساء استراتيجية تهدف إلى الانتقال إلى تطبيق رئيسي جديد وهو نظام (انتر نكست) من مؤسسة (انتر تيك) في إطار مشروع انتقالي مصرفي طموح يطلق عليه اسم (سميورج). وأخيراً، قام بنك البركة سوريا، والذي اختار نظام (اي ام ايه ال)، بالانضمام إلى هذا التطبيق العالمي وأكمل عمليات التنفيذ لاختيار الطرز الاختيارية مع مطلع 2014.

وفي عام 2014 قامت إدارة تقنية المعلومات في مجموعة البركة المصرفية بتدشين مبادرة تهدف إلى تحقيق التميز في العمل من خلال شراكة لتقنية المعلومات مع إحدى الشركات الاستشارية الرائدة في مجال تقنية المعلومات. وتم تحقيق العديد من الإنجازات الهامة بموجب تلك المبادرة والتي أسهمت في تعزيز قيمة تقنية المعلومات لعمل المجموعة وعلى مستوى التعاون بين المصارف التابعة للمجموعة. ومع تنفيذ التطبيقات الجديدة بصورة كاملة على مستوى المجموعة وإنشاء مراكز استعادة البيانات في حالات الكوارث في كل مصارف المجموعة، فإن جميع مصارف مجموعة البركة المصرفية تحظى الآن بحماية كاملة من أي خسائر مفاجئة وغير متوقعة في الخدمات.

مجموعة البركة المصرفية
المكـاتـب الـرئيسيـة الـعالميـة

مجموعة البركة
المصرفية
المقر الرئيسي*

بنك البركة سورية
المكتب الرئيسي*

بنك البركة السودان
المكتب الرئيسي*

بنك البركة لبنان
المكتب الرئيسي*

بنك الإسلامي الأردني
المكتب الرئيسي

بنك البركة مصر
المكتب الرئيسي*

*من المرجح أن يتم فتحه في 2016/2015

بنك البركة
التركي للمشاركات
المكتب الرئيسي

بنك البركة
(باكستان) المحدود
المكتب الرئيسي

بنك البركة تونس
المكتب الرئيسي*

بنك البركة المحدود
جنوب أفريقيا
المكتب الرئيسي

بنك البركة الجزائر*
المكتب الرئيسي

*من المرجح أن يتم فتحه في 2016/2015

المسئولية الإجتماعية

تدين حركة الصيرفة والمال الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار العقود الإسلامية لاستخدامها في عملياته التجارية عند التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت في ذلك الوقت بعد)، وكانت هذه هي الطريقة المفضلة لديه في التعامل مع هذه البنوك. هذا الإصرار المبكر على الالتزام الصارم بالمبادئ الإسلامية الأساسية سرعان ما تبعته المرحلة الثانية من التطور الكبير عندما أشرف الشيخ صالح كامل في أوائل السبعينات على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية إسلامية في أنحاء مختلفة من العالم العربي تحت اسم البركة. وتضم اليوم مجموعة البركة المصرفية في إطار واحد موحد مجموعة من الخبرات المتراكمة من 11 بنك ظلوا يقدمون المنتجات والخدمات الإسلامية منذ أكثر من ثلاثة عقود. ونحن في مجموعة البركة المصرفية يشرفنا أن ننظر إلى الوراء بفخر إلى هذا التراث، بينما نتطلع بشغف وثقة إلى المرحلة التالية من تطورنا بالتوسع في مناطق جغرافية جديدة وأسواق جديدة وبناء قاعدة عملاء قوية وآخذة في الاتساع مع الالتزام في كل الأوقات بمبادئ ومثل صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامية.

نحن في البركة ومنذ بداية انطلاقتها نجسد، من خلال الأخلاقيات التي تأسست عليها المجموعة، روح المسئولية الاجتماعية للشركات في ثقافتنا المؤسسية، والتي تتلخص في:

الرؤيـــــــة:

" نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع".

الرسالـــــــة:

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين"..

... وفلسفتنا المركزية التي تتجسد في مفهوم الشراكة، والتي بموجبها نرى أن معتقداتنا المشتركة تخلق روابطا قوية تشكل أساس علاقات طويلة الأجل مع العملاء والموظفين، بما يحقق الوعد الذي قطعناه على أنفسنا بأن نكون:

"شركاء في الانجاز".

ما هي المسئولية الاجتماعية؟

المسئولية الاجتماعية هي، في جوهرها، نهج تتبعه الشركة تجاه جميع جوانب أنشطتها التجارية وذلك بهدف تلبية احتياجات الشركة ومساهميها وموظفيها وعملائها فيما تقوم بتوفير والمحافظة على الموارد – البشرية والطبيعية – التي ستكون في حاجة لها على المدى الطويل. وفي إعادة صياغة لتعبير اتحاد المصارف العربية، فإن المسئولية الاجتماعية هي "الطريقة التي تقوم الشركات بموجبها بدمج الشواغل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها وثقافتها وعملية صنع قرارها واستراتيجيتها وعملياتها بشكل شفاف وخاضع للمساءلة، وبذلك تقوم بالتأسيس لأفضل الممارسات داخل المؤسسة وخلق الثروة وتحسين المجتمع".

تهدف المسئولية الاجتماعية لخلق نمو اقتصادي طويل المدى من خلال إدارة حريصة للموارد الطبيعية (مثل الحد من استهلاك الطاقة وإدارة النفايات .. الخ)، وتطوير الموارد البشرية (من خلال التدريب والتنمية الشخصية وتخطيط المسار المهني وتخطيط التعاقب أو الخلافة) وتحسين جودة الحياة للمجتمع بشكل عام.

يتناسب مفهوم المسئولية الاجتماعية مع أخلاقيات الإسلام، وبالتالي مع المبادئ المتجذرة لمجموعة البركة المصرفية. وكأعضاء في مجموعة تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، نحن في مجموعة البركة المصرفية نعتقد بأن علينا مسئولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت طبيعية أو الإنسان).

إن فلسفتنا، في جوهرها، هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر بوراثة الأرض على هذا الكوكب، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكا للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، نحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين. ومعنى ذلك إن الثروة التي اسبغها الله علينا هي من عنده وملكه، ولذلك يجب علينا أن نطبق قواعد الشريعة فيما يتعلق بملكية الثروة أثناء خلق الثروة والاستثمار وتبادل وتنمية وإنفاق الثروات. إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام.

إننا في مجموعة البركة المصرفية نعتبر دور المسئولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسيا في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي تقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية.

برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية

لتحقيق هذه الغايات قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية"، وهو أول برنامج من هذا القبيل تنفذه أية مؤسسة خدمات مصرفية ومالية إسلامية.

يشمل نطاق برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية الميزات الأولية والدنيا التالية لنموذج أعمالها:

1. تقييم الأثر الاجتماعي لأعمال مجموعة البركة المصرفية على الصعيد المحلي وصعيد المعاملات.
2. الاستثمار في ودعم الشركات المسئولة اجتماعيا.
3. الإشراف على ورصد التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر.
4. دعم الاقتصادات المحلية.
5. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز.
6. تشجيع الأدب والفنون الكلاسيكية الإسلامية.
7. تعزيز الدراسات العلمية في قطاع العمل المصرفي والمالي الإسلامي.
8. الاستثمار في التطوير البشري.
9. وتشجيع المواهب المحلية.
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني الاستراتيجيات المختلفة للمحافظة على البيئة، مثل الحد من استخدام الورق وترشيد استخدام الطاقة والمياه.
11. اتخاذ خطوات لتطوير وتعزيز سمعة المسئولية الاجتماعية لمجموعة البركة.

هذا وقد تم تشكيل لجنة للمسئولية الاجتماعية تابعة لمجلس الإدارة للإشراف على أنشطة لجنة المسئولية الاجتماعية التابعة للإدارة التنفيذية، وتشمل مهامها ضمن أمور أخرى ما يلي:

1. الحفاظ على مسايرة برنامج البركة الحالي للمسئولية الاجتماعية لأحدث البحوث الدولية والاستراتيجيات المعمول بها لتعزيز أهداف الشريعة الإسلامية.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ البرنامج في جميع أنحاء المجموعة.
3. ضمان أن يظل البرنامج واحدا من البرامج الرائدة في صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامي بشكل عام، من خلال تطوير البحوث العلمية الجديدة في الشريعة والتحليلات الاقتصادية لهذا الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب في تنفيذ البرنامج.
5. جمع وتوحيد ونشر تقارير المسئولية الاجتماعية الدورية السنوية وغيرها.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز كفاية وفعالية البرنامج على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بالبرنامج لتحقيق الأهداف ولكي يظل متسقا مع توجه اللجنة.
8. التنسيق مع غيرها من برامج المسئولية الاجتماعية المحلية والدولية.

سيتم نشر تقرير مفصل عن أنشطة المجموعة والتقدم المحرز في مجال المسئولية الاجتماعية خلال العام السابق سنويا ويمكن أيضا الاطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني لمجموعة البركة المصرفية على شبكة الإنترنت. يسلط التقرير الضوء على التزام مجموعة البركة المصرفية بدفع وتوسعة برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية، ويشمل ما يلي:

1. **برنامج البركة الخيري**، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. **برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية**، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الإسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
3. **برنامج البركة للقرض الحسن**، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
4. **برنامج أوقات البركة**، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسئوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2014م ستة اجتماعات أول هذه الاجتماعات كان بالمركز الرئيسي للمجموعة بمملكة البحرين، واثنان منها ببعض وحدات المجموعة، حيث التقت الهيئة خلالهما بالإدارات المعنية والسادة أعضاء الهيئات الشرعية وكذلك المراقبين والمدققين الشرعيين، وببعض من السادة العملاء، حيث اطمأنت الهيئة على سير العمليات من خلال العرض الذى قدمته الأجهزة الشرعية لتلك الوحدات والتي تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما عقدت الهيئة عدداً من الندوات المصغرة التي أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعملاء، والثلاثة الاجتماعات الأخرى كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 2014/12/31م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها مجموعا من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً

لقد راقبنا وعن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2014م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر2014م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. أن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبى رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 0.60 سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
19/ربيع الثاني /1436هـ الموافق 8/فبراير/2015م

الشيخ د. عبد الستار أبوغدة
رئيس الهيئة

الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة

الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة

الشيخ د. عبد العزيز الفوزان
عضو الهيئة

د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,338,079
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة	(196,945)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**1,141,134**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(32,152)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(271,006)
إجارة منتهية بالتمليك	(401,156)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(45,223)
عقارات ومعدات	(202,471)
أصول غير ملموسة	(143,331)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(34,103)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(13,286)
الأصول الضريبية المؤجلة	(28)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	9,758
تمويل أصول غير خاضعة للزكاة	181,091
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	198
المطلوبات الضريبية المؤجلة	6,055
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	55,578
مجموع الوعاء الزكوي	**251,058**
نسبة الزكاة	2.5775%
مجموع الزكاة المستحقة	**6,471**
عدد الأسهم بالآلاف	1,085,608
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.60**

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد دققنا القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2014، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مسئولية مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلـــة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار / حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن:

أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن القوائم المالية الموحدة تتفق مـــع تلك السجلات؛
ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائـــم الماليـــة الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات و الإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم: 45
22 فبراير 2015
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**5,011,262**	4,797,487
ذمم مدينة	4	**11,999,547**	10,818,219
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**1,549,786**	1,192,125
استثمارات	6	**2,580,034**	2,402,830
إجارة منتهية بالتمليك	7	**1,494,799**	942,048
عقارات ومعدات	8	**379,323**	405,880
موجودات أخرى	9	**448,838**	408,970
مجموع الموجودات		**23,463,589**	20,967,559
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**4,509,312**	4,249,181
مبالغ مستحقة لبنوك		**1,211,493**	1,095,868
تمويلات طويلة الأجل	10	**655,669**	540,680
مطلوبات أخرى	11	**872,700**	698,999
مجموع المطلوبات		**7,249,174**	6,584,728
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	12	**14,139,792**	12,399,444
حقوق الملاك	13		
رأس المال		**1,093,869**	1,048,291
أسهم خزينة		**(8,261)**	(8,123)
علاوة إصدار أسهم		**17,288**	16,753
احتياطيات		**147,621**	131,684
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**3,073**	(2,380)
تحويل عملات أجنبية		**(313,602)**	(232,928)
أرباح مبقاة		**343,398**	263,086
تخصيصات مقترحة		**54,693**	82,268
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم		**1,338,079**	1,298,651
حقوق غير مسيطرة		**736,544**	684,736
مجموع حقوق الملاك		**2,074,623**	1,983,387
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		**23,463,589**	20,967,559

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	14	**1,166,772**	1,031,031
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,018,827)**	(912,092)
حصة المجموعة كمضارب	15	**328,871**	311,935
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**(689,956)**	(600,157)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)		**476,816**	430,874
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وأتعاب الحوافز		**13,886**	2,958
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	14	**236,420**	236,067
دخل الأتعاب وعمولات أخرى	16	**187,144**	179,098
دخل تشغيلي آخر	17	**41,413**	72,829
		955,679	921,826
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل		**(38,117)**	(12,342)
مجموع الدخل التشغيلي		**917,562**	909,484
مصروفات الموظفين		**301,308**	293,898
استهلاك وإطفاء	18	**45,575**	39,126
مصروفات تشغيلية أخرى	19	**174,477**	156,396
مجموع المصروفات التشغيلية		**521,360**	489,420
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل المخصصات والإضمحلال والضرائب		**396,202**	420,064
المخصصات والإضمحلال	20	**(21,163)**	(65,796)
صافي الدخل قبل الضرائب		**375,039**	354,268
الضرائب		**(100,272)**	(96,489)
صافي الدخل للسنة		**274,767**	257,779
العائد إلى:			
حقوق مساهمي الشركة الأم		**151,731**	144,506
حقوق غير مسيطرة		**123,036**	113,273
		274,767	257,779
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح – سنتات أمريكية	21	**13.98**	13.31

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	**2014 ألف دولار أمريكي**	2013 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		**375,039**	354,268
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	18	**45,575**	39,126
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	14.4	**91,505**	66,865
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	14.3	**(495)**	(283)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	17	**(6,262)**	(9,153)
مكسب من بيع إستثمارات عقارية	14.3	**(693)**	(957)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	14.3	**(1,489)**	(891)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	14.3	**(927)**	(2,500)
مكسب من بيع شركة زميلة	14.3	–	(46)
خسارة (دخل) من شركات زميلة	14.3	**294**	(1,958)
المخصصات والإضمحلال	20	**21,163**	65,796
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**523,710**	510,267
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إحتياطيات لدى بنوك مركزية		**216,593**	(515,445)
ذمم مدينة		**(1,217,961)**	(403,398)
التمويل بالمضاربة والمشاركة		**(354,519)**	(239,931)
إجارة منتهية بالتمليك		**(644,256)**	(289,294)
موجودات أخرى		**(45,861)**	(12,185)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**260,131**	428,441
مبالغ مستحقة لبنوك		**115,625**	123,588
مطلوبات أخرى		**171,713**	(5,023)
حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**1,732,269**	793,585
ضرائب مدفوعة		**(81,313)**	(81,157)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**676,131**	309,448
الأنشطة الاستثمارية			
صافي شراء الإستثمارات		**(142,578)**	(212,232)
صافي شراء عقارات ومعدات		**(5,067)**	(44,321)
أرباح اسهم مستلمة من شركات زميلة		**654**	1,197
صافي شراء استثمار في شركة زميلة		**(21,484)**	(1,739)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(168,475)**	(257,095)
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		**114,989**	536,912
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم		**(36,690)**	(35,507)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		**397**	753
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		**(19,607)**	(27,135)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**59,089**	475,023
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(136,378)**	(172,917)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**430,368**	354,459
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**2,304,753**	1,950,294
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	22	**2,735,121**	2,304,753

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	العائد إلى حقوق احتياطيات: احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2014	1,048,291	(8,123)	16,753	93,138
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	45,578	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	(138)	535	–
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	–	–	–	–
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	–	–	–	–
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	15,173
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–
زكاة مدفوعة من الشركات التابعة	–	–	–	–
تأثيرات اقتناء حقوق غير مسيطرة	–	–	–	–
صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	**1,093,869**	**(8,261)**	**17,288**	**108,311**
الرصيد في 1 يناير 2013	1,014,475	(8,475)	16,352	78,687
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	33,816	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	352	401	–
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	–	–	–	–
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	–	–	–	–
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	14,451
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–
زكاة مدفوعة من الشركات التابعة	–	–	–	–
تأثيرات اقتناء حقوق غير مسيطرة	–	–	–	–
صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	1,048,291	(8,123)	16,753	93,138

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

	حاملي أسهم الشركة الأم							
	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
	38,546	(2,380)	(232,928)	263,086	82,268	1,298,651	684,736	1,983,387
	–	–	–	–	(36,690)	(36,690)	–	(36,690)
	–	–	–	–	(45,578)	–	–	–
	–	–	–	–	–	397	–	397
	–	5,453	–	–	–	5,453	2,186	7,639
	764	–	–	–	–	764	512	1,276
	–	–	(80,674)	–	–	(80,674)	(55,704)	(136,378)
	–	–	–	151,731	–	151,731	123,036	274,767
	–	–	–	(15,173)	–	–	–	–
	–	–	–	(32,816)	32,816	–	–	–
	–	–	–	(21,877)	21,877	–	–	–
	–	–	–	–	–	–	(35,200)	(35,200)
	–	–	–	(169)	–	(169)	(54)	(223)
	–	–	–	(1,384)	–	(1,384)	1,384	–
	–	–	–	–	–	–	15,648	15,648
	39,310	**3,073**	**(313,602)**	**343,398**	**54,693**	**1,338,079**	**736,544**	**2,074,623**
	42,566	(3,636)	(133,591)	218,222	69,323	1,293,923	673,757	1,967,680
	–	–	–	–	(35,507)	(35,507)	–	(35,507)
	–	–	–	–	(33,816)	–	–	–
	–	–	–	–	–	753	–	753
	–	1,256	–	–	–	1,256	500	1,756
	(4,020)	–	–	–	–	(4,020)	(2,502)	(6,522)
	–	–	(99,337)	–	–	(99,337)	(73,580)	(172,917)
	–	–	–	144,506	–	144,506	113,273	257,779
	–	–	–	(14,451)	–	–	–	–
	–	–	–	(36,690)	36,690	–	–	–
	–	–	–	(45,578)	45,578	–	–	–
	–	–	–	–	–	–	(26,469)	(26,469)
	–	–	–	(2,501)	–	(2,501)	(1,914)	(4,415)
	–	–	–	(422)	–	(422)	422	–
	–	–	–	–	–	–	1,249	1,249
	38,546	(2,380)	(232,928)	263,086	82,268	1,298,651	684,736	1,983,387

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار/ حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2014	106,868	69,860	282,380	50,459	27,835	155,608	21,238	714,248
الودائع	55,430	291,090	1,228,759	113	14,818	132,135	106,392	1,828,737
السحوبات	(80,283)	(165,966)	(1,201,626)	(13,343)	(3,384)	(132,307)	(101,004)	(1,697,913)
دخل بعد حسم المصروفات	–	11,859	4,745	573	2,964	7,450	610	28,201
حصة المضارب	–	(4,984)	(334)	(94)	(486)	(1,582)	(413)	(7,983)
تحويلات صرف عملات أجنبية	–	(9,750)	–	(120)	–	(899)	(6,595)	(17,364)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	**82,015**	**192,109**	**313,924**	**37,588**	**41,747**	**160,405**	**20,228**	**848,016**
الرصيد في 1 يناير 2013	57,403	84,056	206,123	34,220	–	153,856	63,137	598,795
الودائع	134,441	299,376	1,137,689	18,145	28,571	100,347	241,055	1,959,624
السحوبات	(84,976)	(322,062)	(1,064,518)	(1,875)	(2,680)	(103,866)	(270,004)	(1,849,981)
دخل بعد حسم المصروفات	–	10,805	3,087	654	2,099	5,430	437	22,512
حصة المضارب	–	(2,315)	(1)	(176)	(155)	(163)	(148)	(2,958)
تحويلات صرف عملات أجنبية	–	–	–	(509)	–	4	(13,239)	(13,744)
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	106,868	69,860	282,380	50,459	27,835	155,608	21,238	714,248

حاملي الصكوك:

	مرابحات السلع ألف دولار أمريكي	صكوك الإجارة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
اشتراكات (إيضاح 25)	171,500	178,500	350,000
صافي الدخل	10,938	5,993	16,931
الربح العائد إلى حاملي الصكوك			(10,938)
الربح العائد إلى الوكيل كأتعاب الحوافز			(5,993)
في 31 ديسمبر 2014			**350,000**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

1 الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركـــة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقـــم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب 1882، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحريـــن. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 فبراير 2015.

2 السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه عملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك عند عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2014	نسبة الملكية لسنة 2013	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2014
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	**55.90%**	55.90%	1991	الجزائر	28
بنك البركة الإسلامي– البحرين	**91.12%**	91.12%	1984	البحرين	137
بنك البركة تونس*	**78.40%**	78.40%	1983	تونس	13
بنك البركة مصر	**73.68%**	73.68%	1980	مصر	28
بنك البركة لبنان	**98.86%**	98.86%	1991	لبنان	7
البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	1978	الأردن	85
بنك البركة التركي للمشاركة	**56.64%**	56.64%	1985	تركيا	202
بنك البركة المحدود**	**64.51%**	62.15%	1989	جنوب أفريقيا	11
بنك البركة السودان***	**75.73%**	76.09%	1984	السودان	27
بنك البركة سورية****	**23.00%**	23.00%	2009	سورية	10

* أبتداءً من 1 يناير 2014 تم تغيير ترخيص بنك البركة تونس من بنك غير مقيم الى بنك مقيم و تم تغيير عملة التقارير رسمياً من الدولار الأمريكي الى الدينار التونسي.

** خلال السنة قامت المجموعة بالإكتتاب في زيادة رأس المال لبنك البركة المحدود والتي أدى فيها التخصيص إلى زيادة حصة ملكية المجموعة في بنك البركة المحدود.

*** خلال السنة قام مساهمون أخرون بدفع نصيبهم من زيادة رأس المال و التي قامت المجموعة بدفعها في السنوات السابقة، حيث نتج عن ذلك تغيير في نسبة الملكية خلال السنة.

**** لدى المجموعة السيطرة على بنك البركة سورية وتلك من خلال القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية له.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

الشركة / البنك	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2014	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2013	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**58.90%**	58.90%	2010	باكستان
إتقان كابيتال	بنك البركة الإسلامي	**75.69%**	54.67%	2007	السعوديه
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**62.31%**	62.31%	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**65.15%**	66.01%	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**64.51%**	62.15%	1991	جنوب أفريقيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متطابقة مع السياسات للسنة الماضية وهي موضحة أدناه:

أ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

د. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة – والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فأنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للسنة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. إستثمارات (تتمة)

أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

هـ. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

و. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم رسملتها إلى العقارات والمعدات؛ الصيانة والتصليحات يتم حسابها في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. تدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

ز. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءاً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ط. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ي. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

ك. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ل. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على البنك (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن عمل تقرير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.

م. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ن. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

س. إحتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ع. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ص. حقوق حاملي حسابات الإستثمار/ حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار/ حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات / موجودات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات/ الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات/ الموجودات. يتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات/ الموجودات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار/ حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو استبعاد تلك المنتجات/ الموجودات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ق. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ر. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الأتعاب والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حســابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ش. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تحسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

ع. ضرائب

لا تخضع أرباح المؤسسات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

خ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

د. الزكاة

تقع مسئولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وحقوق حاملي حساب الإستثمار وحاملي الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة والتي تكون مسئولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة. يتم الإفصاح عن احتساب زكاة السهم الواحد كمرفق لتقرير هيئة الرقابة الشرعية.

ض. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

أ.أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءاً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية الموحدة ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ب.ب. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعه

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج.ج. العملات الأجنبية (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

هـ.هـ. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات يستعمل أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) عند:

1) انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛
2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

3 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية*	**3,910,919**	3,681,621
أرصدة لدى بنوك أخرى	**670,208**	791,780
نقد ونقد قيد التحصيل	**430,135**	324,086
	5,011,262	4,797,487

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 2,276,141 ألف دولار أمريكي (2013: 2,493,734 ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4 ذمم مدينة

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)	**11,761,908**	10,632,286
ذمم إجارة مدينة (4.2)	**17,380**	20,504
ذمم سلم مدينة (4.3)	**163,173**	126,174
ذمم إستصناع مدينة (4.4)	**57,086**	39,255
	11,999,547	10,818,219

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات دولية	**66,642**	**324,653**	**391,295**	60,406	327,012	387,418
مرابحات أخرى	**2,103,908**	**10,945,418**	**13,049,326**	1,711,299	10,019,224	11,730,523
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**2,170,550**	**11,270,071**	**13,440,621**	1,771,705	10,346,236	12,117,941
أرباح مؤجلة	**(219,278)**	**(1,055,947)**	**(1,275,225)**	(177,273)	(915,326)	(1,092,599)
	1,951,272	**10,214,124**	**12,165,396**	1,594,432	9,430,910	11,025,342
المخصصات (إيضاح 20)	**(58,008)**	**(345,480)**	**(403,488)**	(57,795)	(335,261)	(393,056)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,893,264**	**9,868,644**	**11,761,908**	1,536,637	9,095,649	10,632,286

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**473,465**	456,082

تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	–	**23,770**	**23,770**	567	25,715	26,282
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(6,390)**	**(6,390)**	–	(5,778)	(5,778)
صافي ذمم الإجارة المدينة	–	**17,380**	**17,380**	567	19,937	20,504

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**17,157**	11,666

4.3 ذمم سلم مدينة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	–	**168,304**	**168,304**	–	130,417	130,417
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(5,131)**	**(5,131)**	–	(4,243)	(4,243)
صافي ذمم السلم المدينة	–	**163,173**	**163,173**	–	126,174	126,174

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**9,089**	7,303

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	–	**57,604**	**57,604**	–	40,565	40,565
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(518)**	**(518)**	–	(1,310)	(1,310)
صافي ذمم الإستصناع المدينة	–	**57,086**	**57,086**	–	39,255	39,255

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**1,322**	2,852

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (5.1)	**1,025,223**	809,178
التمويل بالمشاركة (5.2)	**524,563**	382,947
	1,549,786	1,192,125

5.1 التمويل بالمضاربة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	**361,748**	**674,431**	**1,036,179**	322,626	497,662	820,288
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(10,956)**	**(10,956)**	–	(11,110)	(11,110)
صافي التمويل بالمضاربة	**361,748**	**663,475**	**1,025,223**	322,626	486,552	809,178

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**10,956**	10,872

5.2 التمويل بالمشاركة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	**141,175**	**387,567**	**528,742**	70,550	319,789	390,339
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(4,179)**	**(4,179)**	–	(7,392)	(7,392)
صافي التمويل بالمشاركة	**141,175**	**383,388**	**524,563**	70,550	312,397	382,947

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**8,370**	14,964

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

6 إستثمارات

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (6.1)	**17,510**	34,644
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (6.2)	**104,919**	97,087
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (6.3)	**2,242,616**	2,093,920
	2,365,045	2,225,651
إستثمارات عقارية (6.4)	**159,549**	139,350
إستثمارات في شركات زميلة (6.5)	**55,440**	37,829
	2,580,034	2,402,830

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
دّين	**8,749**	**5,658**	**14,407**	29,046	2,638	31,684
أسهم حقوق الملكية	**2,413**	**690**	**3,103**	2,262	698	2,960
	11,162	**6,348**	**17,510**	31,308	3,336	34,644

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	**7,363**	**32,024**	**39,387**	4,820	43,373	48,193
صناديق مدارة	**7,053**	**14,237**	**21,290**	1,751	14,650	16,401
	14,416	**46,261**	**60,677**	6,571	58,023	64,594
إستثمارات غير مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	**26,626**	**10,520**	**37,146**	19,520	7,549	27,069
صناديق مدارة	–	**12,385**	**12,385**	–	10,485	10,485
	26,626	**22,905**	**49,531**	19,520	18,034	37,554
المخصصات (إيضاح 20)	**(2,650)**	**(2,639)**	**(5,289)**	(2,744)	(2,317)	(5,061)
	38,392	**66,527**	**104,919**	23,347	73,740	97,087

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة صكوك وبنود مشابهة	**441,539**	**780,676**	**1,222,215**	477,269	490,730	967,999
إستثمارات غير مسعرة صكوك وبنود مشابهة	**72,284**	**951,964**	**1,024,248**	56,639	1,072,263	1,128,902
المخصصات (إيضاح 20)	–	**(3,847)**	**(3,847)**	–	(2,981)	(2,981)
	513,823	**1,728,793**	**2,242,616**	533,908	1,560,012	2,093,920

6.4 استثمارات عقارية

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	**901**	**82,147**	**83,048**	1,158	75,982	77,140
مباني	**6,079**	**70,422**	**76,501**	7,340	54,870	62,210
	6,980	**152,569**	**159,549**	8,498	130,852	139,350

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**139,350**	127,829
إقتناء	**34,803**	11,290
صافي مكسب من تعديلات القيمة العادلة	**9,050**	6,988
إستبعاد	**(21,413)**	(1,860)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى – صافي	**(2,241)**	(4,897)
	20,199	11,521
الرصيد في نهاية السنة	**159,549**	139,350

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

6 إستثمارات (تتمة)

6.5 إستثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2014					
	نسبة الملكية %	بلد التأسيس	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة						
المصارف الإستثمارية						
شركة الأمين للاستثمار	29.70	الأردن	–	5,966	5,966	4,599
التأمين						
شركة التأمين الإسلامية	33.20	الأردن	–	8,302	8,302	7,745
أخرى						
المركز الأردني للتجارة العالمية	28.40	الأردن	–	2,155	2,155	1,621
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	26.00	الأردن	–	5,516	5,516	7,756
			–	21,939	21,939	21,721
غير مسعرة						
العقارات						
شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري	40.00	مصر	–	318	318	
محفظة ريف 1 العقارية	37.47	سعودية	7,426	–	7,426	
محفظة ريف 2 العقارية	19.90	سعودية	2,208	–	2,208	
محفظة ريف 3 العقارية	53.20	سعودية	16,736	–	16,736	
التأمين						
تكافل للتقاعد و التأمين على الحياة	50.00	تركيا	2,410	–	2,410	
أخرى						
بست للإيجار	28.00	تونس	4,403	–	4,403	
			33,183	318	33,501	
			33,183	22,257	55,440	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

6 إستثمارات (تتمة)

6.5 إستثمار في شركات زميلة (تتمة)

			2013			
	نسبة الملكية %	بلد التأسيس	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة						
المصارف الإستثمارية						
شركة الأمين للاستثمار	29.70	الأردن	–	5,606	5,606	4,065
التأمين						
شركة التأمين الإسلامية	33.20	الأردن	–	7,549	7,549	7,762
أخرى						
المركز الأردني للتجارة العالمية	28.40	الأردن	–	2,187	2,187	1,836
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	26.00	الأردن	–	5,520	5,520	8,713
			–	20,862	20,862	22,376
غير مسعرة						
العقارات						
شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري	40.00	مصر	–	327	327	327
محفظة ريف 1 العقارية	37.47	سعودية	7,152	–	7,152	
محفظة ريف 2 العقارية	19.90	سعودية	2,101	–	2,101	
التأمين						
تكافل للتقاعد والتأمين على الحياة	50.00	تركيا	2,391	–	2,391	
أخرى						
بست للإيجار	28.00	تونس	4,996	–	4,996	
			16,640	327	16,967	
			16,640	21,189	37,829	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2014			2013		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	–	**1,276,142**	**1,276,142**	–	1,037,203	1,037,203
الإستهلاك المتراكم	–	**(357,951)**	**(357,951)**	–	(313,285)	(313,285)
صافي القيمة الدفترية	–	**918,191**	**918,191**	–	723,918	723,918
معدات						
التكلفة	**314,926**	**431,186**	**746,112**	41,672	422,041	463,713
الإستهلاك المتراكم	**(10,247)**	**(225,756)**	**(236,003)**	(7,656)	(261,176)	(268,832)
صافي القيمة الدفترية	**304,679**	**205,430**	**510,109**	34,016	160,865	194,881
أخرى						
التكلفة	–	**85,735**	**85,735**	1,851	31,025	32,876
الإستهلاك المتراكم	–	**(19,236)**	**(19,236)**	(1,851)	(7,776)	(9,627)
صافي القيمة الدفترية	–	**66,499**	**66,499**	–	23,249	23,249
المجموع						
التكلفة	**314,926**	**1,793,063**	**2,107,989**	43,523	1,490,269	1,533,792
الإستهلاك المتراكم	**(10,247)**	**(602,943)**	**(613,190)**	(9,507)	(582,237)	(591,744)
صافي القيمة الدفترية	**304,679**	**1,190,120**	**1,494,799**	34,016	908,032	942,048

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

8 عقارات ومعدات

	أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في 1 يناير 2013	287,888	170,185	8,668	101,028	567,769
إضافات	38,996	22,286	1,865	26,739	89,886
إستبعادات	(1,908)	(2,929)	(821)	(5,582)	(11,240)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(26,368)	(9,649)	(450)	(9,306)	(45,773)
في 31 ديسمبر 2013	298,608	179,893	9,262	112,879	600,642
إضافات	45,651	35,969	2,838	34,283	118,741
إستبعادات	(19,544)	(4,127)	(1,001)	(67,424)	(92,096)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(16,735)	(8,339)	(539)	(6,262)	(31,875)
في 31 ديسمبر 2014	**307,980**	**203,396**	**10,560**	**73,476**	**595,412**
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2013	58,835	107,502	5,467	9,469	181,273
المخصص خلال السنة (إيضاح 18)	10,497	15,363	1,001	7,231	34,092
متعلق بإستبعادات	(620)	(2,269)	(732)	(797)	(4,418)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(6,683)	(6,380)	(410)	(2,712)	(16,185)
في 31 ديسمبر 2013	62,029	114,216	5,326	13,191	194,762
المخصص خلال السنة (إيضاح 18)	12,733	17,951	1,123	6,079	37,886
متعلق بإستبعادات	(963)	(3,625)	(706)	(570)	(5,864)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(4,680)	(4,207)	(250)	(1,558)	(10,695)
في 31 ديسمبر 2014	**69,119**	**124,335**	**5,493**	**17,142**	**216,089**
صافي القيم الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2014	**238,861**	**79,061**	**5,067**	**56,334**	**379,323**
في 31 ديسمبر 2013	236,579	65,677	3,936	99,688	405,880

9 موجودات أخرى

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**170,898**	109,102
الشهرة وموجودات غير ملموسة 9 (أ)	**103,773**	104,946
رهونات قيد البيع	**75,951**	75,471
أموال صندوق القرض الحسن	**12,122**	24,359
ضرائب مؤجلة	**19,793**	19,022
مبالغ مدفوعة مقدماً	**38,036**	46,422
أخرى	**41,681**	45,154
	462,254	424,476
المخصصات (إيضاح 20)	**(13,416)**	(15,506)
	448,838	408,970

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

9 موجودات أخرى (تتمة)

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2014			2013		
	شهرة ألف دولار أمريكي	**موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**87,548**	**17,398**	**104,946**	93,785	13,999	107,784
إضافات	–	**13,280**	**13,280**	–	10,032	10,032
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 18)	–	**(7,689)**	**(7,689)**	–	(5,034)	(5,034)
خسارة الاضمحلال للسنة	**(4,000)**	–	**(4,000)**	–	–	–
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(1,371)**	**(1,393)**	**(2,764)**	(6,237)	(1,599)	(7,836)
في 31 ديسمبر	**82,177**	**21,596**	**103,773**	87,548	17,398	104,946

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لخمس وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	**21,994**	24,152
بنك البركة مصر	**2,047**	2,107
البنك الإسلامي الأردني	**26,646**	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	**18,408**	17,561
اتقان كابتال*	**13,082**	17,082
	82,177	87,548

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

* أظهر المبلغ القابل للإسترداد لإتقان كابيتال بإستخدام الأسس المذكورة أعلاه قيمة أعلى بحيث لن ينتج عن ذلك إي إضمحلال في الشهرة إلا إنه وبالنظر إلى التغيرات المؤقتة الحالية في العوامل الخارجية للإقتصاد السعودي، ونظراً إلى التقديرات الغير مؤكدة للتدفقات النقدية، تم الأخذ في الإعتبار إضمحلال في الشهرة بقيمة 4 مليون دولار أمريكي خلال السنة.

10 تمويلات طويلة الأجل

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	**452,519**	296,584
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها في شركة تابعة	**203,150**	204,487
تمويلات إستصناع	–	39,609
	655,669	540,680

تمويلات المرابحة
خلال سنة 2013، حصل بنك البركة التركي للمشاركة على 293 مليون دولار امريكي تمويلات مرابحة بمتوسط معدل ربح سنوي 1.59% لمدة سنتين تم الحصول على تمويلات المرابحة بالدولار الأمريكي و اليورو.

علاوة على ذلك، خلال السنة، دخل بنك البركة التركي للمشاركة في اتفاقية مرابحة مع حاملي الصكوك بقيمة 171.5 مليون دولار أمريكي مستحقة الدفع خلال 5 سنوات بمعدل ربح بنسبة 12.76% سنويا على أن يدفع على أساس نصف سنوي. قام بنك البركة التركي للمشاركة بإثبات تلك المرابحة كجزء من تمويلاته الطويلة الأجل (إيضاح 25).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

10 تمويلات طويلة الأجل (تتمة)

تمويلات ثانوية تم الحصول عليها في شركة تابعة
خلال سنة 2013 ،حصل بنك البركة التركي للمشاركة على 200 مليون دولار امريكي تمويلات ثانوية بمعدل بربح سنوي بنسبة % 7.75 لمدة عشر سنوات. تم الحصول على هذه التمويلات الثانوية بالدولار الامريكي. وتعتبر هذه التمويلات الثانوية جزءاً من رأس المال فئة II لبنك البركة التركي للمشاركة في احتساب كفاية راس المال للبنك حسب الأنظمة المصرفية للجمهورية التركية.

11 مطلوبات أخرى

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	**327,615**	254,266
هوامش نقدية	**268,959**	202,313
شيكات اداريه	**74,071**	9,256
مخصصات أخرى (إيضاح 20) *	**11,521**	30,306
ضرائب حالية **	**72,606**	61,723
ضرائب مؤجلة **	**9,531**	686
مصروفات مستحقة	**82,225**	78,301
صندوق الصدقات	**4,296**	7,432
أخرى	**21,876**	54,716
	872,700	698,999

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات معينة على بنود الإرتباطات والإلتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الإستثمار*	**13,912,511**	12,268,218
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)	**13,045**	12,126
احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 12.2)	**198,559**	110,424
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار – صافي (إيضاح 12.3)	**15,677**	8,676
	14,139,792	12,399,444

* صكوك متوسطة الأجل
تحتوي حقوق حاملي حسابات الاستثمار على صكوك مضاربة غير مقيدة وغير مضمونة وخاصة ثانوية بإجمالي 20,508 ألف دولار أمريكي أصدرت من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان. إن مدة هذه الصكوك سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**12,126**	9,444
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**2,377**	2,643
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(1,458)**	39
الرصيد في 31 ديسمبر	**13,045**	12,126

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

12.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**110,424**	98,429
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 20)	**(5,288)**	(21,807)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**102,728**	48,634
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(9,305)**	(14,832)
الرصيد في 31 ديسمبر	**198,559**	110,424

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار– صافي

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**8,676**	7,777
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	**13,738**	2,771
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	**(693)**	(751)
تأثير الضريبة المؤجلة	**(5,355)**	(606)
محول إلى حقوق المساهمين	**(688)**	(515)
	15,677	8,676
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	**11,879**	10,009
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	**3,798**	(1,333)
	15,677	8,676

13 حقوق الملاك

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 1,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,500,000**	1,500,000

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,048,290,833 (2013: 1,014,475) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,048,291**	1,014,475
الصادر خلال السنة		
45,577,862 أسهم منحة (2013: 33,815,833) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**45,578**	33,816
في نهاية السنة		
1,093,868,695 (2013: 1,048,290,833) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,093,869**	1,048,291

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

13 حقوق الملاك (تتمة)

التخصيصات المقترحة
قرر مساهموا المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2014 (2013 : 19 مارس 2013) توزيع مبلغ وقدره 36,507 ألف دولار أمريكي كأرباح أسهم نقدية ومبلغ وقدره 36,690 ألف دولار أمريكي كأسهم منحة (2013 : 35,507 ألف دولار أمريكي كأرباح أسهم نقدية و 45,578 ألف دولار أمريكي (33,816 ألف دولار أمريكي) كأسهم منحة.

أسهم خزينة

	عدد الأسهم بالآلاف	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**8,123**	**8,123**	8,475
شراء أسهم خزينة	**548**	**548**	39
بيع أسهم خزينة	**(410)**	**(410)**	(391)
في 31 ديسمبر	**8,261**	**8,261**	8,123

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 6,650 ألف دولار أمريكي (2013: 6,268 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2013: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات أضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـــ5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2014

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	**329,369,040**	**30.11%**
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	**269,484,470**	**24.64%**
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	**211,378,282**	**19.32%**
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	**76,845,065**	**7.03%**

في 31 ديسمبر 2013

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	315,645,330	30.11%
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	258,255,951	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	202,570,854	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	72,656,256	6.93%

2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.
3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2014

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	**84,001,577**	**1,108**	**7.68%**
من 1% لغاية أقل من 5%	**122,790,261**	**6**	**11.22%**
من 5% لغاية أقل من 10%	**76,845,065**	**1**	**7.03%**
من 10% لغاية أقل من 20%	**211,378,282**	**1**	**19.32%**
من 20% لغاية أقل من 50%	**598,853,510**	**2**	**54.75%**
	1,093,868,695	**1,118**	**100.00%**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات أضافية عن نمط الملكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2013

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	69,096,191	1,123	6.59%
من 1% لغاية أقل من 5%	130,066,251	7	12.41%
من 5% لغاية أقل من 10%	72,656,256	1	6.93%
من 10% لغاية أقل من 20%	202,570,854	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	573,901,281	2	54.75%
	1,048,290,833	1,134	100%

أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح
يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الأوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) إحتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 15,173 ألف دولار أمريكي (2013: 14,451 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والإستثمارات العقارية.

د) تحويل العملات الأجنبية
يتم استخدام تحولات صرف العملات الأجنبية لتسجيل الفروق الناتجة عن تحول القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

يلخص الجدول التالي تحويلات العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	**2014 ألف دولار أمريكي**	2013 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	**23,964**	8,995
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	**8,173**	10,314
بنك البركة مصر	جنيه مصري	**28,717**	25,124
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	**180,354**	139,806
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	**12,137**	9,107
بنك البركة السودان	جنيه سوداني	**29,337**	28,238
بنك البركة تونس	دينار تونسي	**8,994**	–
بنك البركة سورية	ليرة سورية	**21,926**	11,344
		313,602	232,928

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

13 حقوق الملاك (تتمة)

هـ) إحتياطيات أخرى
تتضمن الاحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) تخصيصات مقترحة

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
أرباح أسهم نقدية 3% (2013: 3.5%)	**32,816**	36,690
أسهم منحة	**21,877**	45,578
	54,693	82,268

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من الأرباح المبقاة بواقع سهم واحد لكل 50 (2013: 23) سهم محتفظ بها. سيتم تقديم هـذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2013 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2014 ونفذت في سنة 2014 بعد صدور تلك الموافقة.

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة
يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

14 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح14.1)	**1,035,030**	937,762
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 14.2)	**95,859**	81,803
إستثمارات (إيضاح 14.3)	**207,077**	194,224
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 14.4)	**96,242**	70,835
أخرى	**3,359**	14,438
	1,437,567	1,299,062
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة	**1,166,772**	1,031,031
الدخل من عقود التمويل والاستثمار الذاتية	**270,795**	268,031
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	**1,437,567**	1,299,062
الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	**270,795**	268,031
الربح المدفوع على تمويلات الوكالة	**(34,375)**	(31,964)
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	**236,420**	236,067

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

14 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

14.1 ذمم مدينة

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
1,019,486	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	925,471
11,590	ذمم سلم مدينة	9,011
3,954	ذمم إستصناع مدينة	3,280
1,035,030		937,762

14.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
38,146	التمويل بالمضاربة	21,325
57,713	التمويل بالمشاركة	60,478
95,859		81,803

14.3 إستثمارات

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
2,008	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	9,236
200,107	أدوات دَين مدرجة بالتكلفة المطفأة	177,094
495	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	283
1,489	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	891
927	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	2,500
1,652	دخل إيجار	1,259
(294)	(خسارة) دخل من شركات زميلة	1,958
693	مكسب من بيع إستثمار عقاري	957
–	مكسب من بيع شركات زميلة	46
207,077		194,224

14.4 إجارة منتهية بالتمليك

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
187,747	دخل من إجارة منتهية بالتمليك	137,700
(91,505)	إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(66,865)
96,242		70,835

15 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

16 دخل الأتعاب وعمولات أخرى

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
96,110	أتعاب وعمولات مصرفية	72,418
40,760	إعتمادات مستنديه	53,501
41,081	خطابات ضمان	44,877
9,193	خطابات قبول	8,302
187,144		179,098

17 دخل تشغيلي آخر

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
30,070	مكسب تحويل العملات الأجنبية	61,764
6,262	مكسب من بيع عقارات ومعدات	9,153
5,081	أخرى	1,912
41,413		72,829

18 استهلاك وإطفاء

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
37,886	إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)	34,092
7,689	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))	5,034
45,575		39,126

19 مصروفات تشغيلية أخرى

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
93,923	مصروفات عامة وإدارية	87,926
25,401	مصروفات مهنية وأعمال	22,981
55,153	مصروفات مباني	45,489
174,477		156,396

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

20 المخصصات والإضمحلال

	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)
2014		
المخصصات في 1 يناير	**393,056**	**5,778**
المخصص خلال السنة	**76,622**	**2,675**
مبالغ تم استردادها خلال السنة	**(41,369)**	**(1,569)**
	35,253	**1,106**
	428,309	**6,884**
مبالغ تم شطبها خلال السنة	**(12,948)**	**–**
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	**5,287**	**–**
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	**(17,160)**	**(494)**
المخصصات في 31 ديسمبر	**403,488**	**6,390**

خلال السنة تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 4,335 ألف دولار أمريكي (2013 : 3,349 ألف دولار امريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة.

2013		
المخصصات في 1 يناير	394,504	8,056
المخصص خلال السنة	106,257	3,147
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(62,540)	(1,484)
	43,717	1,663
	438,221	9,719
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(41,417)	(1,181)
مبالغ مخصصة من (الى) احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	21,738	–
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	(25,486)	(2,760)
المخصصات في 31 ديسمبر	393,056	5,778

ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
4,243	**1,310**	**11,110**	**7,392**	**8,042**	**15,506**	**30,306**	**476,743**
1,823	**1,358**	**232**	**870**	**1,690**	**1,911**	**2,073**	**89,254**
(832)	**(2,075)**	**–**	**(4,244)**	**(790)**	**(1,803)**	**(19,744)**	**(72,426)**
991	**(717)**	**232**	**(3,374)**	**900**	**108**	**(17,671)**	**16,828**
5,234	**593**	**11,342**	**4,018**	**8,942**	**15,614**	**12,635**	**493,571**
–	**–**	**(65)**	**–**	**–**	**–**	**(152)**	**(13,165)**
–	**–**	**–**	**1**	**–**	**–**	**–**	**5,288**
(103)	**(75)**	**(321)**	**160**	**194**	**(2,198)**	**(962)**	**(20,959)**
5,131	**518**	**10,956**	**4,179**	**9,136**	**13,416**	**11,521**	**464,735**
2,684	486	16,353	8,529	20,186	11,619	18,210	480,627
2,258	1,091	1,730	1,347	969	5,582	8,974	131,355
(710)	(337)	–	(1,718)	(1,001)	(1,117)	(1)	(68,908)
1,548	754	1,730	(371)	(32)	4,465	8,973	62,447
4,232	1,240	18,083	8,158	20,154	16,084	27,183	543,074
–	–	(5,233)	–	(7,521)	(998)	(28)	(56,378)
17	57	–	(5)	–	–	–	21,807
(6)	13	(1,740)	(761)	(4,591)	420	3,151	(31,760)
4,243	1,310	11,110	7,392	8,042	15,506	30,306	476,743

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

20 المخصصات والإضمحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي
2014		
الشرق الأوسط	**233,703**	–
شمال أفريقيا	**26,436**	**4,905**
أوروبا	**116,488**	–
أخرى	**26,861**	**1,485**
المجموع	**403,488**	**6,390**
2013		
الشرق الأوسط	217,624	–
شمال أفريقيا	32,188	4,361
أوروبا	119,666	–
أخرى	23,578	1,417
المجموع	393,056	5,778

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 292.2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 304.9 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدودة بمجموع تعرض العميل.

ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
–	–	10,956	242	5,647	4,148	11,390	266,086
1,361	392	–	46	757	2,469	131	36,497
–	–	–	–	–	1,911	–	118,399
3,770	126	–	3,891	2,732	4,888	–	43,753
5,131	518	10,956	4,179	9,136	13,416	11,521	464,735
–	–	11,110	241	5,324	6,120	27,469	267,888
2,197	1,118	–	51	960	2,777	2,837	46,489
–	–	–	–	–	1,343	–	121,009
2,046	192	–	7,100	1,758	5,266	–	41,357
4,243	1,310	11,110	7,392	8,042	15,506	30,306	476,743

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

21 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2014	2013
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	**151,731**	144,506
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)	**1,085,469**	1,040,005
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	**11**	(114)
تأثير أسهم المنحة خلال السنه (بالآلاف)*	**–**	45,578
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	**1,085,480**	1,085,469
الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية	**13.98**	13.31

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2013.

22 النقد وما في حكمه

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي الإجباري	**1,634,778**	1,188,887
أرصدة لدى بنوك أخرى	**670,208**	791,780
نقد ونقد قيد التحصيل	**430,135**	324,086
	2,735,121	2,304,753

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك للمجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	**2,427**	**14**	**133**	–	**2,574**	2,664
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	**891**	**85**	–	–	**976**	766
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	**81**	**610**	–	**691**	920
دخل الأتعاب وعمولات أخرى	**855**	–	–	–	**855**	417

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	**5,846**	4,635
مكافآت طويلة الأجل	**1,414**	893

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 1 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسين ألف دولار أمريكي	أعضـــاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
ذمم مدينة	**8,103**	**2**	**689**	–	**8,794**	8,918
التمويل بالمضاربة والمشاركة	–	–	**1,305**	–	**1,305**	2,657
استثمارات	**56,965**	**243**	–	**278**	**57,486**	38,062
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	**933**	–	**933**	1,097
موجودات أخرى	**1,144**	**59**	**598**	–	**1,801**	762
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	**7,385**	**6,491**	**916**	**86**	**14,878**	12,011
مبالغ مستحقة لبنوك	–	**15,101**	–	–	**15,101**	15,430
مطلوبات أخرى	**2,076**	**23**	**2**	**196**	**2,297**	2,098
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**16,015**	**9,960**	**8,540**	**63**	**34,578**	29,707
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية	**13,631**	**8,567**	**662**	–	**22,860**	13,322

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

			2013 *	المعاملة	2014
اسم أعضاء مجلس الإدارة	**المنصب**	**الجنسية**	عدد الأسهم	عدد الأسهم	**عدد الأسهم**
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	573,901,281	–	**598,853,510**
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	562,027	–	**586,462**
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	285,588	–	**298,004**
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	21,205,281	–	**22,127,249**
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	597,136	–	**623,098**
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	190,534	–	**198,818**
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	308	–	**321**
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات والشؤن الإدارية	بحريني	114,913	–	**119,909**

* يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بواقع سهم واحد لكل 23 سهم محتفظ به بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2014.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

24 ارتباطات وإلتزامات محتملة

2014 ألف دولار أمريكي		2013 ألف دولار أمريكي
877,685	اعتمادات مستندية	1,111,881
3,388,857	خطابات ضمان	2,881,336
142,917	خطابات قبول	180,282
811,528	ارتباطات غير مسحوبة	773,961
83,552	أخرى	50,966
5,304,539		4,998,426

25 أصدار صكوك

بنك البركة التركي للمشاركة

«خلال السنة، أصدر بنك البركة التركي للمشاركة صكوك مدرجة في البورصة الايرلندية وذلك لمدة 5 سنوات من خلال شركته التابعة المملوكة بالكامل بيركت فارليك كيرالاما أيه. أس. بقيمة 350 مليون دولار أمريكي. ستدفع أرباح على تلك الصكوك على أساس نصف سنوي وبمعدل ربح متوقع بنسبة 6.25% سنوياً. ستستخدم اشتراكات الصكوك إلى حد لا يقل عن 51% لشراء محفظة الموجودات، بينما سيستخدم الجزء المتبقي إلى حد لا يزيد عن 49% لمرابحات السلع. علاوة على ذلك، وفقا لشروط اتفاقية إدارة الوكالة، سيتم إثبات أية أرباح تزيد عن معدل الربح المتوقع بنسبة 6.25% من المبلغ الأساسي لموجودات الصكوك كأتعاب حوافز من قبل بنك البركة التركي للمشاركة.

قام بنك البركة التركي للمشاركة ببيع جزءاً من موجوداته الاستثمارية (صكوك الإجارة) بقيمة 178.5 مليون دولار أمريكي والذي تم بيعه لحاملي الصكوك، ومع ذلك، سوف تدار هذه الموجودات من قبل بنك البركة التركي للمشاركة وفقا لشروط اتفاقية إدارة الوكالة. وعلاوة على ذلك، فقد وقع بنك البركة التركي للمشاركة اتفاقية تعهد بشراء تلك الموجودات بعد مرور 5 سنوات من تاريخ إصدار الصكوك.

علاوة على ذلك، دخل بنك البركة التركي للمشاركة في اتفاقية مرابحة مع حاملي الصكوك بقيمة 171.5 مليون دولار أمريكي مستحقة الدفع خلال 5 سنوات بمعدل ربح بنسبة 12.76% سنويا على أن يدفع على أساس نصف سنوي. قام بنك البركة التركي للمشاركة بإثبات تلك المرابحة كجزء من تمويلاته الطويلة الأجل.

بنك البركة (باكستان) المحدود

أصدر بنك البركة (باكستان) المحدود صكوك خاصة ثانوية غير مضمونة بإجمالي 20,508 ألف دولار أمريكي. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان. إن مدة هذه الصكوك سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

26 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

26 تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2014 الموجودات ألف دولار أمريكي	2014 المطلوبات ألف دولار أمريكي	2014 حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	2013 الموجودات ألف دولار أمريكي	2013 المطلوبات ألف دولار أمريكي	2013 حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	**9,668,236**	**2,630,783**	**6,157,725**	8,746,346	2,463,265	5,458,582
شمال أفريقيا	**2,448,620**	**1,023,181**	**1,106,558**	2,588,865	1,099,882	1,136,874
أوروبا	**9,665,187**	**3,127,066**	**5,801,091**	8,076,290	2,593,951	4,790,278
أخرى	**1,681,546**	**468,144**	**1,074,418**	1,556,058	427,630	1,013,710
	23,463,589	**7,249,174**	**14,139,792**	20,967,559	6,584,728	12,399,444

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2014 مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	2014 صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	2014 صافي الدخل ألف دولار أمريكي	2013 مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	2013 صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	2013 صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	**337,724**	**144,880**	**90,292**	323,815	143,606	70,317
شمال أفريقيا	**108,903**	**56,727**	**49,093**	128,060	68,068	47,999
أوروبا	**396,754**	**174,695**	**120,934**	391,526	190,965	127,672
أخرى	**74,181**	**19,900**	**14,448**	66,083	17,425	11,791
	917,562	**396,202**	**274,767**	909,484	420,064	257,779

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر معدل الربح.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2014:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	2,735,121	–	–
ذمم مدينة	1,719,630	1,414,712	1,736,626
التمويل بالمضاربة والمشاركة	813,313	6,548	11,881
استثمارات	1,026,923	279,545	124,702
إجارة منتهية بالتمليك	20,723	27,295	46,025
عقارات ومعدات	–	–	–
موجودات أخرى	47,488	67,262	20,497
مجموع الموجودات	**6,363,198**	**1,795,362**	**1,939,731**
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,509,312	–	–
مبالغ مستحقة لبنوك	540,291	178,939	143,179
تمويلات طويلة الأجل	–	1,474	18,971
مطلوبات أخرى	326,805	61,728	129,487
مجموع المطلوبات	**5,376,408**	**242,141**	**291,637**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**5,865,872**	**1,687,304**	**1,063,450**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**11,242,280**	**1,929,445**	**1,355,087**
صافي فجوة السيولة	**(4,879,082)**	**(134,083)**	**584,644**
صافي فجوة السيولة المتراكمة	**(4,879,082)**	**(5,013,165)**	**(4,428,521)**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية / حاملي الصكوك	77,681	185,480	193,279

6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
–	–	–	–	–	–	2,276,141	**5,011,262**
1,924,670	3,137,623	1,173,886	593,300	298,687	413	–	**11,999,547**
24,084	152,218	289,848	232,383	19,511	–	–	**1,549,786**
264,839	426,803	156,910	45,993	38,939	391	214,989	**2,580,034**
103,920	385,164	367,016	197,508	340,269	6,879	–	**1,494,799**
–	–	–	–	–	–	379,323	**379,323**
35,798	48,343	28,309	1,138	82,561	–	117,442	**448,838**
2,353,311	**4,150,151**	**2,015,969**	**1,070,322**	**779,967**	**7,683**	**2,987,895**	**23,463,589**
–	–	–	–	–	–	–	4,509,312
266,210	22,000	60,874	–	–	–	–	1,211,493
265,191	12,190	357,843	–	–	–	–	655,669
23,250	48,363	29,420	209	253,438	–	–	872,700
554,651	**82,553**	**448,137**	**209**	**253,438**	**–**	**–**	**7,249,174**
1,244,228	**1,410,274**	**2,275,489**	**5,479**	**587,696**	**–**	**–**	**14,139,792**
1,798,879	**1,492,827**	**2,723,626**	**5,688**	**841,134**	**–**	**–**	**21,388,966**
554,432	**2,657,324**	**(707,657)**	**1,064,634**	**(61,167)**	**7,683**	**2,987,895**	**2,074,623**
(3,874,089)	**(1,216,765)**	**(1,924,422)**	**(859,788)**	**(920,955)**	**(913,272)**	**2,074,623**	
168,590	38,056	368,256	339	166,335	–	–	**1,198,016**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2013:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	2,304,753	–	–
ذمم مدينة	1,688,879	1,282,832	1,693,454
التمويل بالمضاربة والمشاركة	623,652	12,374	12,583
استثمارات	831,181	227,845	154,236
إجارة منتهية بالتمليك	10,328	14,113	141,435
عقارات ومعدات	–	–	–
موجودات أخرى	59,142	11,300	10,086
مجموع الموجودات	5,517,935	1,548,464	2,011,794
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,249,181	–	–
مبالغ مستحقة لبنوك	374,175	264,104	187,149
تمويلات طويلة الأجل	–	–	–
مطلوبات أخرى	290,303	45,016	52,845
مجموع المطلوبات	4,913,659	309,120	239,994
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5,174,927	1,384,986	1,093,554
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	10,088,586	1,694,106	1,333,548
صافي فجوة السيولة	(4,570,651)	(145,642)	678,246
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(4,570,651)	(4,716,293)	(4,038,047)
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	95,648	105,162	171,309

المجموع ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي
4,797,487	2,492,734	–	–	–	–	–	–
10,818,219	49,909	175	6,030	394,925	979,430	2,847,564	1,875,021
1,192,125	3,602	–	16,568	120,917	102,038	276,409	23,982
2,402,830	142,302	–	1,411	29,926	131,074	393,465	491,390
942,048	11,339	2,390	250,519	190,831	175,959	117,397	27,737
405,880	405,880	–	–	–	–	–	–
408,970	185,638	–	1,965	6,285	55,169	62,765	16,620
20,967,559	3,291,404	2,565	276,493	742,884	1,443,670	3,697,600	2,434,750
4,249,181	–	–	–	–	–	–	–
1,095,868	44,833	–	–	–	–	22,000	203,607
540,680	–	–	–	204,445	63,163	273,072	–
698,999	220,465	–	–	167	9,719	44,600	35,884
6,584,728	265,298	–	–	204,612	72,882	339,672	239,491
12,399,444	66,400	–	–	3,493	830,033	2,508,538	1,337,513
18,984,172	331,698	–	–	208,105	902,915	2,848,210	1,577,004
1,983,387	2,959,706	2,565	276,493	534,779	540,755	849,390	857,746
–	1,983,387	(976,319)	(978,884)	(1,255,377)	(1,790,156)	(2,330,911)	(3,180,301)
714,248	–	–	–	5,953	7,316	13,632	315,228

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان
تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة
السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة
إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة
تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة
هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتمليك
هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة وبشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)
التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك أخرى	**670,208**	791,780
ذمم مدينة	**11,999,547**	10,818,219
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,549,786**	1,192,125
استثمارات	**2,257,023**	2,125,604
موجودات أخرى	**211,285**	163,109
المجموع	**16,687,849**	15,090,837
ارتباطات والتزامات محتملة	**5,304,539**	4,998,426
	21,992,388	20,089,263

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الإئتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2014			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**11,460,437**	**453,604**	**501,033**	**12,415,074**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,482,965**	**62,630**	**19,326**	**1,564,921**
موجودات أخرى	**212,299**	**49**	**12,353**	**224,701**
	13,155,701	**516,283**	**532,712**	**14,204,696**

	31 ديسمبر 2013			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	10,661,039	83,664	477,903	11,222,606
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,095,832	88,959	25,836	1,210,627
موجودات أخرى	161,301	28	17,286	178,615
	11,918,172	172,651	521,025	12,611,848

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2014			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	**250,027**	**58,901**	**144,676**	**453,604**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**55,989**	**5,644**	**997**	**62,630**
موجودات أخرى	**11**	**28**	**10**	**49**
	306,027	**64,573**	**145,683**	**516,283**

	31 ديسمبر 2013			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	43,779	19,422	20,463	83,664
التمويل بالمضاربة والمشاركة	74,107	12,201	2,651	88,959
موجودات أخرى	–	22	6	28
	117,886	31,645	23,120	172,651

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان (تتمة)

3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونيا والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات إستثمار غير مدرجة بالميزانية.

6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فان الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فان المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءا من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الإئتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2014			2013		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	**4,345,866**	**159,368**	**270,664**	3,227,128	236,521	218,488
تعدين وتنقيب	**131,400**	**1,567**	**45,980**	130,116	1,657	17,237
زراعي	**106,714**	**4,492**	**9,045**	60,270	1,716	13,733
إنشائي وعقاري	**3,009,413**	**36,237**	**27,237**	2,465,574	37,046	18,948
مالي	**3,376,998**	**2,089,789**	**1,504,148**	2,584,615	2,012,009	1,735,894
تجاري	**1,646,955**	**199,853**	**414,230**	1,771,409	178,337	234,779
شخصي وتمويل إستهلاكي	**2,070,163**	**3,391,460**	**10,526,039**	2,480,616	3,154,443	8,911,711
حكومي	**6,157,519**	**53,453**	**152,124**	5,236,727	28,058	60,738
خدمات أخرى	**2,618,561**	**1,312,955**	**1,190,325**	3,011,104	934,941	1,187,916
	23,463,589	**7,249,174**	**14,139,792**	20,967,559	6,584,728	12,399,444

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ وقدره 108,022 ألف دولار أمريكي (2013: 100,047ألف دولار أمريكي) تتمثل في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 104,919 ألف دولار أمريكي (2013: 97,087 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل بإجمالي 3,103 دولار أمريكي (2013: 2,960 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو حقوق الملاك.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2014		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	**(39,446)**	**417,488**	**378,042**
دينار أردني	**(17,480)**	**271,819**	**254,339**
جنيه مصري	**(23,575)**	**139,502**	**115,927**
جنيه سوداني	**(2,386)**	**29,848**	**27,462**
دينار جزائري	**–**	**129,817**	**129,817**
ليرة لبنانية	**(1,799)**	**19,049**	**17,250**
جنيه إسترليني	**(3,293)**	**–**	**(3,293)**
دينار تونسي	**74,046**	**67,931**	**141,977**
يـــورو	**(13,855)**	**–**	**(13,855)**
راند جنوب أفريقي	**(313)**	**31,194**	**30,881**
روبية باكستانية	**1,346**	**62,234**	**63,580**
ليرة سورية	**(314)**	**12,438**	**12,124**
أخرى	**18,398**	**–**	**18,398**

	2013		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	(152,571)	392,016	239,445
دينار أردني	(12,571)	246,406	233,835
جنيه مصري	(106)	124,230	124,124
جنيه سوداني	1,963	23,837	25,800
دينار جزائري	–	143,069	143,069
ليرة لبنانية	(584)	18,597	18,013
جنيه إسترليني	41	–	41
دينار تونسي	46,307	–	46,307
يـــورو	(4,999)	–	(4,999)
راند جنوب أفريقي	5,271	22,607	27,878
روبية باكستانية	(18,047)	62,234	44,187
ليرة سورية	(15,481)	6,956	(8,525)
أخرى	11,054	–	11,054

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك بإستخدام نسب مختلفة بناءاً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون معاكساً لتأثير ما هو موضح أدناه.

في 31 ديسمبر 2014

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	44,328	(10%)	(4,030)	10%	4,925
	مجموع حقوق الملاك	232,234	(10%)	(21,112)	10%	25,804
جنيه مصري	صافي الدخل	31,611	(15%)	(4,123)	20%	7,903
	مجموع حقوق الملاك	189,331	(15%)	(24,695)	20%	47,333
ليرة تركية	صافي الدخل	125,040	(20%)	(20,840)	20%	31,260
	مجموع حقوق الملاك	740,900	(20%)	(123,483)	20%	185,225
جنيه سوداني	صافي الدخل	8,805	(15%)	(1,148)	25%	2,935
	مجموع حقوق الملاك	39,412	(15%)	(5,141)	25%	13,137
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,597	(10%)	(327)	10%	400
	مجموع حقوق الملاك	48,354	(10%)	(4,396)	10%	5,373
ليرة سورية	صافي الدخل	22,428	(10%)	(2,039)	25%	3,958
	مجموع حقوق الملاك	54,080	(10%)	(4,916)	25%	9,544
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,045	(10%)	(186)	15%	361
	مجموع حقوق الملاك	6,981	(10%)	(635)	15%	1,232
دينار تونسي	صافي الدخل	4,765	(10%)	(433)	10%	529
	مجموع حقوق الملاك	86,647	(10%)	(7,877)	10%	9,627

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)
تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2013

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	44,077	(10%)	(4,007)	10%	4,897
	مجموع حقوق الملاك	112,873	(10%)	(23,267)	10%	28,438
جنيه مصري	صافي الدخل	20,926	(15%)	3,523	20%	(3,918)
	مجموع حقوق الملاك	44,375	(15%)	(21,992)	20%	42,151
ليرة تركية	صافي الدخل	127,672	(20%)	(21,279)	20%	31,918
	مجموع حقوق الملاك	300,046	(20%)	(115,344)	20%	173,016
جنيه سوداني	صافي الدخل	8,932	(15%)	(1,165)	25%	2,977
	مجموع حقوق الملاك	7,491	(15%)	(4,086)	25%	10,443
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,009	(10%)	(274)	10%	334
	مجموع حقوق الملاك	13,769	(10%)	(3,307)	10%	4,042
ليرة سورية	صافي الدخل	11,320	(10%)	(1,029)	25%	3,773
	مجموع حقوق الملاك	23,287	(10%)	(2,749)	25%	10,081
روبية باكستانية	صافي الدخل	(151)	(10%)	(17)	15%	20
	مجموع حقوق الملاك	2,391	(10%)	8,663	15%	(2,693)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1 عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2 هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.

3 في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

27 إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2014

28 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,438 مليون دولار أمريكي (2013: 2,123 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 49,531 ألف دولار أمريكي (2013: 37,554 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

29 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعا 1.6 مليون دولار أمريكي (2013: 12.1 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

30 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقا.

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2014 (غير مدققة)

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنة السابقة.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات واحتياطي معادلة أرباح و احتياطي مخاطر الاستثمار. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول – رقم 1. هيكلة رأس المال
يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل بعد الخصومات المتعلقة باحتساب نسبة ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي
مكونات قاعدة رأس المال فئة 1				
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	**1,085,608**	–	1,040,168	–
احتياطيات مفصح عنها				
احتياطي قانوني / إجباري	**108,311**	–	93,138	–
علاوة إصدار الأسهم	**17,288**	–	16,753	–
أخرى	**(274,292)**	–	(194,382)	–
الأرباح المبقاة المرحلة	**397,595**	–	345,071	–
مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل				
لأسهم حقوق الملكية (45% فقط)	**223**	–	127	–
حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة الموحدة	**736,544**	–	684,736	–
محسوما منها:				
شهرة	**82,177**	–	87,548	–
إجمالي الخسائر غير المحققة الناتجة من التقييم العادل				
لسندات أسهم حقوق الملكية	**51,407**	–	51,056	–
مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة 1 قبل الخصومات	**1,937,693**	–	1,847,007	–
عناصر قاعدة رأس المال فئة 2				
احتياطي اعادة تقييم الموجودات – عقارات ومعدات (45% فقط)	–	**2,182**	–	525
مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (45% فقط)	–	**22,284**	–	21,379
احتياطي معادلة الأرباح	–	**13,045**	–	12,126
احتياطي مخاطر الاستثمار	–	**198,559**	–	110,424
التمويل المساند	–	**20,508**	–	–
مخصص خسائر الإضمحلال المجمع	–	**11,521**	–	–
مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة 2 قبل الخصومات	–	**268,099**	–	144,454
مجموع رأس المال المتوفر	–	**2,205,792**	–	1,991,461

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 1. هيكلة رأس المال (تتمة)

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	فئة 1 ألف دولار أمريكي	**فئة 2 ألف دولار أمريكي**	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي
الحسومات				
استثمارات في شركات تأمين أكثر من أو تساوي 20%	**(5,972)**	**(5,972)**	(5,454)	(5,454)
صافي رأس المال المتوفر	**1,931,721**	**262,127**	1,841,553	139,000
مجموع رأس المال المؤهل		**2,193,848**		1,980,553

الجدول – رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	**الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي**	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الإئتمان	**10,813,841**	**1,297,661**	9,327,487	1,119,298
مخاطر السوق	**1,199,247**	**143,910**	1,107,128	132,855
المخاطر التشغيلية	**1,691,760**	**203,011**	1,574,526	188,943
	13,704,847	**1,644,582**	12,009,141	1,441,096

الجدول – رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	**الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي**	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	**5,861,564**	**703,388**	5,912,093	709,451
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**854,285**	**102,514**	735,269	88,232
إجارة منتهية بالتمليك	**665,205**	**79,825**	654,938	78,593
	7,381,055	**885,727**	7,302,300	876,276

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
نسبة مجموع رأس المال	**16.01%**	16.49%
نسبة رأس المال فئة 1	**14.10%**	15.33%

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	نسبة رأس المال فئة 1	**نسبة مجموع رأس المال**	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
المكتب الرئيسي	**13%**	**13%**	28%	28%
بنك البركة الجزائري	**26%**	**26%**	29%	30%
بنك البركة الإسلامي *	**15%**	**15%**	14%	14%
بنك البركة تونس	**17%**	**31%**	23%	41%
بنك البركة مصر	**16%**	**18%**	17%	17%
بنك البركة لبنان	**10%**	**12%**	12%	13%
البنك الإسلامي الأردني	**20%**	**20%**	16%	16%
بنك البركة التركي للمشاركات	**11%**	**15%**	14%	19%
بنك البركة المحدود	**27%**	**27%**	22%	26%
بنك البركة السودان	**11%**	**13%**	13%	14%
بنك البركة سورية	**15%**	**15%**	17%	18%

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باكستان نسبة رأس المال فئة 1 15.48% (2013: 17.07%) ونسبة رأسمال اجمالي 22.03% (2013: 22.48%)

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول – رقم 6. توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في:

الجنسية/التأسيس	**31 ديسمبر 2014 نسبة الملكية %**	31 ديسمبر 2013 نسبة الملكية %
بحريني	**27.05**	26.01
سعودي	**42.82**	42.74
جزيرة كايمن	**19.33**	19.32
إماراتي	**7.37**	8.58
كويتي	**1.09**	1.09
أخرى	**2.34**	2.26

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2013 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

أ. إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛

ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية و الحيطة والانضباط و تقوم على سياسات و إجراءات عمل و سقوف حدود متكاملة على المستوى العام.

ج. موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان.

د. الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

هـ. فصل منضبط للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسئولين عن تقييد تلك المعاملات.

و. الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.

ز. وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة و كذالك دليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات و اجراءات موحده للمجموعة بالأضافة الى المتطلبات المحلية لتلك الشركات التابعة.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى على ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فان الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركيزات.

و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود و مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الأفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالياً، و لكل عملة جوهرية على حده.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

الجدول – رقم 7. نسب السيولة

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	**76%**	78%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	**26%**	27%

ب) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ) سوف يتم اعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.

ب) يجب اعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.

ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.

د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

هـ) يجب اعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.

و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الإئتمان ومصدر السداد.

ز) يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.

ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 8. إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية الخاصة بالمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2014				
	ممول ذاتيا		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع التمويلات الذاتية والتمويلات من قبل حقوق حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	5,900,467	5,383,691	6,099,080	5,972,459	11,999,547
التمويل بالمضاربة والمشاركة	827,792	734,534	721,994	632,054	1,549,786
استثمارات	1,197,501	1,187,578	1,382,533	1,338,330	2,580,034
إجارة منتهية بالتمليك	809,646	629,753	685,153	607,939	1,494,799
موجودات أخرى	109,596	123,404	101,689	92,612	211,285
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات واحتمالات	5,304,539	5,035,548	–	–	5,304,539
	14,149,541		8,990,449		23,139,990

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

	31 ديسمبر 2013				
	ممول ذاتيا		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع التمويلات الذاتية والتمويلات من قبل حقوق حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	5,244,708	5,212,360	5,573,511	5,519,545	10,818,219
التمويل بالمضاربة والمشاركة	671,144	536,011	520,981	501,280	1,192,125
استثمارات	1,143,439	1,047,987	1,259,391	1,176,131	2,402,830
إجارة منتهية بالتمليك	433,111	391,118	508,937	470,924	942,048
موجودات أخرى	82,344	84,784	80,765	79,454	163,109
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات واحتمالات	4,998,426	5,086,884	–	–	4,998,426
	12,573,172		7,943,585		20,516,757

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 9. التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2014، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

	ممول ذاتياً				
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	**شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي**	**أوروبا ألف دولار أمريكي**	**أخرى ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**1,465,071**	**462,243**	**3,767,368**	**205,785**	**5,900,467**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**495,846**	**82,670**	**135,934**	**113,342**	**827,792**
إستثمارات	**510,534**	**88,472**	**442,624**	**155,871**	**1,197,501**
إجارة منتهية بالتمليك	**280,378**	**212,916**	**304,878**	**11,474**	**809,646**
موجودات أخرى	**63,573**	**8,854**	**9,523**	**27,646**	**109,596**
	2,815,402	**855,155**	**4,660,327**	**815,118**	**8,845,002**

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2013، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

	ممول ذاتياً				
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	1,428,990	416,541	3,208,996	190,181	5,244,708
التمويل بالمضاربة والمشاركة	457,075	91,945	61,621	60,503	671,144
إستثمارات	444,010	83,864	474,078	141,487	1,143,439
إجارة منتهية بالتمليك	219,137	171,442	34,073	8,459	433,111
موجودات أخرى	52,038	8,493	5,876	15,937	82,344
	2,601,250	772,285	3,784,644	416,567	7,574,746

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
2,611,407	**371,571**	**2,757,810**	**358,292**	**6,099,080**	**11,999,547**
323,470	**67,029**	–	**331,496**	**721,994**	**1,549,786**
1,221,328	**58,791**	–	**102,413**	**1,382,533**	**2,580,034**
483,670	**170,447**	**281**	**30,725**	**685,153**	**1,494,799**
45,174	**7,100**	**13,436**	**35,979**	**101,689**	**211,285**
4,685,049	**674,968**	**2,771,527**	**858,905**	**8,990,449**	**17,835,451**

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
2,524,366	324,324	2,389,776	335,045	5,573,511	10,818,219
223,840	81,870	–	215,271	520,981	1,192,125
1,078,657	60,321	–	120,413	1,259,391	2,402,830
359,381	126,355	77	23,124	508,937	942,048
46,147	6,507	8,046	20,065	80,765	163,109
4,232,391	599,377	2,397,899	713,918	7,943,585	15,518,331

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2014:

	التعرضات الممولة					
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		استثمارات	
	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	**354,932**	**525,996**	–	**8,303**	**846,648**	**1,090,006**
مطالبات بنوك التنمية الدولية	–	**318**	–	–	–	–
مطالبات على الشركات الاستثمارية	–	**1,519**	–	–	**26,371**	–
مطالبات على البنوك	**148,889**	**315,285**	**76,393**	–	**100,387**	**40,844**
مطالبات على الشركات	**4,601,953**	**3,385,273**	–	**279,181**	**96,253**	**96,872**
مطالبات على الأفراد	**724,233**	**1,725,864**	–	**590**	–	–
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	**70,460**	**144,825**	–	**910**	–	–
استثمارات أسهم حقوق الملكية	–	–	**350,030**	**283,618**	**53,559**	**50,359**
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	–	–	–	–	**16,455**	**8,705**
تمويلات متخصصة	–	–	**401,369**	**149,392**	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	**57,828**	**95,747**
المجموع	**5,900,467**	**6,099,080**	**827,792**	**721,994**	**1,197,501**	**1,382,533**

التعرضات الممولة وغير الممولة		التعرضات الغير ممولة					
المجموع		إرتباطات واحتمالات		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتمليك	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي
1,652,699	1,209,394	–	7,814	–	–	28,394	–
318	118	–	118	–	–	–	–
1,519	26,371	–	–	–	–	–	–
357,634	417,021	–	91,352	–	–	1,505	–
4,006,504	10,324,322	–	5,099,874	–	–	245,178	526,242
2,126,849	1,095,927	–	91,210	–	–	400,395	280,484
155,416	87,551	–	14,171	–	–	9,681	2,920
333,977	403,589	–	–	–	–	–	–
8,705	16,455	–	–	–	–	–	–
149,392	401,369	–	–	–	–	–	–
197,436	167,424	–	–	101,689	109,596	–	–
8,990,449	14,149,541	–	5,304,539	101,689	109,596	685,153	809,646

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (تتمة)

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2013:

	التعرضات الممولة					
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		استثمارات	
	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	350,718	619,417	–	1,845	969,573	1,039,089
مطالبات بنوك التنمية الدولية	2,992	10,075	–	–	–	–
مطالبات على الشركات الاستثمارية	–	–	–	–	31,038	–
مطالبات على البنوك	147,295	318,891	162,681	58,442	16,659	56,947
مطالبات على الشركات	3,997,081	3,003,431	6,209	61,782	7,092	23,438
مطالبات على الأفراد	703,737	1,477,774	–	956	–	–
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	42,885	143,923	–	3,391	–	–
استثمارات أسهم حقوق الملكية	–	–	347,623	100,233	57,701	43,855
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	–	–	–	–	15,141	8,496
تمويلات متخصصة	–	–	154,631	294,332	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	46,235	87,566
المجموع	5,244,708	5,573,511	671,144	520,981	1,143,439	1,259,391

تعمل المجموعة حالياً في بيئة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراقبة التعرضات الائتمانية عالية الخطورة على أساس منتظم.

التعرضات المموّلة وغير المموّلة		التعرضات الغير مموّلة					
المجموع		إرتباطات واحتمالات		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتمليك	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي
1,686,508	1,339,076	–	18,785	–	–	26,157	–
10,075	2,992	–	–	–	–	–	–
–	31,038	–	–	–	–	–	–
437,290	443,583	–	116,762	–	–	3,010	186
3,234,919	8,696,652	–	4,593,063	–	–	146,268	93,207
1,808,635	1,301,472	–	260,257	–	–	329,905	337,478
150,911	54,684	–	9,559	–	–	3,597	2,240
144,088	405,324	–	–	–	–	–	–
8,496	15,141	–	–	–	–	–	–
294,332	154,631	–	–	–	–	–	–
168,331	128,579	–	–	80,765	82,344	–	–
7,943,585	12,573,172	–	4,998,426	80,765	82,344	508,937	433,111

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% المؤهل للحصول على متطلبات الخصم وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعد استحقاقها، وليس فقط الأقساط/والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول – رقم 11. نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2014:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة		
					90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	**923,053**	**899,728**	**23,325**	–	–	–	–
بنوك	**972,587**	**968,574**	–	**4,013**	–	–	**4,013**
شركات استثمارية	**41,132**	**5,485**	–	**35,647**	**2,415**	–	**33,232**
شركات	**8,450,539**	**7,734,388**	**350,217**	**365,934**	**88,623**	**125,024**	**152,287**
أفراد	**3,817,385**	**3,547,526**	**142,741**	**127,118**	**26,726**	**29,639**	**70,753**
	14,204,696	**13,155,701**	**516,283**	**532,712**	**117,764**	**154,663**	**260,285**

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2013:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة		
					90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	1,085,355	1,081,496	3,859	–	–	–	–
بنوك	1,598,839	1,594,781	–	4,058	3,683	–	375
شركات استثمارية	70,563	33,860	–	36,703	–	155	36,548
شركات	6,554,999	6,173,394	51,070	330,535	84,070	93,092	153,373
أفراد	3,302,092	3,034,641	117,722	149,729	38,604	45,884	65,241
	12,611,848	11,918,172	172,651	521,025	126,357	139,131	255,537

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2014:

	مخصصات محددة						
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	**التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي**	**المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي**	**المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي**	**المبالغ المخصصة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي**	**تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي**	**الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي**
بنوك	**2,613**	**930**	–	–	–	**(10)**	**3,533**
شركات استثمارية	**4,365**	**840**	**(840)**	–	–	**(486)**	**3,879**
شركات	**323,365**	**76,841**	**(42,560)**	**(12,778)**	**3,113**	**(13,747)**	**334,234**
أفراد	**116,094**	**8,570**	**(9,282)**	**(235)**	**2,175**	**(5,754)**	**111,568**
	446,437	**87,181**	**(52,682)**	**(13,013)**	**5,288**	**(19,997)**	**453,214**

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2013:

	مخصصات محددة						
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المخصصة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	2,963	–	–	–	–	(350)	2,613
شركات استثمارية	10,481	600	(491)	(5,699)	–	(526)	4,365
شركات	328,796	109,425	(63,634)	(39,076)	17,759	(29,905)	323,365
أفراد	120,177	12,356	(4,782)	(11,575)	4,048	(4,130)	116,094
	462,417	122,381	(68,907)	(56,350)	21,807	(34,911)	446,437

الجدول – رقم 13 الحركة في المخصصات العامة

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	**30,306**	18,210
التكاليف خلال السنة	**2,073**	8,974
مبالغ مستردة خلال السنة	**(19,744)**	(1)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**(152)**	(28)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	**(962)**	3,151
الرصيد في نهاية السنة	**11,521**	30,306

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنه ببداية التمويل.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 14. عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2014			31 ديسمبر 2013		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	**مخصص محدد ألف دولار أمريكي**	**مخصصات عامة ألف دولار أمريكي**	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	مخصصات عامة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	**305,205**	**249,049**	**11,390**	282,742	235,095	27,469
شمال أفريقيا	**90,183**	**35,609**	**131**	73,834	42,692	2,837
أوروبا	**500,388**	**118,399**	–	132,453	121,009	–
أخرى	**153,219**	**41,021**	–	204,647	39,599	–
	1,048,995	**444,078**	**11,521**	693,676	438,395	30,306

الجدول – رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	**141,745**	140,299

ليس لعقود التمويل الإسلامي المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك ان حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهرية.

أخرى

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية جوهرية على عملائها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانها.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 16. إئتمان الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في:

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	**17,624,166**	15,355,222
مكافآت المقاصة	–	–
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	**17,624,166**	15,355,222
الرهن المحتفظ به:		
نقدي	**504,852**	458,379
أخرى	**5,379,610**	4,668,140
عقارات	**12,542,003**	9,900,605
	18,426,465	15,027,124

ان الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة و سيقتصر على التعرض الكلي للعميل.

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول – رقم 17. متطلبات رأس مال مخاطر السوق

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي
التعرض المرجح للمخاطر	–	**1,199,247**	–	1,107,128
متطلبات رأس المال (% 12)	–	**143,910**	–	132,855
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر	–	**1,199,247**	–	1,107,128
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر	–	**981,668**	–	871,496

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. تتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فانه يجب ألا تتجاوز % 25 من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـــ% 15 أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الجدول – رقم 18. مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2014:

2014	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	**2,257,023**	**2,229,292**	**1,236,622**	**1,020,401**	**31,186**
استثمارات أسهم حقوق الملكية	**131,494**	**122,719**	**64,429**	**67,065**	**80,305**
صناديق مدارة	**31,968**	**27,902**	**21,290**	**10,678**	**3,345**
	2,420,485	**2,379,913**	**1,322,341**	**1,098,144**	**114,836**

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2013:

2013	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	2,125,604	1,903,011	999,683	1,125,921	37,019
استثمارات أسهم حقوق الملكية	113,037	142,516	72,015	41,022	45,275
صناديق مدارة	24,839	45,706	16,401	8,438	6,075
	2,263,480	2,091,232	1,088,099	1,175,381	88,369

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول – رقم 19. مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير	**2,416**	3,391
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	**(1,887)**	(3,547)
إجمالي الخسائر الغير محققة المتضمنة في رأس المال فئة 1	**(51,407)**	(51,056)
مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 1 (45% فقط)	**223**	127
مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 2 (45% فقط)	**22,284**	21,379

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول – رقم 20. التعرض للمخاطر التشغيلية

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

		إجمالي الدخل		
	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	**917,562**	909,484	879,770	729,987

	2014	2013
مؤشرات المخاطر التشغيلية		
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	**902,272**	839,747
المضاعف	**12.5**	12.5
الجزء المؤهل لغرض الحساب	**11,278,400**	10,496,838
	15%	15%
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	**1,691,760**	1,574,526

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر التي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

2 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية (تتمة)

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3 حوكمة الشركات

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس الادارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1 الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.

2 قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.

3 قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.

4 استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

3 حوكمة الشركات (تتمة)

السرية:
تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:
أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين

المكافآت
تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**1,500**	1,000
الإدارة التنفيذية		
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	**4,914**	3,505
الأتعاب	**129**	135
المكافآت	**709**	876
المزايا العينية	**1,508**	1,012
	7,260	5,528
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	**504**	354
	9,264	6,882

الشكاوى
لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيهم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

مخالفات مالية
خلال العام تم دفع مبلغ 53,050 دولار أمريكي (20,000 دينار بحريني) إلى مصرف البحرين المركزي وذلك عن التأخير في تقديم البيانات المالية المدققة لوحدتين من وحدات المجموعة. هذا وقد قامت المجموعة بتقديم مسودة البيانات المالية المدققة للوحدتين خلال المدة المحددة من مصرف البحرين المركزي. وكان السبب في تأخير تقديم البيانات المذكورة راجع إلى عدم إكتمال الموافقات الرقابية بالدول العاملة بها الوحدتين خلال المدة المطلوبة من مصرف البحرين المركزي لتقديم البيانات المالية المدققة للوحدات.

معاملات مع أطراف ذات علاقة
تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة ولقواعد وأنظمة الشركات التابعة. أجريت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين
لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2014. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2014 بتاريخ 23 مارس 2014 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 % من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي. يتم استثمار وإدارة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

الجدول – رقم 21. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2014 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	**473,117**	441,176
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	**13,439,394**	11,827,042
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	**451**	443
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	**12,594**	11,683
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	**6,870**	4,038
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	**191,689**	106,386
تغيرات القيمة العادلة المتراكمة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**15,677**	8,676
	14,139,792	12,399,444

الجدول – رقم 22. العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2014 %	2013 %
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**5.2**	5.0
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	**7.7**	7.6

الجدول – رقم 23. النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2014 %	2013 %
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	**3**	4
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	**97**	96

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول – رقم 24. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	2014 %	2013 %
ذمم مدينة	**81**	84
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**10**	8
إجارة منتهية بالتمليك	**9**	8

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 25. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

	2014 %	2013 %
حكومات	**3**	2
بنوك	**3**	3
شركات استثمار	**8**	9
شركات	**12**	15
أفراد	**74**	71

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 26. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في الستة الأشهر الأخيرة من السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2014			31 ديسمبر 2013		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	**التحركات ألف دولار أمريكي**	**التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي**	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى البنوك	**4,539,698**	**448,224**	**4,987,922**	3,823,239	504,908	4,328,147
ذمم مدينة	**6,032,543**	**66,537**	**6,099,080**	5,440,607	132,904	5,573,511
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**564,519**	**157,475**	**721,994**	508,736	12,245	520,981
استثمارات	**1,320,961**	**61,572**	**1,382,533**	1,121,502	137,889	1,259,391
إجارة منتهية بالتمليك	**576,363**	**108,790**	**685,153**	457,821	51,116	508,937
موجودات أخرى	**219,459**	**43,651**	**263,110**	215,968	(7,491)	208,477
	13,253,543	**886,249**	**14,139,792**	11,567,873	831,571	12,399,444

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 27. معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2014			31 ديسمبر 2013		
نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	**1,439,036**	**431,711**	**51,805**	846,446	253,934	30,472
مطالبات على القطاعات العامة	**11,266**	**3,380**	**406**	1,845	554	66
مطالبات على بنوك التنمية الدولية	–	–	–	10,075	3,023	363
مطالبات على البنوك	**308,160**	**92,448**	**11,094**	64,082	19,225	2,307
مطالبات على الشركات	**6,118,721**	**1,835,616**	**220,274**	5,139,529	1,541,859	185,023
مطالبات على شركات الاستثمار	**760**	**228**	**27**	–	–	–
محفظة التجزئة الرقابية	**843,874**	**253,162**	**30,379**	689,985	206,996	24,840
رهن عقاري	**857,823**	**257,347**	**30,882**	774,937	232,481	27,898
تسهيلات فات موعد إستحقاقها	**107,195**	**32,159**	**3,859**	158,001	47,400	5,688
إستثمارات في أوراق مالية	**334,446**	**100,334**	**12,040**	294,028	88,208	10,585
إمتلاك عقارات	**254,820**	**76,446**	**9,174**	194,470	58,341	7,001
موجودات أخرى	**341,660**	**102,498**	**12,300**	577,724	173,317	20,798
	10,617,761	**3,185,329**	**382,240**	8,751,122	2,625,338	315,041

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهمات التي يتعهد بها.

الجدول – رقم 28. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2014 %	31 ديسمبر 2013 %
ذمم مدينة	**38**	20
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**62**	80

الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)
31 ديسمبر 2014

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية (تتمة)

الجدول – رقم 29. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2014 %	31 ديسمبر 2013 %
حكومات	**18**	2
شركات استثمار	**5**	6
بنك	**28**	39
شركات	**19**	11
أفراد	**30**	42

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الإدارة التنفيذية للمجموعة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

التدقيق الداخلي
الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي – رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي

الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي

التخطيط الاستراتيجي
الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي – رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ جندريش ميهتا
نائب رئيس أول – التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ أيمن احمد محمد
نائب رئيس أول – البحوث والتطوير

العمليات والشؤون الإدارية
الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي – رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ هود هاشم أحمد
نائب رئيس أول – تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس اول – تقنية المعلومات

الرقابة المالية
الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب
نائب رئيس أعلى – رئيس الرقابة المالية

الأستاذ/ علي أصغر مانسورولا
نائب رئيس أول – الرقابة المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول – الرقابة المالية

الائتمان وإدارة المخاطر
الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى – رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ صلاح البسيتيني
نائب رئيس أول – الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ جعفر محمد أحمد
نائب رئيس أول – الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ عمر إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول – الائتمان وإدارة المخاطر

الشؤون القانونية
الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول – الشؤون القانونية

الدكتور/ علي عدنان ابراهيم
نائب رئيس أول – الشؤون القانونية

الالتزام للمجموعة
الأستاذ/ قطب يوسف علي
مسؤول الالتزام

الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أول – رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الخدمات المصرفية التجارية
الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى – رئيس الخدمات المصرفية التجارية

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان: سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768، أسطنبول، تركيا

هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albarakaturk.com.tr

البنك الإسلامي الأردني

العنوان: ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن

هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان: 60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي، الجيزة، مصر

هاتف: +2023 748 1222
فاكس: +2023 761 1436/7
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمه)

العنوان: حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف: +213 21 91 64 50 إلى 55
فاكس: +213 21 91 64 58
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

العنوان: برج البركة، مبنى رقم: 238
طريق: 1704، مجمع: 317
المنطقة الدبلوماسية، ص.ب 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 533 993
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود

العنوان: 162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف: +92 21 34307000
فاكس: +92 21 34530981
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

العنوان: 65، شارع محمد الخامس 1002
تونس، تونس

هاتف: +2161 86500 \ +21671 186585
فاكس: +2167 80235 \ +21671 908170
albarakabank.com.tn

شبكة البركة العالمية

بنك البركة سورية ش.م.م

العنوان: شارع عبدالرحمن شهبندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

العنوان: 2 كينغزميد بوليفارد، مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000، جنوب أفريقيا

هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل

العنوان: شارع جوستنيان، مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان

هاتف: +9611 748061 to 65
فاكس: +9611 748061 to 65 مقسم : 700
al-baraka.com

بنك البركة السودان

العنوان: برج البركة
ص.ب. 3583، شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

اتقان كابيتال - المملكة العربية السعودية

العنوان: مركز الشاطئ - طريق الملك
ص.ب. 8021. جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 234 7000
فاكس: +966 12 234 7222
itqancapital.com

مجموعة البركة المصرفية (المكتب التمثيلي - أندونيسيا)

العنوان: مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340، أندونيسيا

هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية (المكتب التمثيلي - ليبيا)

العنوان: برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14 , مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف: +218 (21) 3362310
+218 (21) 3362311
فاكس: +218 (21) 3362312
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

برج البركة، مبنى رقم: 238
طريق: 1704، مجمع: 317، المنطقة الدبلوماسية
ص.ب 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17541122 973+
فاكس: 17536533 973+
سجل تجاري رقم: 48915

(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الاسهم:

شركة كارفي كومبيوترشير ذ م م
مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17215080 973+
فاكس: 17212055 973+

بريد الكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17520701 / 17541122 973+
فاكس: 17910911 / 17531074 973+

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com